بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للهِ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى مُصْطَفَاهُ، مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ ومَنْ وَالَاهُ.

مِنْ عَجَبٍ أَنَّا قَدْ نُسَوِّغُ لِأَنْفُسِنَا تَصْدِيقَ البَاطِلِ، تَذَرُّعًا بِالنُّصْرَةِ لِلدِّينِ، أو لِلْعِلْمِ، أَوْ لِلْعِرْقِ، أَوْ لِمَا شِئْتَ أَنْ تُسَمِّيَهُ مِنْ مُهَابِ الحِمى، ونَحْنُ مِنْ حَيْثُ لَا نَشْعُرُ نَرْكَبُ الحُمُوقَةَ، ونَأْخُذُ مِنَ الجُهْلِ بُرُوقَهُ، نَتَلَقَّاهَا مِنْ سَلَفِنَا دِينًا، «ونُورِثُهَا إِذَا مُتْنَا بَنِينَا»، وإِنَّ أَحَدَنَا لَيُرَى مِنْ نَفْسِهِ مُحَقِّقًا فِي الجَلِيلِ والجَلَلِ، ومَائِطًا عَنْ طَرْفِهِ الخُسُوءَ والكَلَلَ، ولَوْ أَبْصَرَ تَحْتَ قَدَمِهِ لَاسْتَوْحَشَ، ولَمَا هَشَّ بِعِلْمِهِ ولَا بَشَّ، لَقَدْ حَارَ الفِكْرُ كَثِيرًا فِي تِلْكَ المُنَاظَرَةِ بَيْنَ أَبِي سَعِيدٍ النَّحْوِيِّ، ومَتَّى بنِ يُونُسَ القُنَّائِيِّ[1]، فِي مَجْلِسِ الوَزِيرِ أَبِي الفَتْحِ الفَضْلِ بنِ جَعْفَرِ بنِ الفُرَاتِ فِي شَأْنِ النَّحْوِ والمَنْطِقِ؛

(١) نِسْبَةً إِلَى دَيْرِ قُنَّى، قَالَ الشَّابُشْتِيُّ فِي «الدِّيَارَاتِ» / ٦٤، والبَكْرِيُّ فِي «مُعْجَمِ مَا اسْتَعْجَمَ» ٢ / ٥٩٤، ويَاقُوتٌ فِي «مُعْجَمِ البُلْدَانِ» ٢ / ٥٢٨، وابنُ شَمَائِلَ القَطِيعِيُّ فِي «مَرَاصِدِ الِاطِّلَاعِ» ٢ / ٥٧١: بِضَمِّ القَافِ، وتَشْدِيدِ النُّونِ، مَقْصُورٌ، وذَكَرَ الشَّابِشْتِيُّ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِـ«دَيْرِ مَرِّ مَارِيِّ السَّلِيحِ»، وأَنَّهُ عَلَى سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا مِنْ بَغْدَادَ مُنْحَدِرًا فِي الجَانِبِ الشَّرْقِيِّ، بَيْنَهُ وبَيْنَ دِجْلَةَ مِيْلٌ ونِصْفٌ، وبَيْنَهُ وبَيْنَ دَيْرِ العَاقُولِ بَرِيدٌ، ونَقَلَهُ يَاقُوتٌ وابنُ شَمَائِلَ، وزَادَا: أَنَّهُ مَعْدُودٌ فِي أَعْمَالِ النَّهْرَوَانِ، يُقَابِلُهُ بَلْدَةُ الصَّافِيَةِ، قَالَ يَاقُوتٌ: «وقَدْ نُسِبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ جِلَّةِ الكُتَّابِ، مِنْهُمْ: فُلَانٌ القُنَّائِيُّ»، ولَعَلَّهُ يُرِيدُ مَتَّى بنَ يُونُسَ، وقَدْ جَعَلَ البَكْرِيُّ قُنَّى بِفَارِسَ، مَعَ أَنَّ النَّهْرَوَانَ مَنْطِقَةٌ وَاسِعَةٌ فِي العِرَاقِ، بَيْنَ بَغْدَادَ وَوَاسِطَ، تَضُمُّ بِلَادًا عِدَّةً، كَإِسْكَافَ، وجَرْجَرَايَا، والصَّافِيَةِ، ودَيْرِ قُنَّى، وغَيْرِهَا، ذَكَرَ ذَلِكَ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ البِقَاعِ، كَالكَرْخِيِّ فِي «المَسَالِكِ والمَمَالِكِ» / ٨٦، ويَاقُوتَ فِي «مُعْجَمِ البُلْدَانِ» ٥ / ٣٢٥، وابنِ حَوْقَلٍ فِي «صُورَةِ الأَرْضِ» ١ / ٢٤٤، وإِنَّمَا جَعَلَهُ البَكْرِيُّ بِفَارِسَ؛ لِأَنَّ الأَكَاسِرَةَ – كَمَا يَقُولُ صَاحِبُ «حُدُودِ العَالَمِ» / ١٦٠ – بَنَوْا فِيهَا أَمَاكِنَ، أَيْ: فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ حِينَ كَانَ نُفُوذُهُمْ مُمْتَدًّا إِلَى العِرَاقِ.

ذَلِكَ أَنَّ بَعْضًا مِنَ الدَّارِسِينَ والكُتَّابِ[1] يَذْكُرُهَا قَاطِعًا بِانْتِصَارِ أَبِي سَعِيدٍ، وكَأَنَّهُ سَيِّدُ أَهْلِ المَنْطِقِ، إِلَيهِ المُنْتَهَى فِي قَضَايَاهُ وخَبَايَاهُ، وكَأَنَّ مَتَّى بنَ يُونُسَ لَا يَفْقَهُ مِنَ المَنْطِقِ إِلَّا قَلِيلًا، ضَعِيفُ الجَنَابِ، خَاسِئُ الطَّرْفِ، وَهُوَ -كَمَا يَقُولُ ابنُ النَّدِيمِ-: مَنْ «إِلَيْهِ انْتَهَتْ رِئَاسَةُ المَنْطِقِيِّينَ فِي عَصْرِهِ .. وفَسَرَّ .. الكُتُبَ الأَرْبَعَةَ فِي المَنْطِقِ بِأَسْرِهَا، وعَلَيْهَا يُعَوِّلُ النَّاسُ فِي القِرَاءَةِ»[2]، ووَصَفَهُ ابنُ خَلِّكَانَ بِأَنَّهُ: «الحَكِيمُ المَشْهُورُ ..كَانَ يَقْرَأُ النَّاسُ عَلَيْهِ فَنَّ المَنْطِقِ، ولَهُ إِذْ ذَاكَ صِيتٌ عَظِيمٌ، وشُهْرَةٌ وَافِيَةٌ، ويَجْتَمِعُ فِي حَلْقَتِهِ كُلَّ يَوْمٍ المِئُونَ مِنَ المُشْتَغِلِينَ بِالمَنْطِقِ، وَهُوَ يَقْرَأُ كِتَابَ أَرِسْطَاطَالِيسَ فِي المَنْطِقِ، ويُمْلِي عَلَى تَلَامِذَتِهِ شَرْحَهُ»[3]، لَطَالَمَا أَلَحَّتْ تَسَاؤُلَاتٌ حَوْلَ مَا جَرَى فِي مَجْلِسِ المُنَاظَرَةِ مِنْ إِعْلَانِ نُصْرَةِ أَبِي سَعِيدٍ، وانْكِسَارِ مَتَّى، فَهَلْ بَلَغَ مَتَّى -أُسْتَاذُ الفَارَابِيِّ- مِنَ العَجْزِ عَنِ الجَوَابِ إِلَى أَنْ يَكُونَ بِتِلْكَ الصُّورَةِ البَاهِتَةِ الَّتِي طَغَتْ عَلَى جَوِّ المُنَاظَرَةِ كَمَا يَقُولُ مُحَمَّدَ رَشِيدَ رِضَا وغَيْرُهُ؟ قَالَ: «ولَا شَكَّ أَنَّ مَتَّى قَدْ عَجَزَ عَنْ بَيَانِ فَائِدَةِ المَنْطِقِ .. كَانَ عَيِيًّا حَصِرًا، لَا يَقْدِرُ أَنْ يُبِينَ

(١) قَالَ الدُّكْتُورُ شَوْقِيَّ ضِيْفَ فِي كِتَابِهِ «تَارِيخ الأَدَبِ العَرَبِيِّ - العَصْر العَبَّاسِي الثَانِي/٥٣٨: «وفِي الحَقِّ أَنَّ لَسَنَ السِّيرَافِيِّ وفَصَاحَتَهُ وقُدْرَتَهُ عَلَى التَّعْبِيرِ كُلُّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَتَاحَ لَهُ الظَّفَرَ بِخَصْمِهِ فِي تِلْكَ المُنَاظَرَةِ الطَّوِيلَةِ، وقَالَ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الفَتَّاحِ لَاشِينٌ فِي كِتَابِهِ «التَّرَاكِيب النَّحْوِيَّة مِنَ الوِجْهَةِ البَلَاغِيَّةِ عِنْدَ عَبْدِ القَاهِرِ» (دار المريخ بالرياض ١٩٨٠م)/٣٦: «ولَعَلَّ مَا دَارَ بَيْنَ السِّيرَافِيِّ .. وبَيْنَ مَتَّى .. وكَانَ ذَلِكَ فِي مُنَاظَرَةٍ طَوِيلَةٍ، انْتَصَرَ فِيهَا السِّيرَافِيُّ عَلَى مَتَّى».

(٢) ابن النديم، الفهرست (تحقيق إبراهيم رمضان، الناشر دار المعرفة بيروت، ط الثانية ١٤١٧)/٣٢٤.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (تحقيق إحسان عباس، الناشر دار صادر ببيروت، ط الأولى ١٩٩٤م) ٥/ ١٥٣.

مَا يَعْلَمُ حَقَّ البَيَانِ» [١]، وقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ آلُ زَعْتَرِيٍّ: «إِلَّا أَنَّ حُجُجَ [أَبِي] بِشْرٍ كَانَتْ أَوْهَى مِنْ بَيْتِ العَنْكَبُوتِ، بَلْ، وفِي بَعْضِ الأَحْيَانِ تَشْعُرُ وَكَأَنَّ [أَبَا] بِشْرٍ مِنْ أَجْهَلِ خَلْقِ اللهِ، فِي حِينِ نَجِدُ أَنَّ حُجُجَ أَبِي سَعِيدٍ كَثِيرَةٌ، وعِبَارَاتِهِ فَخْمَةٌ .. وهَذَا الأَمْرُ يُثِيرُ العَجَبَ والِاسْتِغْرَابَ، خَاصَّةً إِذَا اسْتَحْضَرْنَا أَنَّ [أَبَا] بِشْرٍ كَانَ أُسْتَاذًا لِلْفَارَابِيِّ»[٢].

أَوْ كَانَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى حَظْوَةِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الوَزِيرِ، وهَيْمَنَتِهِ الخَطَابِيَّةِ بِحَيْثُ لَمْ يَكُنْ يَدَعُ لِمَتَّى فُرْصَةً لِلْجَوَابِ بَعْدَهُ كَمَا يَقُولُ –أَيْضًا– رِضًا وغَيْرُهُ؟ قَالَ: «وأَنَّ بَعْضَ مَا قَالَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي حِجَاجِهِ لَا يَخْلُو مِنَ المُغَالَطَةِ، ولَكِنَّهُ فِي بَلَاغَتِهِ وقُوَّةِ عَارِضَتِهِ قَدِ اخْتَلَبَ خَصْمَهُ»[٣]، وقَالَ مُحَمَّدٌ الإِحْسَايِنِيُّ: «وَاضِحٌ تَحْرِيضُ ابنِ الفُرَاتِ لِجُلَسَائِهِ مِنْ ذَوِي الِاخْتِصَاصِ عَلَى مُمَاحَكَةِ مَتَّى المَنْطِقِيِّ، وإِفْحَامِهِ، وتَصْغِيرِ المَنْطِقِ أَمَامَ عُلُومِ العَرَبِيَّةِ، خَاصَّةً النَّحْوَ والبَيَانَ؛ وفِي ذَلِكَ تَصْغِيرٌ لِمَتَّى بنِ يُونُسَ»[٤]، قَالَ: «لِمَاذَا لَمْ يُتِحِ السِّيرَافِيُّ لِخَصْمِهِ هَذِهِ الفُرْصَةَ الَّتِي أَتَاحَهَا لِنَفْسِهِ؟ لَوْ كَانَ وَاثِقًا بِعِلْمِهِ لَرَدَّ عَلَى مَتَّى بنِ يُونُسَ: هَاتِ مَا فِي جُعْبَتِكَ»[٥]، وقَالَ: «هَذَا لَيْسَ حِوَارًا كَمَا نَفْهَمُهُ اليَوْمَ؛ بَلْ هُوَ أَشْبَهُ بِصَكِّ اتِّهَامٍ يَتْلُوهُ –عَلَى مُتَّهَمٍ– نَائِبٌ عَامٌّ

(١) رضا، محمد رشيد، مناظرة مَتَّى بن يونس وابن سعيد السيرافي (مجلة المنار) ٨/١١٤.

(٢) آل زعتري، عبد الرحمن بن عمر ، مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:

http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

(٣) رضا، محمد رشيد، مناظرة مَتَّى بن يونس وابن سعيد السيرافي (مجلة المنار) ٨/١١٤.

(٤) الإحسايني، محمد، مناظرة أبي سعد السيرافي النحوي ومتّى بن يونس المنطقي ببغداد:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

(٥) المرجع السابق.

شَرِسٌ، فِي مُحَاكَمَةٍ جَاهِزَةٍ وجَائِرَةٍ»[١]، وقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ آلُ زَعْتَرِيٍّ: «وفِيهَا أَبْدَى الوَزِيرُ ابنُ الفُرَاتِ مُنَاصَرَةً ومَيْلًا وَاضِحًا لِجِهَةِ السِّيرَافِيِّ ولِمَوْقِفِهِ، عَلَى حِسَابِ مَوْقِفِ [أَبِي] بِشْرٍ»[٢].

أَوْ أَنَّ هُنَاكَ خَلَلًا فِي نَقْلِ المُنَاظَرَةِ كَمَا يَقُولُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ آلُ زَعْتَرِيٍّ؟ قَالَ: «ولَا سَبِيلَ لِحَلِّ هَذِهِ المُعْضِلَةِ بِيَقِينٍ، اللَّهُمَّ مَا كَانَ مِنْ تَخْمِينَاتٍ تَتَّصِلُ بِشَخْصِيَّةِ النَّاقِلِ أَبِي حَيَّانَ الَّذِي كَانَ مُتَّهَمًا فِي عَدَالَتِهِ ودِينِهِ، ومَا كَانَ مِنْ بَعْضِ العِبَارَاتِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ فَمِ مُعْتَزِلِيٍّ –كَأَبِي سَعِيدٍ– فِي حِينِ أَنَّهَا يُمْكِنُ أَنْ تَصْدُرَ مِنْ مَطْعُونٍ فِي دِينِهِ –كَأَبِي حَيَّانَ»[٣]، وقَالَ الكَاتِبُ سُعُودٌ السُّوَيْدَا: «إِنَّ الِاسْتِشْهَادَ بِتِلْكَ المُنَاظَرَةِ إِشْكَالِيٌّ فِي أَحْسَنِ الأَحْوَالِ، فَمِنْ حَيْثُ الدِّقَّةُ التَّوْثِيقِيَّةُ يُمْكِنُ التَّشْكِيكُ فِي رِوَايَةِ أَبِي حَيَّانَ، وخُصُوصًا حِينَ يَسْبِقُ وَصْفَهُ لِلْمُنَاظَرَةِ بِوَصْفِهِ لِمَتَّى كَالتَّالِي: "إِنَّ مَتَّى كَانَ يُمْلِي وَرَقَةً بِدِرْهَمٍ مُقْتَدِرِيٍّ –وَهُوَ سَكْرَانُ لَا يَعْقِلُ– ويَتَهَكَّمُ، وعِنْدَهُ أَنَّهُ فِي رِبْحٍ، وَهُوَ مِنَ الأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الأَسْفَلِينَ أَحْوَالًا"، ويَخْتِمُ المُنَاظَرَةَ بِوَصْفِهِ لِأَبِي سَعِيدٍ بِأَنَّهُ أَجْمَعُ لِشَمْلِ العِلْمِ، وأَنْظَمُ لِمَذَاهِبِ العَرَبِ، وأَدْخَلُ فِي كُلِّ بَابٍ، وأَخْرَجُ مِنْ كُلِّ طَرِيقٍ، وأَلْزَمُ لِلْجَادَّةِ الوُسْطَى فِي الدِّينِ والخُلُقِ، وأَرْوَى فِي الحَدِيثِ، وأَفْقَهُ فِي

(١)الإحسايني، محمد، مناظرة أبي سعد السيرافي النحوي ومتى بن يونس المنطقي ببغداد:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

(٢) آل زعتري، عبد الرحمن بن عمر ، مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:
http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

(٣) آل زعتري، عبد الرحمن بن عمر ، مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:
http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

الفَتْوَى»[١]، ويَقُولُ البَاحِثُ هِشَامٌ حَادِفٌ: «لِمَاذَا جَاءَتْ حُجُجُ مَتَّى فِي هَذَا المَوْقِفِ أَوْهَنَ مِنْ بَيْتِ العَنْكَبُوتِ؟ أَوَ لَيْسَ المَنْطِقِيُّ بِقَادِرٍ عَلَى إِفْحَامِ النَّحْوِيِّ بِمَا يَمْلِكُهُ مِنْ قَوَاعِدِ الِاسْتِدْلَالِ، وضَوَابِطِ عِلْمِ الكَلَامِ؟ .. هَلْ ذَهَبَ عَنْهُ المَنْطِقُ فِي هَذَا المَجْلِسِ؟ لَرُبَّمَا أَدْرَكَ أَنَّ تَحَامُلَ ابنِ الفُرَاتِ عَلَيْهِ كَانَ سَيِّدَ المَوْقِفِ، وبِمَا يُبْدِيهِ مِنْ مُنَاصَرَةٍ ومَيْلٍ وَاضِحَيْنِ لِجِهَةِ السِّيرَافِيِّ ولِمَوْقِفِهِ، والمُنَاصَرَةُ والمَيْلُ وَاضِحَانِ مِنْ بِدَايَةِ المُنَاظَرَةِ إِلَى نِهَايَتِهَا، يَقُولُ ابنُ الفُرَاتِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ المُوَفَّقُ، أَجِبْهُ بِالبَيَانِ عَنْ مَوَاقِعِ الوَاوِ، حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ فِي إِفْحَامِهِ، وحَقِّقْ عِنْدَ الجَمَاعَةِ مَا هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ .. مَا بَعْدَ هَذَا البَيَانِ مَزِيدٌ، ولَقَدْ جَلَّ عِلْمُ النَّحْوِ عِنْدِي، بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وهَذَا الإِسْفَارِ، تَمِّمْ لَنَا كَلَامَكَ فِي شَرْحِ المَسْأَلَةِ؛ حَتَّى تَكُونَ الفَائِدَةُ ظَاهِرَةً»[٢]، وقَالَ البَاحِثُ رَشِيدٌ لُولُو: «وأَحْيَانًا يَعْتَرِينَا الشَّكُّ أَنَّ يَكُونَ هُوَ مَتَّى الَّذِي تَتَلَمْذَ عَلَى يَدَيْهِ الفَارَابِيُّ وغَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً، والَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هُنَاكَ حَلَقَةً مَفْقُودَةً فِي هَذِهِ المُنَاظَرَةِ، وإِنْ كَانَ يَبْدُو عَلَيْهَا التَّمَاسُكُ فِي الظَّاهِرِ، مِمَّا يَسْتَدْعِي مَزِيدًا مِنَ التَّأَمُّلِ فِيهَا، والبَحْثِ فِي مَدَى مِصْدَاقِيَّةِ مَنْ نَقَلَهَا»[٣].

(١) فِي مَقَالٍ لَهُ عُنْوَانُهُ: «اسْتِقْبَالُ الآخَرِ –الغَرْبُ فِي النَّظَرِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ العَرَبِيَّةِ– ٢–٢»، مجلة الجزيرة الثقافية، العدد : ١٢٧، الاثنين ١٤ ،رمضان، ١٤٢٦هـ.

http://www.al-jazirah.com/culture/17102005/fadaat12.htm

(٢) مِنْ مَقَالٍ لَهُ عُنْوَانُهُ: «تَحْلِيلُ مُنَاظَرَةِ السِّيرَافِيِّ لِمَتَّى».

http://atmanhadif.blogspot.com/2012/03/monadara.html

(٣)فِي مَقَالِهِ «مُنَاظَرَةِ السِّيرَافِيِّ لِمَتَّى بنِ يُونُسَ القُنَّائِيِّ».

http://rachidloulou.blogspot.com/2013/02/blog-post_15.html

وهَلْ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ مُؤَهَّلًا لِلْمُنَاظَرَةِ فِي عِلْمِ المَنْطِقِ؟ أَوْ دَخَلَ مَيْدَانَ المُنَاظَرَةِ مَزْجُوجًا بِهِ؟ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ آلُ زَعْتَرِيٍّ: «مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يُمْكِنُ القَوْلُ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَمْ يَكُنْ مُوَفَّقًا فِي اسْتِدْلَالَاتِهِ أَبَدًا، بَلْ بَدَا وكَأَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِالمَنْطِقِ –وهَذَا مَا يُرَجِّحُهُ كَثِيرٌ مِنَ الدَّارِسِينَ– فَكَانَ الوَاجِبُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ عَالِمًا بِهِ أَنْ يُبْطِلَ صِحَّةَ قَوَاعِدِهِ قَاعِدَةً قَاعِدَةً، وأَنْ يُظْهِرَ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلْمَعْقُولِ، لَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِعُمُومَاتٍ لَا تَلِيقُ بِمَنْ كَانَ فِي مَنْزِلَتِهِ»[1].

وهَلْ قَدَّمَتْ تِلْكَ المُنَاظَرَةُ لِلنَّحْوِ، أَوْ لِلْمَوْقِفِ مِنَ النَّحْوِ، أَوْ لِمَسْأَلَةِ تَأَثُّرِهِ بِالمَنْطِقِ شَيْئًا يَسْتَحِقُّ الإِشَادَةَ، أَوْ –فِي أَقَلِّ الأَحْوَالِ– شَيْئًا يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ؟

لَنْ أَبُتَّ الجَوَابَ لِلْقَارِئِ حَتَّى يَقِفَ مَعِيَ عَلَى أَحْدَاثِ المُنَاظَرَةِ؛ فَإِنَّ الوُقُوفَ عَلَى أَجْوِبَةٍ عَنْ تِلْكَ التَّسَاؤُلَاتِ أَحَدُ غَرَضَيْنِ مِنْ إِنْشَاءِ هَذَا البَحْثِ، لَكِنْ لَا بُدَّ –فِي النَّظَرِ إِلَى العَلَاقَةِ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ– مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَوْقِفَيْنِ جَلِيلَيْ القَدْرِ، وذَلِكَ أَنَّ النِّزَاعَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ والمَنَاطِقَةِ تَارَةً يَأْخُذُ مَنْحَى الجَدَلِ فِي النَّفْيِ والإِثْبَاتِ لِلتَّأَثُّرِ والتَّأْثِيرِ[2]، وتَارَةً يَسْلُكُ جَانِبَ الصِّرَاعِ عَلَى الصَّدَارَةِ والزَّعَامَةِ[3]، وفِي كِلَا المَوْقِفَيْنِ

---

(١) آل زعتري، عبد الرحمن بن عمر ، مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:

http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

(٢) قَالَ مُحَمَّدٌ الإِحْسَايِنِيُّ فِي «مُنَاظَرَة أَبِي سَعِيدٍ السِّيرَافِيِّ النَّحْوِيِّ ومَتَّى بنِ يُونُسَ المَنْطِقِيِّ بِبَغْدَادَ»: « تَكشِفُ مُنَاظَرَةُ السِّيرَافِيِّ مَعَ مَتَّى بنِ يُونُسَ المَنْطِقِيِّ عَنْ تَصَادُمِ النَّحْوِ واللُّغَةِ بِالمَنْطِقِ والفَلْسَفَةِ اليُونَانِيَّيْنِ»، وقَالَ: «مِنْ خِلَالِ مُنَاظَرَةِ السِّيرَافِيِّ لِمَتَّى بنِ يُونُسَ تَلْمَسُ مَدَى تَصَادُمِ النُّقُولِ العَرَبِيَّةِ لِلْمَقُولَاتِ الأَرِسْطِيَّةِ لِلنَّحْوِ والصَّرْفِ اليُونَانِيَّيْنِ، ومُقَارَنَتِهَا بِمَا أَخَذَ يَسُودُ فِي النَّحْوِ والبَيَانِ العَرَبِيَّيْنِ فِي أَوْجِ نُمُوِّهِمَا مِمَّا حَمَلَ السِّيرَافِيَّ عَلَى تَوْجِيهِ سِهَامِ النَّقْدِ القَدْحِيِّ –وبِعُنْفٍ– لِلْخِطَابِ الفَلْسَفِيِّ».

http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

(٣) تَعَرَّضَ الدُّكْتُورُ أَيْمَنُ أَحْمَدُ رَؤُوفٌ القَادِرِيُّ فِي مَقَالِهِ «نَظَرِيَّة النَّظْمِ القُرْآنِيِّ قَبْلَ عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِيِّ» إِلَى ذِكْرِ السِّيرَافِيِّ، فَقَالَ: «كَانَتْ لَهُ مُنَاظَرَةٌ كُبْرَى مَعَ مَتَّى بنِ يُونُسَ .. وهِيَ تُسَجِّلُ النِّزَاعَ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ عَلَى الرِّيَاسَةِ»، وقَالَ صَابِرٌ الحَبَاشَةُ فِي «النَّحْو والمَنْطِق

يَتَأَكَّدُ لِلنَّاظِرِ أَنَّ العَلَاقَةَ بَيْنَ العِلْمَيْنِ –عِنْدَ كَثِيرٍ– عَلَاقَةُ انْفِصَالٍ وتَصَادُمٍ، ومَنْ تَجَاوَزَ المَوْقِفَيْنِ رَأَى أَنَّ العَلَاقَةَ قَدْ تَكُونُ بِنَائِيَّةً تَكَامُلِيَّةً دُونَ إِثْبَاتٍ لِأَثَرٍ فِي النَّشْأَةِ والتَّطَوُّرِ والنُّضْجِ مُتَّخِذًا فِي ذَلِكَ مَوْقِفًا ثَالِثًا[1]، فَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ التَّكَامُلُ بَيْنَ مُتَشَابِهَيْنِ، فَانْتِفَاعُ الفَقِيهِ فِي فَنِّهِ بِالنَّحْوِ لَا يَعْنِي أَنَّ لِلنَّحْوِ أَثَرًا فِي بِنَاءِ عِلْمِ الفِقْهِ، ولَكِنْ هَلْ كَانَتْ مُنَاظَرَةُ السِّيرَافِيِّ لِمَتَّى قَائِمَةً عَلَى شَيْءٍ مِنَ المَوَاقِفِ الثَّلَاثَةِ؟

سَيَظْهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا –بِإِذْنِ اللهِ– عِنْدَ مُنَاقَشَةِ المُنَاظَرَةِ؛ فَإِنَّ الجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ هُوَ الغَرَضُ الآخَرُ مِنْ غَرَضَيْ البَحْثِ، وسَيَكُونُ مَنْهَجِي فِي البَحْثِ –بِحَوْلِ اللهِ وقُوَّتِهِ– تَابِعًا لِنَصِّ المُنَاظَرَةِ جُمْلَةً جُمْلَةً، مُفَسِّرًا لِمَغْزَى فَارِسَيْهَا، شَارِحًا لِمَا انْبَهَمَ مِنْ أَلْفَاظِهَا، مُسْتَدِلًّا لِمَا تَرَجَّحَ مِنْ آرَائِهَا، مُجِيبًا عَمَّا ضَعُفَ مِن اسْتِدْلَالَاتِهَا، كَاشِفًا عَنْ قِيمَتِهَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ: مَسْأَلَةِ العَلَاقَةِ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ مَنْهَجًا، ومَسْأَلَةِ العَلَاقَةِ بَيْنَهُمَا تَأَثُّرًا وتَأْثِيرًا، مُتَرْجِمًا فِي الحَاشِيَةِ لِغَيْرِ النَّحْوِيِّينَ واللُّغَوِيِّينَ، مُذَيِّلًا بِخَاتِمَةٍ تَكْشِفُ مُحَصَّلَ المُنَاظَرَةِ، ومَا اسْتَنْبَطَهُ البَاحِثُ مِنْ مَغَازِي المُحَاوَرَةِ، غَيْرَ أَنِّي أَعْزِمُ عَلَى مَنْ لَا يُقِرُّ الحَقَّ عَلَى نَفْسِهِ، ولَا يَنْتَصِفُ لِغَيْرِهِ مِنْ صَاحِبِ أُنْسِهِ؛ أَلَّا يَقْرَأَنَّ كِتَابِي هَذَا؛ فَإِنِّي –بِحَوْلِ المَنَّانِ، وإِذْنِ المُسْتَعَانِ– لَنْ أَتَعَامَى عَنِ الصَّوَابِ خَشْيَةَ

تَنَافُرٌ أَمْ تَظَافُرٌ؟»: «ولَا بُدَّ فِي هَذَا السِّيَاقِ مِنْ رَفْضِ القِرَاءَاتِ الَّتِي تَنْقُدُ المَنْطِقَ الأَرِسْطِيَّ لِأَنَّهُ ظَلَّ رَهِينَ اللُّغَةِ الإِغْرِيقِيَّةِ، فَكَانَتْ مَقُولَاتُهُ هِيَ –تَقْرِيبًا– مَقُولَاتِ اللُّغَةِ الإِغْرِيقِيَّةِ؛ لَا لِشَيْءٍ إِلَّا لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الفَهْمِ التَّبْسِيطِيِّ يَعْتَبِرُ الانْفِصَالَ بَيْنَ المَنْطِقِ والنَّحْوِ مِنَ المُسَلَّمَاتِ البَدِيهِيَّةِ، فَمَتَى تَشَابَكَ العِلْمَانِ؛ عُدَّ ذَلِكَ طَعْنًا فِي المَنْطِقِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذَا الأَخِيرَ يَطْمَحُ إِلَى اكْتِسَابِ البُعْدِ الكَوْنِيِّ، والمَنْزَعِ الكُلِّيِّ، بِخِلَافِ النَّحْوِ الإِغْرِيقِيِّ وكُلِّ نَحْوِ لُغَةٍ طَبِيعِيَّةٍ».
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16534

(١) يُنْظَرُ التَّعْلِيقُ فِي الهَامِشِ السَّابِقِ، وقَالَ البَاحِثُ رَشِيدٌ لُولُو فِي مَقَالِهِ «مُنَاظَرَة السِّيرَافِيِّ لِمَتَّى بنِ يُونُسَ القُنَّائِيِّ»: «غَيْرَ أَنَّ السُّؤَالَ الَّذِي يَفْرِضُ نَفْسَهُ الآنَ هُوَ: أَلَا يُمْكِنُ تَجَاوُزُ هَذَا الصِّرَاعِ القَائِمِ عَلَى التَّنَافِي، إِلَى أَرْضِيَّةٍ تَسْمَحُ بِوُجُودِ كُلٍّ مِنْهُمَا؟».
http://rachidloulou.blogspot.com/2013/02/blog-post_15.html

لِائِمٍ، ولَنْ أَتَمَاهَى مَعَ خَطَأٍ مِنْ كَرِيمٍ ولَا كَارِمٍ، فَلَنْ تَرَانِي أُصَدُّ لِأَبِي سَعِيدٍ عَنْ قَوْلٍ جَانِحٍ، أَوْ لَفْظٍ جَارِحٍ، إِذْ لَيْسَ يَشْفَعُ لِحَائِدٍ حَنِيفِيَّتُهُ ولَا عُرُوبَتُهُ، أَوْ أُخْفِي لِمَتَّى جَوَابًا صَحِيحًا ، أَوْ قَوْلًا فَصِيحًا؛ إِذْ لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يُصِيبَ فِي مَسْأَلَتِنَا نَصْرَانِيَّتُهُ ولَا سِرْيَانِيَّتُهُ، واللهُ أَمَرَ بِالعَدْلِ مَعَ المُسْلِمِ والكَافِرِ، والبَرِّ والفَاجِرِ، ومَنْ أَوْجَبَ نُصْرَةَ أَبِي سَعِيدٍ دِينًا، وأَنْ يَكُونَ لِابنِ يُونُسَ مُهِينًا؛ فَقَدْ بَغَى عَلَى نَفْسِهِ، ووَقَعَ مِنَ الضَّلَالِ فِي بُؤْرَتِهِ ورِكْسِهِ، وادَّعَى مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ نَبِيٌّ، ومِنَ العَقْلِ مَا يُعْزَى إِلَى الغَبِيِّ، واللهُ المُسْتَعَانُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

تَحْلِيلُ المُنَاظَرَةِ

قَالَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ: «لَمَّا انْعَقَدَ المَجْلِسُ سَنَةَ سِتٍّ وعِشْرِينَ وثَلَاثِمِائَةٍ[1]، قَالَ الوَزِيرُ ابنُ الفُرَاتِ[2] لِلْجَمَاعَةِ- وفِيهِمُ

(١) يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ يَاقُوتٍ فِي «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» ٥/٢٢٣٥: «ولَكِنَّ آخِرَ مَا عَلِمْنَا مِنْ أَمْرِ قُدَامَةَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ ذَكَرَ أَنَّهُ حَضَرَ مَجْلِسَ الوَزِيرِ الفَضْلِ بنِ جَعْفَرِ بنِ الفُرَاتِ، وَقْتَ مُنَاظَرَةِ أَبِي سَعِيدٍ السِّيرَافِيِّ ومَتَّى المَنْطِقِيِّ فِي سَنَةِ عِشْرِينَ وثَلَاثِمِائَةٍ»، وقَدْ تَقَلَّدَ أَبُو الفَتْحِ بنُ الفُرَاتِ الوِزَارَةَ مَرَّتَيْنِ، سَنَةَ ٣٢٠، وسَنَةَ ٣٢٥هـ.

(٢) هُوَ: الفَضْلُ بنُ جَعْفَرِ، بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُوْسَى، أَبُو الفَتْحِ بنُ الفُرَاتِ، يُعْرَفُ بِـ «ابْنِ حِنْزَابَةَ»، وَهِيَ أُمُّهُ -أُمُّ وَلَدٍ، رُوْمِيَّةٌ- كَاتِبٌ بَارِعٌ، دَيِّنٌ خَيِّرٌ، اسْتَوْزَرَهُ المُقْتَدِرُ سَنَةَ ٣٢٠هـ عَلَى أُمُورٍ مُضْطَرِبَةٍ، وقِلَّةِ جُنْدٍ وعُدَّةٍ، ونَفَادِ الأَمْوَالِ، فَلَمَّا قُتِلَ المُقْتَدِرُ؛ اسْتَتَرَ الفَضْلُ، ثُمَّ وَلَّاهُ القَاهِرُ الدَّوَاوِيْنَ، فَلَمَّا وَلِيَ الرَّاضِي، وَلَّاهُ الشَّامَ، ثُمَّ قَلَّدَهُ الوِزَارَةَ سَنَةَ =٣٢٥، مَاتَ سَنَةَ ٣٢٧هـ، وَلَهُ سَبْعٌ وَأَرْبَعُوْنَ سَنَةً. ينظر: سير أعلام النبلاء (الحديث) ١١/٢٩٤، ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/٤٢٤، مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم (تحقيق أبي القاسم إمامي، الناشر سروش بطهران، ط الثانية ٢٠٠٠ م) ٦/١٦-١٧، ابن العمراني الإنباء في تاريخ الخلفاء (تحقيق قاسم السامرائي، الناشر دار الآفاق العربية بالقاهرة، ط الأولى ١٤٢١هـ) /١٥٩، ابن الجوزي، المنتظم ١٣/٦٢، ٣٦٧ .

الخَالِـــــــــــــدِيُّ [1] ،

(١) المَعْرُوفُ بِالخَالِدِيِّ كَثِيرٌ، عَاصَرَ ابنَ الفُرَاتِ مِنْهُمْ سِتَّةٌ:
أَحَدُهُمْ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نُصَيْرٍ، المُحَدِّثُ، الزَّاهِدُ، شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَوَّاصُ، المَعْرُوفُ بِالْخُلْدِيِّ، سَمِعَ الْكَثِيرَ، وَحَدَّثَ كَثِيرًا، وَحَجَّ سِتِّينَ حِجَّةً، وَكَانَ ثِقَةً صَدُوقًا دَيِّنًا، تُوُفِّيَ سنة ٣٤٨هـ، ذَكَرَهُ ابنُ عَسَاكِرَ فِي عَشَرَةِ مَوَاضِعَ مِنْ «تَارِيخِ دِمِشْقَ» بِاسْمِ الخَالِدِيِّ، وذَكَرَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ «المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ» بِاسْمِ الخَالِدِيِّ، وذَكَرَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ فِي «المُنْتَظَمِ»، والذَّهَبِيُّ فِي «العِبَرِ» بِاسْمِ الخُلْدِيِّ، قَالَ ابنُ العِمَادِ: الخُلْدِيُّ –بِالضَّمِّ والسُّكُونِ ومُهْمَلَةٍ– نِسْبَةٌ إِلَى الخُلْدِ: مَحَلَّةٍ بِبَغْدَادَ». ينظر: الخطيب البغدادي المتفق والمفترق (تحقيق د. محمد صادق الحامدي، الناشر دار القادري بدمشق، ط الأولى ١٤١٧هـ)١/٧١٦، ٣/١٦٢٨، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥/ ٢٤٧، ٣٢٧، ٦/ ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٦٤، ١٠/ ٢٢١، ٢٣/ ٤٠٣، ٢٩/ ١٥٣، ١٨١، ابن كثير، البداية والنهاية (تحقيق علي شيري، الناشر دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٠٨هـ) ١١/ ٢٦٦، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (تحقيق ابني عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ) ١٤/ ١١٩، الذهبي، العبر في خبر من غبر (تحقيق زغلول، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت) ٢/ ٧٩، ابن العماد، شذرات الذهب ٤/ ٢٥٣.
الثَّانِي: أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَمْدَانَ، الخَالِدِيُّ، الكُوفِيُّ. ينظر: السمعاني، التحبير في المعجم الكبير (تحقيق منيرة ناجي سالم، الناشر رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد، ط الأولى ١٣٩٥هـ)١/٢٣٩.
= الثَّالِثُ: جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الخَالِدِيُّ، مِنْ وَلَدِ خَالِدِ بنِ الزُّبَيْرِ. ينظر: ابن القيسراني، المؤتلف والمختلف ١/١٧١.
الرَّابِعُ والخَامِسُ: الشَّاعِرَانِ الأَخَوَانِ، المَوْصِلِيَّانِ: أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ: ابْنَا هَاشِمِ بنِ وَعْلَةَ، الخَالِدِيَّانِ –نِسْبَةً إِلَى خَالِدِ بنِ عَبْدِ مُنْيَةٍ، أَوْ إِلَى الخَالِدِيَّةِ –وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى المَوْصِلِ– شَاعِرَانِ مُجِيدَانِ، مِنْ خَوَاصِّ سَيْفِ الدَّوْلَةِ بنِ حَمْدَانَ، تُوُفِّيَ مُحَمَّدٌ سَنَةَ ٣٨٠هـ. ينظر: ابن القيسراني، المؤتلف والمختلف ١/١٧١، الكتبي، فوات الوفيات (تحقيق إحسان عباس، الناشر دار صادر ببيروت، ط الأولى) ٤/٥٢.

وابــنُ[1] الأَخْشَــادِ[2]، والكِنـــْــدِيُّ[3] ،

السَّادِسُ: مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ، الْخَالِدِيُّ أَبُو عِمْرَانَ النَّيْسَابُورِيُّ، مُحَدِّثٌ مَسْتُورٌ، عَاشَ فِي القَرْنِ الرَّابِعِ، وأَدْرَكَ قَلِيلًا مِنَ القَرْنِ الخَامِسِ. ينظر: تقي الدين الصريفيني، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (تحقيق خالد حيدر، الناشر دار الفكر ١٤١٤هـ)/٤٩٤.

(١) أَحْمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ بَيْغَجُورَ، أَبُو بَكْرِ بنُ الإِخْشَادِ –وذَكَرَهُ الخَطِيبُ وابنُ حَجَرٍ بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ– ثُمَّ قَالَ ابنُ حَجَرٍ: «ويُقَالُ لَهُ: ابنُ الإِخْشِيذِ، فَكَأَنَّ الشِّينَ مُمَالَةٌ»، مُتَكَلِّمٌ، مُعْتَزِلِيٌّ، عَابِدٌ، زَاهِدٌ، رَوَى عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الكِجِّيِّ، وجَعْفَرٍ الفِرْيَابِيِّ، وغَيْرِهِمَا، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ المُعْتَزِلَةِ قَبْلَ الكَعْبِيِّ، وأَبِي هَاشِمٍ الجُبَّائِيِّ، مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٢٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد تاريخ بغداد (تحقيق بشار عواد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ) ٥/ ٥٠٦، ابن حجر، لسان الميزان (تحقيق دائرة المعرف النظامية بالهند، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، ط الثانية ١٣٩٠هـ) ١/٢٣١.

(٢) فِي «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» ٢/ ٨٩٤: وابنُ الإِخْشِيدِ.

(٣) فِي «الإمتَاعِ»: والكُتْبِيُّ، والتَّصْحِيحُ مِنْ «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» ٢/ ٨٩٤، والكِنْدِيُّ هُوَ: أَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ بنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو عُبَيْدِ اللهِ السُّكُونِيُّ، النَّسَّابَةُ الكِنْدِيُّ، اخْتَصَّ بِالمُكْتَفِي، ثُمَّ بِالمُقْتَدِرِ، وأَخَذَ عَنْ ثَعْلَبٍ الأَدَبَ، كَانَ مَلِيحَ المَجْلِسِ، حَسَنَ التَّرَسُّلِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَةِ وَفَاتِهِ، وكَانَ ثَعْلَبٌ قَدْ تُوُفِّيَ سَنَةَ ٢٩١هـ. ينظر: ياقوت، معجم الأدباء ١/ ٢٣١.

وابنُ أَبِي بِشْرٍ(١)، وابنُ رَبَاحٍ(٢)، و[ابنُ كَعْبٍ(٣)، وأَبُو عَمْرٍو قُدَامَةُ بنُ جَعْفَرٍ(٤)،

(١) هُوَ: عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي بِشْرٍ، المَعْرُوفُ بِأَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، صَاحِبُ المَذْهَبِ المَشْهُورُ، مُتَكَلِّمٌ، مُعْتَزِلِيٌّ، ظَلَّ فِي الِاعْتِزَالِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ تَرَكَهُ، ومَالَ إِلَى أَهْلِ الحَدِيثِ جُزْئِيًّا، فَأَثْبَتَ للهِ سَبْعَ صِفَاتٍ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: «ثُمَّ أَعْرَضَ الأَشْعَرِيُّ عَنْ طَرِيقِ الِاعْتِزَالِ، وتَابَ مِنْهُ، ووَافَقَ أَئِمَّةَ السُّنَّةِ، إِلَّا فِي اليَسِيرِ»، يُرِيدُ: أَنَّهُ أَثْبَتَ كُلَّ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، ولَمْ يُثْبِتِ الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةَ، وأَتْبَاعُهُ اليَوْمَ كَثِيرٌ، مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٢٤هـ. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٣/ ٢٦٠، ابن الجوزي، المنتظم ١٤/ ٢٩، الذهبي، تاريخ الإسلام (بشار) ٤٩٤/٧.

(٢) في الكتاب: وابنُ رَبَاحٍ بنِ كَعْبٍ، ولَمْ أَجِدْ فِي المُتَأَخِّرِينَ مَنْ يُقَالُ لَهُ: رَبَاحُ بنُ كَعْبٍ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي اللَّفْظِ تَصْحِيفًا، فَهُوَ فِي «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» ٢/ ٨٩٤: وابنُ رَبَاحٍ، وابنُ كَعْبٍ، وابنُ رَبَاحٍ هُوَ: دَاوُد بْن سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبَاحٍ، البَغْدَادِيُّ، أَبُو الْحَسَن البَزَّازُ، سَمِعَ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ المَحَامِلِيَّ، وابنَ العَلَاءِ الكَاتِبَ، ورَوَى عَنْهُ: أَبُو القَاسِمِ التَّنُوخِيُّ، ومُحَمَّدٌ العَتِيقِيُّ، ووَثَّقَهُ هُوَ ومُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الفَتْحِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٨٥ هـ. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (بشار) ٩/ ٣٥٧، الذهبي، تاريخ الإسلام (بشار) ٨/ ٥٧٥.

(٣) ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي «البَصَائِرِ والذَّخَائِرِ» ٢/٥٠، فَقَالَ: «وسَمِعْتُ ابنَ كَعْبٍ الأَنْصَارِيَّ يَقُولُ فِي مَجْلِسِ الزُّهْرِيِّ سَنَةَ ثَمَانٍ وخَمْسِينَ وثَلَاثِمِائَةٍ فِي مُنَاظَرَتِهِ: مَنْ طَالَ خِطَابُهُ، واشْتَدَّ لَغَطُهُ؛ قَلَّ صَوَابُهُ، وكَثُرَ غَلَطُهُ»، وقَالَ فِيهِ -أَيْضًا- ٢/٢٦: «كَانَ أَدِيبًا، مُتَكَلِّمًا، جَاحِظِيًّا، حَافِظًا»، وكَنَّاهُ فِي /٢٣٦ بِأَبِي الحَسَنِ.

(٤)أَبُو الفَرَجِ البَغْدَادِيُّ، كَاتِبٌ، بَلِيغٌ، مَنْطِقِيٌّ، حِسَابِيٌّ، كَانَ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمَ عَلَى يَدِ المُكْتَفِي بِاللهِ، أَدْرَكَ زَمَنَ ثَعْلَبٍ والمُبَرِّدِ، مِنْ كُتُبِهِ: «نَقْدُ الشِّعْرِ»، «صَابُونُ الغَمِّ»، «الرَّدُّ عَلَى ابنِ المُعْتَزِّ فِيمَا عَابَ بِهِ أَبَا تَمَّامٍ»، و«صِنَاعَةُ الجَدَلِ»، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٣٧هـ فِي أَيَّامِ الْمُطِيعِ، ينظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء ٥/٢٢٣٥-٢٢٣٦، العدوي، أحمد بن يحيى، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط الأولى، ١٤٢٣هـ) ٣٥٢/٧.

والزُّهْـــرِيُّ[١]، وعَلِـــيُّ بـــنُ عِيسَـــى الجَـــرَّاحُ[٢]، وأَبـــو[٣] فـــرَاسٍ[٤]،

(١) كَنَّاهُ أَبُو حَيَّانَ –فِي «الإِمْتَاعِ والمُؤَانَسَةِ»/٤٠٧– بِأَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ: إِمَّا عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ أَحْمَدَ بنِ القَاسِمِ، النَّيْسَابُورِيُّ، الوَاعِظُ، المُتَكَلِّمُ، المَعْرُوفُ بِابنِ أَبِي الفَضْلِ، وإِمَّا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، السَّعْدِيُ –نِسْبَةً إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ– وكِلَاهُمَا تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٨٢هـ، ويُشَارِكَانِ ابنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ فِي النَّسَبِ والكُنْيَةِ؛ إِذْ يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٦/٤٤، الذهبي، تاريخ الإسلام (بشار) ٨/ ٥٣٦، المصنعي، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب (مكتبة صنعاء الأثرية، ط الأولى ١٤٢٦هـ)١/ ١٣٤.

(٢) هُوَ: عَلِيُّ بنُ عِيسَى بنِ دَاوُدَ بنِ الجَرَّاحِ، أَبُو الحَسَنِ البَغْدَادِيُّ، الكَاتِبُ، وَزِيرُ المُقْتَدِرِ، ثُمَّ القَاهِرِ، يُوصَفُ بِالمُحَدِّثِ، العَالِمِ، المُتَدَيِّنِ، الخَيِّرِ، العَادِلِ، وأَنَّهُ كَانَ فِي الوُزَرَاءِ كَعُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ فِي الخُلَفَاءِ، فَكَانَ يُعْرَفُ بِالوَزِيرِ الصَّالِحِ، قَالَ الصُّولِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ وُزِّرَ لِبَنِي العَبَّاسِ وَزِيرٌ يُشْبِهُهُ فِي زُهْدِهِ، وعِفَّتِهِ، وتَعَبُّدِهِ، كَانَ يَصُومُ نَهَارَهُ، ويَقُومُ لَيْلَهُ. ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب ٤/١٨٦، السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار إحياء الكتب العربية بمصر، ط الأولى ١٣٨٧هـ)٢/١٩٦.

(٣) فِي «الإِمْتَاعِ»: وابنُ فِرَاسٍ، والتَّصْحِيحُ مِنْ «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» ٢/ ٨٩٤.

(٤) هُوَ: الحَارِثُ بنُ سَعِيدٍ –أَبِي العَلَاءِ– ابنِ حَمْدَانَ، أَبُو فِرَاسٍ الحَمْدَانِيُّ، الشَّاعِرُ المَشْهُورُ، نَقَلَ التَّنُوخِيُّ عَمَّنْ يَثِقُ بِهِ أَنَّهُ «لَمْ يُرَ فِي عَصْرِهِ .. بِالشَّامِ أَحْسَنُ مِنْهُ، مَعَ خُلُقٍ طَاهِرٍ، وحُسْنِ بَاطِنٍ وظَاهِرٍ، وفُرُوسِيَّةٍ تَامَّةٍ، وشَجَاعَةٍ كَامِلَةٍ، وكَرَمٍ مُسْتَفِيضٍ؛ لِأَنَّهُ نَشَأَ فِي تَرْبِيَةِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ، وذَكَرَ أَنَّ شِعْرَهُ فِي غَايَةِ الجَوْدَةِ، وأَنَّ دِيوَانَهُ كَبِيرٌ، نَفَى مِنْهُ شَيْئًا كَثِيرًا قَبْلَ مَوْتِهِ، وقَالَ رِزْقُ اللهِ شِيخُو: «كَانَ المُتَنَبِّي يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ والتَّبْرِيزِ، ويَتَحَامَى جَانِبَهُ، فَلَا يَنْبَرِي لِمُبَارَاتِهِ، ولَا يَجْتَرِئُ عَلَى مُجَارَاتِهِ، وإِنَّمَا لَمْ يَمْدَحْهُ ومَدَحَ مَنْ دُونَهُ مِنْ آلِ حَمْدَانَ تَهَيُّبًا لَهُ، وإِجْلَالًا، لَا إِغْفَالًا وإِضْلَالًا»، مَاتَ مَقْتُولًا سَنَةَ ٣٥٧هـ ومَا بَلَغَ الأَرْبَعِينَ، مِمَّا يُسْتَجَادُ مِنْ شِعْرِهِ قَوْلُهُ:

= ومَا نِعْمَةٌ مَكْفُورَةٌ إِنْ صَنَعْتُهَا * إِلَى غَيْرِ ذِي شُكْرٍ بِمَانِعَتِي أُخْرَى

وابنُ رشيدٍ[١]، وابنُ عَبْدِ العَزِيزِ الهَاشِمِيُّ[٢]، وابنُ يَحْيَى العَلَوِيُّ[٣] ، ورَسُولُ ابنِ طُغْجَ مِنْ مِصْرَ[٤]،

سَآتِي جَمِيلًا مَا حَيِيتُ فَإِنَّنِي * إِذَا لَمْ أُفِدْ شُكْرًا أَفَدْتُ بِهِ أَجْرَا

ينظر: التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (عام النشر ١٣٩١هـ)/٢٢٥، رزق الله، مجاني الأدب في حدائق العرب (مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩١٣م)/٦/ ٣٠١، أبو الحجاج، التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب/٢٣.

(١) هُوَ: أَحْمَدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ رشيدٍ، صَاحِبُ دِيوَانِ المَظَالِمِ لَدَى ابنِ الفُرَاتِ. ينظر: التنوخي، نشوار المحاضرة ٥٧/٥.

(٢) هُوَ: الْحَسَنُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ الهَاشِمِيُّ، إِمَامُ جَامِعِ الرّصَافَةِ بِبَغْدَادَ، مَاتَ سَنَةَ ٣٣٣هـ، ولَهُ ٧٥ سَنَةً. ينظر، الخطيب، تاريخ بغداد (بشار) ٣١٢/٨.

(٣) هُوَ: عُمَرُ بنُ يَحْيَى، بنِ الحُسَيْنِ بنِ زَيْدٍ، بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْن، بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، أَبُو عَلِيٍّ العَلَوِيُّ، مُبَجَّلٌ عِنْدَ الشِّيعَةِ؛ لِأَنَّهُ بَنَى قُبَّةَ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، وتَوَسَّطَ بَيْنَ الخَلِيفَةِ المُطِيعِ للهِ وبَيْنَ القَرَامِطَةِ سَنَةَ ٣٣٩ لِيَرُدُّوا الحَجَرَ الأَسْوَدَ بَعْدَ أَنْ حَمَلُوهُ إِلَى بِلَادِهِمْ بِالأَحْسَاءِ، فَاسْتَجَابُوا لِوَسَاطَتِهِ، فَرَدُّوهُ بَعْدَ غَيْبَتِهِ اثْنَتَيْنِ وعِشْرِينَ سَنَةً. ينظر: ياقوت، معجم البلدان (الناشر دار صادر، بيروت، ط الثانية ١٩٩٥م) ٢٤٢/٢، السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة (تحقيق السيد حسن الأمين، ط دار التعارف ببيروت ١٤٠٦هـ)٥٣٧/١.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ رَسُولِهِ، وَهُوَ فِي «الإِمْتَاع»، و«مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» بِأَلِفٍ فِي «ابن»، وهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّ لَفْظَ «رَسُولٍ» وَصْفٌ، ولَيْسَ عَلَمًا، وابنُ طُغْجَ: هُوَ مُحَمَّدُ بنُ طُغْجِ، بنِ جُفٍّ يَلْتَكِينَ، بنِ فَوْرَانَ بنِ فَوْرِيٍّ بنِ خَالَقَانَ، أَبُو بَكْرٍ الفَرْغَانِيُّ، أَمِيرُ مِصْرَ، أَمَّرَهُ عَلَيْهَا الرَّاضِي بِاللهِ سَنَةَ ٣٢٣هـ، ومَعْنَى «طُغْجٍ»: عَبْدُ الرَّحْمَنِ،كَانَ أَدِيبًا، يُعْرَفُ بِصَاحِبِ سَرِيرِ الذَّهَبِ، نَعَتَهُ الرَّاضِي بِـ «الإِخْشِيدِ»، ومَعْنَاهُ: مَلِكُ المُلُوكِ. ينظر: ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١١هـ) ١٠٩/٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق (تحقيق عمرو بن =غرامة العمروي، الناشر دار الفكر، ١٤١٥هـ) ١٨٠/٥، ياقوت، معجم الأدباء ١٤٩٤/٤، وفيات الأعيان ٥٦/٥، النويري، نهاية

والمَرْزُبانِيُّ(١)، [و(٢)]صَاحِبُ آلِ سَامَانَ(٣)-: أَلَا يَنْتَدِبُ مِنْكُمْ إِنْسَانٌ لِمُنَاظَرَةِ مَتَّى فِي حَدِيثِ المَنْطِقِ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الحَقِّ مِنَ البَاطِلِ، والصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ، والخَيْرِ مِنَ الشَّرِّ، والحُجَّةِ مِنَ الشُّبْهَةِ، والشَّكِّ مِنَ اليَقِينِ؛ إِلَّا بِمَا حَوَيْنَاهُ مِنَ المَنْطِقِ، ومَلَكْنَاهُ مِنَ القِيَامِ بِهِ، واسْتَفَدْنَاهُ مِنْ وَاضِعِهِ عَلَى مَرَاتِبِهِ وحُدُودِهِ،

الأرب في فنون الأدب (الناشر دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط الأولى ١٤٢٣هـ) ٤٦/٢٨.

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بنُ عِمْرَانَ بنِ مُوسَى، أَبُو عُبَيْدِ اللهِ الكَاتِبُ، المَعْرُوفُ بِالمَرْزُبَانِيِّ -بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ فَضَمٍّ، نِسْبَةً إِلَى أَحَدِ أَجْدَادِهِ اسْمُهُ المَرْزُبَانُ، أَيْ: الرَّجُلُ عَظِيمُ القَدْرِ- حَدَّثَ عَنِ البَغَوِيِّ، وابنِ دُرَيْدٍ، ونِفْطَوَيْهِ، وأَبِي بَكْرٍ بنِ الأَنْبَارِيِّ، وحَدَّثَ عَنْهُ القَاضِي الصَّيْمَرِيُّ، والقَاضِي التَّنُوخِيُّ، وغَيْرُهُمَا، صَاحِبُ أَخْبَارٍ، ورَاوٍ لِلْأَدَبِ، لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ فِي أَخْبَارِ الشُّعَرَاءِ المُتَقَدِّمِينَ والمُحْدَثِينَ، مِنْهَا: «أَخْبَارُ أَبِي تَمَّامٍ»، و«مُعْجَمُ الشُّعَرَاءِ»، وكَانَ فِيهِ اعْتِزَالٌ وتَشَيُّعٌ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: أَبُو عُبَيْدِ اللهِ مِنْ مَحَاسِنِ الدُّنْيَا، وَقَالَ العَتِيقِيُّ: كَانَ ثِقَةً فِي الحَدِيثِ، وكَانَ رَأْيُ أَبِي القَاسِمِ الأَزْهَرِيِّ فِيهِ سَيِّئًا، قَالَ: كَانَ مُعْتَزِلِيًّا، ومَا كَانَ ثِقَةً، ورَمَاهُ بِالكَذِبِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٨٤هـ. ينظر: تاريخ بغداد (بشار) ٢٢٧/٤، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٨٢- ٢٥٨٣، ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣٥٤/٤.

(٢) سَقَطَتِ الوَاوُ مِنْ نَصِّ «الإِمْتَاعِ» و«مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ»، ولَيْسَ المَرْزُبَانِيُّ مِنْ أَصْحَابِ آلِ سَاسَانَ، وإِنَّمَا مُرَادُهُ أَنْ يَعْطِفَ عَلَيْهِ نُوحَ بنَ نَصْرٍ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي «الإِمْتَاعِ والمُؤَانَسَةِ»١٠١/١ فِي حديثه عن السيرافي: «ولَقَدْ كَتَبَ إِلَيْهِ نُوحُ بنُ نَصْرٍ- وكَانَ مِنْ أُدَبَاءِ مُلُوكِ آلِ سَامَانَ- سَنَةَ أَرْبَعِينَ كِتَابًا، خَاطَبَهُ فِيهِ بِالإِمَامِ، وسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِمَائِةِ مَسْأَلَةٍ».

(٣) فِي «مُعْجَمِ الأُدَبَاءِ» ٢/ ٨٩٤: صَاحِبُ بَنِي سَامَانَ، وصَاحِبُ آلِ سَامَانَ هُوَ: نُوحُ بنُ نَصْرٍ، بنِ أَحْمَدَ بنِ إِسْمَاعِيلَ، الأَمِيرُ السَّامَانِيُّ، والمَلِكُ الحَمِيدُ، ذَكَرَ النُّوَيْرِيُّ أَنَّهُ الخَامِسُ مِنَ المُلُوكِ السَّامَانِيَّةِ، وذَكَرَ الصُّولِيُّ أَنَّهُ أَحَدُ عُمَّالِ المُتَّقِي للهِ بِخُرَاسَانَ وفَارِسَ والأَهْوَازِ، وأَوْضَحَ الأَمْرَ القَلْقَشَنْدِيُّ: بِأَنَّ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ كَانَتْ عُقَيْبَ الفَتْحِ بِيَدِ نُوَّابِ الخُلَفَاءِ بُرْهَةً مِنَ الزَّمَانِ، ثُمَّ تَغَلَّبَ عَلَيْهَا المُلُوكُ وحَازُوهَا، قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مَشْكُورَ السِّيرَةِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٤٣هـ. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (بشار) ٧٩٤/٧، الصولي، الأوراق قسم أخبار الشعراء (الناشر شركة أمل بالقاهرة، عام النشر ١٤٢٥هـ) ٢٨٤/٢، النويري، نهاية الأرب ٣٥١/٢٥، القلقشندي، صبح الأعشى ٤٤٥/٤.

فَاطَّلَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اسْمِهِ عَلَى حَقَائِقِهِ، فَأَحْجَمَ القَوْمُ وأَطْرَقُوا، قَالَ ابنُ الفُرَاتِ: واللهِ إِنَّ فِيكُمْ لَمَنْ يَفِي بِكَلَامِهِ ومُنَاظَرَتِهِ، وكَسْرِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ».

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُنَاظَرَةَ كَانَتْ فِي مَجْلِسِ ابنِ الفُرَاتِ؛ فَقَدْ أَعْلَنَ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، ودُونَ مُوَارَبَةٍ؛ أَنَّهُ ضِدٌّ رَأْيِ مَتَّى.

قَالَ الوَزِيرُ: «وإِنِّي لَأَعُدُّكُمْ فِي العِلْمِ بِحَارًا، ولِلدِّينِ وأَهْلِهِ أَنْصَارًا، ولِلْحَقِّ وطُلَّابِهِ مَنَارًا، فَمَا هَذَا التَّرَامُزُ والتَّغَامُزُ اللَّذَانِ تُجْلُونَ عَنْهُمَا؟ فَرَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ رَأْسَهُ، فَقَالَ: اعْذُرْ أَيُّهَا الوَزِيرُ؛ فَإِنَّ العِلْمَ المَصُونَ فِي الصَّدْرِ غَيْرُ العِلْمِ المَعْرُوضِ فِي هَذَا المَجْلِسِ عَلَى الأَسْمَاعِ المُصِيخَةِ، والعُيُونِ المُحْدِقَةِ، والعُقُولِ الحَادَّةِ، والأَلْبَابِ النَّاقِدَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَسْتَصْحِبُ الهَيْبَةَ، والهَيْبَةُ مَكْسَرَةٌ، ويَجْتَلِبُ الحَيَاءَ، والحَيَاءُ مَغْلَبَةٌ، ولَيْسَ البَرَّازُ فِي مَعْرَكَةٍ خَاصَّةٍ كَالمَصَّاعِ فِي بُقْعَةٍ عَامَّةٍ»[1].

«فَقَالَ ابنُ الفُرَاتِ: أَنْتَ لَهَا أَبَا سَعِيدٍ، فَاعْتِذَارُكَ عَنْ غَيْرِكَ يُوجِبُ عَلَيْكَ الِانْتِصَارَ لِنَفْسِكَ، والِانْتِصَارُ فِي نَفْسِكَ رَاجِعٌ إِلَى الجَمَاعَةِ بِفَضْلِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: مُخَالَفَةُ الوَزِيرِ فِيمَا رَسَمَهُ هُجْنَةٌ، والِاحْتِجَازُ عَنْ رَأْيِهِ إِخْلَادٌ إِلَى التَّقْصِيرِ، ونَعُوذُ بِاللهِ مِنْ زَلَّةِ القَدَمِ، وإِيَّاهُ نَسأَلُ حُسْنَ المَعُونَةِ فِي الحَرْبِ والسِّلْمِ، ثُمَّ وَاجَهَ مَتَّى فَقَالَ: حَدِّثْنِي عَنِ المَنْطِقِ مَا تَعْنِي بِهِ؟ فَإِنَّا إِذَا فَهِمْنَا مُرَادَكَ فِيهِ؛ كَانَ كَلَامُنَا مَعَكَ –فِي قَبُولِ صَوَابِهِ، ورَدِّ خَطَئِهِ– عَلَى سَنَنٍ مَرْضِيٍّ، وطَرِيقَةٍ مَعْرُوفَةٍ»[2].

وهَذِهِ أَنَاةٌ مَحْمُودَةٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، تَكْشِفُ لَنَا ابْتِدَاءَ تَحَقُّقَهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْنِ جَوَابَهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الوَزِيرُ عَنْ مَتَّى؛ بَلْ أَرَادَ أَنْ يَسْمَعَ مِنْهُ؛ حَتَّى يَكُونَ الجَوَابُ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ.

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ١ /٩٠.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ١ /٩٠.

«قَالَ مَتَّى: أَعْنِي بِهِ أَنَّهُ آلَةٌ مِنَ آلَاتِ الكَلَامِ، يُعْرَفُ بِهَا صَحِيحُ الكَلَامِ مِنْ سَقِيمِهِ، وفَاسِدُ المَعْنَى مِنْ صَالِحِهِ، كَالمِيزَانِ، فَإِنِّي أَعْرِفُ بِهِ الرُّجْحَانَ مِنَ النُّقْصَانِ، والشَّائِلَ مِنَ الجَانِحِ»(١).

الشَّوْلُ: الِارْتِفَاعُ(٢)، والمِيزَانُ الشَّائِلُ: مُرْتَفِعُ إِحْدَى الكِفَّتَيْنِ(٣)، والجُنُوحُ: انْخِفَاضُ أَحَدِ طَرَفَيْ الشَّيْءِ(٤)، وَاضِحٌ أَنَّ مَتَّى لَمْ يُرِدْ أَنَّ المَنْطِقَ فِي مَقَامِ النَّحْوِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ آلَةً مِنْ آلَاتِ الكَلَامِ، ولَمْ يَجْعَلْهُ آلَةَ الكَلَامِ أَوْ آلَةَ تَرْكِيبِ الكَلَامِ، وإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِهِ صَحِيحُ الكَلَامِ، وصَالِحُ المَعْنَى، فَقَوْلُكَ: «الإِنْسَانُ حَيٌّ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ» كَلَامٌ سَقِيمٌ؛ لِأَنَّ الجَمَادَ مَوْجُودٌ ولَيْسَ بِحَيٍّ، وقَوْلُكَ: «الثَّلَاثَةُ زَوْجٌ» فَاسِدُ المَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى اثْنَيْنِ، هَذَا مُرَادُ مَتَّى، فَكَمَا تَعْرِفُ مَقَادِيرَ المَحْسُوسَاتِ بِالمِيزَانِ الحِسِيِّ؛ تَعْرِفُ عِنْدَ الحِجَاجِ صَحِيحَ المَعَانِي بِمِيزَانِ المَنْطِقِ.

«فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَخْطَأْتَ؛ لِأَنَّ صَحِيحَ الكَلَامِ مِنْ سَقِيمِهِ يُعْرَفُ بِالنَّظْمِ المَأْلُوفِ، والإِعْرَابِ المَعْرُوفِ، إِذَا كُنَّا نَتَكَلَّمُ بِالعَرَبِيَّةِ»(٥).

---

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ١ / ٩٠.

(٢) قَالَ ابنُ فَارِسٍ فِي «مُعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ ٣/٢٣٠: «الشِّينُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى الِارْتِفَاعِ».

(٣) جَاءَ فِي العَيْنِ (شول) ٦/٢٨٥: «وكُلُّ شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ فَهُوَ شَائِلٌ، وشَالَ المِيزَانُ: ارْتَفَعَتْ إِحْدَى كِفَّتَيْهِ»، وفِي «التَّهْذِيبِ (ترص) ١٢/١٠٨: «وَيُقَالُ: أَتْرِصْ مِيزَانَكَ؛ فَإِنَّهُ شَائِلٌ، أَيْ: سَوِّهِ، وأَحْكِمْهُ».

(٤) قَالَ أَبُو زَيْدٍ -كَمَا فِي المُخَصَّصِ» ٣/ ٣٤٩-: كُلُّ مَائِلٍ إِلَى شَيْءٍ جَانِحٌ»، وقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ -كَمَا فِي «اللِّسَانِ» (جنح) ٢/٤٣٠-: «وَالنَّاقَةُ الْبَارِكَةُ إِذَا مَالَتْ عَلَى أَحَدِ شِقَّيْهَا، يُقَالُ: جَنَحَتْ»، وقَالَ فِي «المُحْكَمِ» (جنح) ٣/٨٧: «جَنَحَ الطَّائِرُ، يَجنَحُ، جُنُوحًا، إِذَا كَسَرَ مِنْ جَنَاحَيْهِ، وَوَقَعَ إِلَى الأَرْضِ».

(٥) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ١ / ٩٠.

لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ ومَا ذَكَرَهُ مَتَّى صَائِرًا إِلَى مَوْرِدٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ مَتَّى لَمْ يَتَعَرَّضْ لِتَرْكِيبِ الكَلَامِ؛ وإِنَّمَا أَرَادَ المَعَانِيَ، فَلَمْ يَكُنْ أَبُو سَعِيدٍ بِحَاجَةٍ إِلَى رَدِّهِ إِلَى الإِعْرَابِ والنَّظْمِ، فَأَبُو سَعِيدٍ يُرِيدُ أَنْ يَجْذِبَ مَتَّى إِلَى مَيْدَانِهِ الَّذِي يُحْسِنُ اللَّعِبَ فِيهِ، ولِهَذَا يَقُولُ الكَاتِبُ السُّوَيْدَا: «ومِنَ الوَاضِحِ أَنَّ تَكْتِيكَ السِّيرَافِيَّ كَانَ أَنْ يَجُرَّ مَتَّى إِلَى مَنْطِقَتِهِ –اللُّغَةِ والنَّحْوِ– بِاعْتِبَارِهَا لُعْبَتَهُ الَّتِي يُجِيدُهَا»[1]، وهَذَا يُشِيرُ إِلَى مَعْنًى سَيَتَأَكَّدُ فِيمَا بَعْدُ –إِنْ شَاءَ اللهُ– وَهُوَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَا يُحْسِنُ المَنْطِقَ، وهَذَا أَمْرٌ إِيجَابِيٌّ لِأَهْلِ النَّحْوِ؛ فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَعْرَفُ النَّاسِ بِكِتَابِ سِيبَوَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِالمَنْطِقِ، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ النَّحْوِ، واهْتِدَائِهِ بِهِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ العُلُومِ؛ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلَ صِدْقٍ عَلَى أَنَّ النَّحْوَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ مِنَ المَنْطِقِ.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وفَاسِدُ المَعْنَى مِنْ صَالِحِهِ يُعْرَفُ بِالعَقْلِ إِذَا كُنَّا نَبْحَثُ بِالعَقْلِ»[2].

وهَذَا هُوَ مَا أَرَادَهُ مَتَّى؛ فَإِنَّ المَنْطِقَ عِنْدَ أَهْلِهِ أَدَاةٌ لِتَنْظِيمِ المَعْقُولَاتِ، فَالعَقْلُ يُدْرِكُ فَاسِدَ المَعْنَى مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى المَنْطِقِ، ولَكِنْ قَدْ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَكْبَحَ المُغَالِطَ إِلَّا بِأَقْيِسَةٍ تَتَّفِقَانِ عَلَيْهَا، والمَنْطِقُ أَدَاةُ قِيَاسٍ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ، فَإِذَا اتَّفَقْتُمَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ صُغْرَى، ومُقَدِّمَةٍ كُبْرَى، كَانَ إِسْقَاطُ الحَدِّ الأَوْسَطِ حَاكِمًا بَيْنَكُمَا، فَإِذَا اتَّفَقْتُمَا عَلَى أَنَّ «كُلَّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وأَنَّ «كُلَّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، لَزِمَ إِقْرَارُ الطَّرَفَيْنِ بِإِسْقَاطِ الحَدِّ الأَوْسَطِ –أَيِ: المُتَكَرِّرِ– ومَا بَقِيَ هُوَ النَّتِيجَةُ، والمُتَكَرِّرُ هُنَا لَفْظُ «حَيَوَانٍ»، فَصَارَتِ النَّتِيجَةُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وهَذَا يُعْرَفُ بِبَدَائِهِ العُقُولِ، وإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي كَبْحِ المُغَالِطِ، ولَوْ قَالَ مَتَّى: لَا يُعْرَفُ فَاسِدُ المَعْنَى إِلَّا بِالمَنْطِقِ؛

---

(١) فِي مَقَالٍ لَهُ عُنْوَانُهُ: «اسْتِقْبَالُ الآخَرِ –الغَرْبُ فِي النَّظَرِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ العَرَبِيَّةِ– ٢–٢»، مجلة الجزيرة الثقافية، العدد : ١٢٧، الاثنين ١٤ ،رمضان، ١٤٢٦هـ.
http://www.al-jazirah.com/culture/17102005/fadaat12.htm

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ١ / ٩٠.

لَكَانَ جَائِرًا، فَإِنَّ النَّاسَ يَعْرِفُونَ الصَّحِيحَ مِنَ الفَاسِدِ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ أَرِسْطُو ومَنْطِقُهُ، ولَكِنَّ مَتَّى جَعَلَهُ آلَةً مِنَ آلَاتِ الكَلَامِ.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَهَبْكَ عَرَفْتَ الرَّاجِحَ مِنَ النَّاقِصِ مِنْ طَرِيقِ الوَزْنِ، فَمَنْ لَكَ/ بِمَعْرِفَةِ المَوْزُونِ أَيُّمَا هُوَ؟ حَدِيدٌ أَوْ ذَهَبٌ أَوْ شَبَهٌ أَوْ رَصَاصٌ؟»(١).

وهَذَا إِلْحَاحٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى أَنَّ مَتَّى أَرَادَ قَوَاعِدَ الأَلْفَاظِ (=الإِعْرَابَ)، فَإِذَا أَرَادَ المَرْءُ أَنْ يَعْرِفَ قَوَاعِدَ الأَلْفَاظِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُحِيطَ بِالمَعْنَى الَّذِي يَصُوغُ لَهُ الجُمَلَ، فَقَدْ تَصُوغُ جُمْلَةً عَلَى مَنْطِقِ أَرِسْطُوَ، وتَكُونُ جَوْفَاءَ، والعَرَبُ اشْتَرَطُوا لِمَا يُسَمَّى كَلَامًا أَنْ يَكُونَ لَفْظًا مُفِيدًا، وهَذَا فِي رَأْيِ أَبِي سَعِيدٍ مَا يُمَيِّزُ النَّحْوَ العَرَبِيَّ عَنْ مَنْطِقِ أَرِسْطُوَ.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَرَاكَ -بَعْدَ مَعْرِفَةِ الوَزْنِ- فَقِيرًا إِلَى مَعْرِفَةِ جَوْهَرِ المَوْزُونِ، وإِلَى مَعْرِفَةِ قِيمَتِهِ، وسَائِرِ صِفَاتِهِ الَّتِي يَطُولُ عَدُّهَا، فَعَلَى هَذَا لَمْ يَنْفَعْكَ الوَزْنُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ اعْتِمَادُكَ، وفِي تَحْقِيقِهِ كَانَ اجْتِهَادُكَ، إِلَّا نَفْعًا يَسِيرًا مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ، وبَقِيَتْ عَلَيْكَ وُجُوهٌ، فَأَنْتَ كَمَا قَالَ الأَوَّلُ:

حَفِظْتَ شَيْئًا وغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ»(٢).

يُرِيدُ: أَنَّكَ لَوْ عَرَفْتَ وَزْنَ الكَلَامِ، وإِقَامَةَ الجُمْلَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ قِيَمَ الأَلْفَاظِ، ومُؤَدَّى كُلِّ لَفْظٍ مِنْهَا، ومَا يَفْتَرِقُ بِهِ هَذَا اللَّفْظُ عَنِ الآخَرِ، وهَذَا لَا يُؤَدِّيهِ مَنْطِقُ أَرِسْطُوَ الَّذِي اعْتَمَدْتَ عَلَيْهِ، وجَعَلْتَ لَهُ مُنْتَهَى هِمَّتِكَ واجْتِهَادِكَ، وإِنَّمَا أَفَادَكَ فِي تَرْكِيبِ الجُمْلَةِ دُونَ نَظَرٍ إِلَى تِلْكَ المَعَانِي، ومَا يُغْنِيكَ وقَدْ غَابَ عَنْكَ أَكْثَرُ مَقَايِيسِ الكَلَامِ؟ ولَا يَخْفَى عَلَى القَارِئِ الكَرِيمِ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَمَّلَ كَلَامَ مَتَّى مَا لَمْ يَحْتَمِلْ؛ إِذْ جَعَلَهُ مُتَنَاوِلًا لِتَرْكِيبِ الكَلَامِ!

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ١ / ٩٠-٩١.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وبَعْدُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَلَيْكَ شَيْءٌ هَهُنَا، لَيْسَ كُلُّ مَا فِي الدُّنْيَا يُوزَنُ، بَلْ فِيهَا مَا يُوزَنُ، وفِيهَا مَا يُكَالُ، وفِيهَا مَا يُذْرَعُ، وفِيهَا مَا يُمْسَحُ، وفِيهَا مَا يُحْزَرُ، وهَذَا -وإِنْ كَانَ هَكَذَا فِي الأَجْسَامِ المَرْئِيَّةِ- فَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ -أَيْضًا- فِي المَعْقُولَاتِ المُقَرَّرَةِ، والإِحْسَاسَاتُ ظِلَالُ العُقُولِ، تَحْكِيهَا بِالتَّقْرِيبِ والتَّبْعِيدِ، مَعَ الشُّبَهِ المَحْفُوظَةِ، والمُمَاثَلَةِ الظَّاهِرَةِ»[1].

أَخَذَ أَبُو سَعِيدٍ يُدْخِلُ مَعَ النَّحْوِ جَانِبًا عَقْلِيًا، وجَانِبًا شُعُورِيًا، فَإِذَا كَانَ المَنْطِقُ لَمْ يَفِ بِقَوَانِينِ الكَلَامِ عَلَى مَا مَرَّ بَسْطُهُ، فَإِنَّهُ -أَيْضًا- لَيْسَ مُعَبِّرًا حَقِيقِيًّا عَمَّا فِي النُّفُوسِ والعُقُولِ، فَإِذَا كَانَ العَسَلُ يُعْرَفُ بِالوَزْنِ، فَإِنَّ القَمْحَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالكَيْلِ، والقُمَاشَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالذَّرْعِ لِمِسَاحَتِهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَدِينَا مِعْيَارٌ سِوَى الوَزْنِ لَمَا عَرَفْنَا مِعْيَارَ المَكِيلَاتِ والمَمْسُوحَاتِ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَرْكِيبَ الكَلَامِ يُعْرَفُ بِالنَّحْوِ، لَكِنَّهُ لَا يُغْنِي عَنِ التَّصْرِيفِ؟ وأَنَّ كِلَيْهِمَا لَا يُغْنِي عَنْ عِلْمِ البَيَانِ، ولَا عَنْ عِلْمِ المَعَانِي، ولَا عَنْ عِلْمِ الدَّلَالَةِ -مِنْ مُعْجَمَاتٍ وغَيْرِهَا-؟ ثُمَّ إِنَّ هُنَا مِنَ المَعَانِي مَا لَا تَقْدِرُ اللُّغَةُ عَلَى إِخْرَاجِهِ، كَكَثِيرٍ مِنَ الأَحَاسِيسِ، والعَوَاطِفِ، فَكَيْفَ يَكُونُ المَنْطِقُ مُغْنِيًا عَنْ سِوَاهُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الفَاسِدِ عَلَى الإِطْلَاقِ؟ وهَذَا لَا شَكَّ إِغْرَاقٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي تَحْمِيلِ كَلَامِ مَتَّى مَا لَمْ يَحْتَمِلْ؛ فَإِنَّ مَتَّى قَالَ: «يُعْرَفُ بِهَا صَحِيحُ الكَلَامِ مِنْ سَقِيمِهِ، وفَاسِدُ المَعْنَى مِنْ صَالِحِهِ»، ولَمْ يَقُلْ: يُعْرَفُ بِهِ جَمَالُ الكَلَامِ، وخَفَايَا النُّفُوسِ، وتَصْرِيفُ الكَلِمَاتِ، وصِحَّةُ الأَلْفَاظِ؛ بَلْ أَرَادَ صِحَّةَ مَعَانِي الكَلَامِ.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: ودَعْ هَذَا، إِذَا كَانَ المَنْطِقُ وَضَعَهُ رَجُلٌ مِنْ يُونَانَ عَلَى لُغَةِ أَهْلِهَا واصْطِلَاحِهِمْ عَلَيْهَا ومَا يَتَعَارَفُونَهُ بِهَا مِنْ رُسُومِهَا وصِفَاتِهَا، فَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

التُّرْكَ والهِنْدَ والفُرْسَ والعَرَبَ أَنْ يَنْظُرُوا فِيهِ، ويَتَّخِذُوهُ قَاضِيًا وحَكَمًا لَهُمْ وعَلَيْهِمْ، مَا شَهِدَ لَهُمْ بِهِ قَبِلُوهُ، ومَا أَنْكَرَهُ رَفَضُوهُ؟»(١).

وهَذَا يُؤَكِّدُ مَا أَسْلَفْتُهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَمَلَ كَلَامَ مَتَّى عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ بِنَاءَ الكَلَامِ وتَرْكِيبَهُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لَكَانَ اعْتِرَاضُ أَبِي سَعِيدٍ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ لُغَةٍ قَوَانِينَهَا الخَاصَّةَ، وسَيُبَيِّنُ مَتَّى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ هَذَا المَعْنَى.

«قَالَ مَتَّى : إِنَّمَا لَزِمَ ذَلِكَ لِأَنَّ المَنْطِقَ بَحْثٌ عَنِ الأَغْرَاضِ المَعْقُولَةِ والمَعَانِي المُدْرَكَةِ، وتَصَفُّحٌ لِلْخَوَاطِرِ السَّانِحَةِ، والسَّوَانِحِ الهَاجِسَةِ، والنَّاسُ فِي المَعْقُولَاتِ سَوَاءٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَرْبَعَةً وأَرْبَعَةً ثَمَانِيَةٌ، سَوَاءٌ عِنْدَ جَمِيعِ الأُمَمِ؟ وكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ»(٢).

هَذَا جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: «فَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ التُّرْكَ والهِنْدَ والفُرْسَ والعَرَبَ أَنْ يَنْظُرُوا فِيهِ، ويَتَّخِذُوهُ قَاضِيًا وحَكَمًا» أَيْ: أَنَّ المَنْطِقَ وُضِعَ عَلَى لُغَةِ اليُونَانِ؛ ولَكِنْ لَا يَلْزَمُ تِلْكَ الأُمَمَ المَذْكُورَةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ، وإِنَّمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ جِهَةِ أَنَّه يَقُومُ عَلَى المَعْقُولَاتِ المُتَّفَقِ عَلَيْهَا، كَكَوْنِ الثَّمَانِيَةِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعَتَيْنِ، وكَوْنِ الوَاحِدِ نِصْفَ الِاثْنَيْنِ، فَبِاسْتِنَادِهِ إِلَى تِلْكَ المَعْقُولَاتِ المُسَلَّمَةِ يَكُونُ حَكَمًا فِي المَعَانِي المُدْرَكَةِ، والأَفْكَارِ السَّانِحَةِ، فَالمَنْطِقُ أَشْبَهُ مَا يَكُونُ بِالعِلْمِ الرِّيَاضِيِّ الَّذِي تَتَّفِقُ عَلَيْهِ الأُمَمُ، فَكَمَا أَنَّ الرِّيَاضِيَّ قَوَاعِدُ ذِهْنِيَّةٌ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ جَمِيعُ أُمُورِ الحِسَابِ لَدَى كُلِّ الأُمَمِ؛ فَكَذَلِكَ المَنْطِقُ قَوَاعِدُ ذِهْنِيَّةٌ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ المَعْقُولَاتُ، فَأَيْنَ هَذَا مِمَّا قَصَدَهُ أَبُو سَعِيدٍ؟

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «لَوْ كَانَتِ المَطْلُوبَاتُ بِالعَقْلِ والمَذْكُورَاتُ بِاللَّفْظِ تَرْجِعُ مَعَ شُعَبِهَا المُخْتَلِفَةِ وطَرَائِقِهَا المُتَبَايِنَةِ إِلَى هَذِهِ المَرْتَبَةِ البَيِّنَةِ فِي أَرْبَعَةٍ وأَرْبَعَةٍ، وأَنَّهُمَا

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

ثَمَانِيَةٌ؛ زَالَ الِاخْتِلَافُ، وحَضَرَ الِاتِّفَاقُ، ولَكِنْ لَيْسَ الأَمْرُ هَكَذَا، ولَقَدْ مَوَّهْتَ بِهَذَا المِثَالِ، ولَكُمْ عَادَةٌ بِمِثْلِ هَذَا التَّمْوِيهِ»[1].

لَمْ يَقْدِرْ أَبُو سَعِيدٍ أَنْ يَنْفِيَ صِحَّةَ تِلْكَ المَعْقُولَاتِ المُسَلَّمَةَ، ولَكِنَّهُ لَمْ يَثِقْ أَنَّهَا تُشْبِهُ عِلْمَ المَنَاطِقَةِ، وفِي وَصْمِهِ مَتَّى بِالتَّمْوِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّكْذِيبِ، ولَوْ لَمْ يَلْجَأْ إِلَى ذَلِكَ الِاتِّهَامِ؛ لَلَزِمَهُ التَّسْلِيمُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَتِ المَطْلُوبَاتُ بِالعَقْلِ والمَذْكُورَاتُ بِاللَّفْظِ تَرْجِعُ .. إِلَى هَذِهِ المَرْتَبَةِ البَيِّنَةِ .. زَالَ الِاخْتِلَافُ»، وكَانَ المُنْتَظَرُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنْ يُمَثِّلَ مِنْ كَلَامِ المَنَاطِقَةِ بِمَا يُؤَيِّدُ دَعْوَاهُ مِنَ التَّمْوِيهِ، ولَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، والمُقَرَّرُ فِي جَمِيعِ الفُنُونِ أَنَّ الدَّعْوَى المُجَرَّدَةَ مِنَ البَيِّنَةِ لَا تُقْبَلُ[2].

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَلَكِنْ –مَعَ هَذَا أَيْضًا– إِذَا كَانَتِ الأَغْرَاضُ المَعْقُولَةُ والمَعَانِي المُدْرَكَةُ لَا يُوصَلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِاللُّغَةِ الجَامِعَةِ لِلْأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ والحُرُوفِ؛ أَفَلَيْسَ قَدْ لَزِمَتِ الحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ؟

---

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٢) قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عُمَرَ آلُ زَعتَرِيٍّ: «إِمَّا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَا يَدْرِي مَا هُوَ المَنْطِقُ – كَمَا يَرُوجُ بَيْنَ العُلَمَاءِ اليَوْمَ– أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَدْرِي لَكِنْ كَانَ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ أَنَّهُ فِي مَقَامِ مُجَادَلَةٍ ومُنَاظَرَةٍ، فَالوَاجِبُ إِفْحَامُ الخَصْمِ وإِلْزَامُهُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ .. لَكِنَّ وَجْهَ الزَّلَلِ فِي كَلَامِ أَبِي سَعِيدٍ ظَاهِرٌ جِدًّا، وذَلِكَ أَنَّ أَوَائِلَ المَعَارِفِ وحُجَجَ العُقُولِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُنَاقِشَ أَحَدٌ فِي حُجِّيَّتِهَا أَبَدًا، وإِلَّا لَفَسَدَ كُلُّ بُرْهَانٍ، ولَمَا بَقِيَتْ حُجَّةٌ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، ولَخَرَجْنَا مِنْ حُكْمِ العُقَلَاءِ إِلَى حُكْمِ مُبْطِلِي الحَقَائِقِ والمَجَانِينِ .. وكُلُّ مَطْلُوبٍ بِالعَقْلِ بُنِيَ عَلَى مَعَارِفِ العَقْلِ الأَوَّلِيَّةِ –الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا صَحِيحَةً– ورُتِّبَتْ مُقَدِّمَاتُ البُرْهَانِ تَرْتِيبًا عَقْلِيًّا سَلِيمًا؛ فَلَنْ يَكُونَ إِلَّا صِدْقًا وَاضِحًا بَيِّنًا، يُسَاوِي فِي وُضُوحِهِ "أَرْبَعَةٌ وأَرْبَعَةٌ تُعْطِينَا ثَمَانِيَةً" .. لِأَنَّ كُلَّ مَا بُنِيَ عَلَى يَقِينٍ لَنْ يُؤَدِّيَ إِلَّا إِلَى يَقِينٍ .. ولَقَدْ أَبْهَمَ أَبُو سَعِيدٍ كَلَامَهُ، ومَا أَوْضَحَ كَيْفَ هُوَ هَذَا الِاخْتِلَافُ بَيْنَ يَقِينِيَّةِ الحِسَابِ الرِّيَاضِيِّ والمَطْلُوبِ العَقْلِيِّ، بَلْ أَجْمَلَ الكَلَامَ، ومَا بَرْهَنَ، وكُلُّ كَلَامٍ لَمْ يُبَرْهِنْ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ فَهُوَ سَاقِطٌ ضَرُورَةً». مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:
http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

قَالَ –أَيْ: مَتَّى– : نَعَمْ»[1].

وقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ: «وَلَكِنْ –مَعَ هَذَا أَيْضًا–» إِمْضَاءٌ لِلْأَمْرِ عَلَى أَنَّ التَّمْوِيهَ مِنَ المَنَاطِقَةِ أَمْرٌ مُسَلَّمٌ؛ فَلَمْ يُتِحْ لِمَتَّى وَقْتًا لِلْجَوَابِ، بَلِ انْطَلَقَ إِلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، وهِيَ أَنَّ المَعْقُولَاتِ والمَعَانِيَ لَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهَا إِلَّا بِلُغَةٍ مَا، وكَأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ مَتَّى فِي حَرَجٍ، بِأَنْ يَجْعَلَ المَنْطِقَ فِي مُقَابَلَةِ اللُّغَةِ، فَإِذَا كَانَتِ اللُّغَةُ هِيَ الوَسِيلَةَ الأَصْلَ فِي إِدْرَاكِ المَعْقُولَاتِ والمَعَانِي دُونَ الحَاجَةِ إِلَى مَنْطِقِهِمْ، ولَمْ يَكُنْ بِالمَنْطِقِ غِنًى عَنِ اللُّغَةِ، كَانَ الأَخْذُ بِالمَنْطِقِ رُكُوبًا لِلتَّكَلُّفِ، وإِيثَارًا لِمَا انْحَطَّتْ رُتْبَتُهُ عَلَى مَا عَلَا مَقَامُهُ، ولِهَذَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَفَلَيْسَ قَدْ لَزِمَتِ الحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ؟»، فَأَجَابَهُ مَتَّى بِقَوْلِهِ : «نَعَمْ».

«قَالَ –أَيْ: أَبُو سَعِيدٍ– : أَخْطَأْتَ، قُلْ فِي هَذَا المَوْضِعِ: بَلَى»[2].

يُرِيدُ: أَنَّ جَوَابَ الِاسْتِفْهَامِ المَصْحُوبَ بِنَفْيٍ يَكُونُ بِـ «بَلَى»، وَوَاضِحٌ مِنْ جَزْمِ أَبِي سَعِيدٍ بِالتَّخْطِئَةِ الصَّرِيحَةِ أَنَّ لَدَيْهِ شَيْئًا مِنَ الشَّحْنِ النَّفْسِيِّ؛ وإِلَّا فَقَدْ مَرَّ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: «قِيلَ لَهُ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ لِلْأَوَّلِ فَالتَّنْوِينُ وغَيْرُ التَّنْوِينِ سَوَاءٌ ..؟ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ بُدًّا مِنْ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ .. فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ؛ قُلْتَ: أَفَلَسْتَ تَجْعَلُ هَذَا العَمَلَ إِذَا كَانَ مُنَوَّنًا وكَانَ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِ الأَوَّلِ أَوِ الْتَبَسَ بِهِ، بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ لِلْأَوَّلِ؟ فَإِنَّهُ قَائِلٌ: نَعَمْ»[3]، ولَمْ يُخَطِّئْهُ فِي ذَلِكَ[4]، ولَكِنَّهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ يَجْتَهِدُ فِي وَضْعِ مَنْزِلَةِ مَتَّى فِي مَجْلِسٍ مَشْحُونٍ عَلَى أَهْلِ المَنْطِقِ عَلَى مَا تَأْتِي شَوَاهِدُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ.

---

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب ١٩/٢.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣٥٠/٢.

«قَالَ –أَيْ: مَتَّى– : بَلَى، أَنَا أُقَلِّدُكَ فِي مِثْلَ هَذَا»(١).

أَيْ: أَنَا أَتَعَلَّمُ مِنْكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِ، وهَذَا أَدَبٌ جَمٌّ مِنْ رَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ فِي مُقَابِلِ غِلْظَةِ أَبِي سَعِيدٍ –عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ– وقَدْ صَرَّحَ مَتَّى هُنَا بِأَنَّ اللُّغَةَ هِيَ الأَصْلُ فِي إِدْرَاكِ المَعْقُولَاتِ والمَعَانِي.

«قَالَ–أَيْ: أَبُو سَعِيدٍ–: أَنْتَ إِذَنْ لَسْتَ تَدْعُونَا إِلَى عِلْمِ المَنْطِقِ، إِنَّمَا تَدْعُو إِلَى تَعَلُّمِ اللُّغَةِ اليُونَانِيَّةِ، وأَنْتَ لَا تَعْرِفُ لُغَةَ يُونَانَ، فَكَيْفَ صِرْتَ تَدْعُونَا إِلَى لُغَةٍ لَا تَفِي بِهَا؟»(٢).

وهَذِهِ مُغَالَطَةٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ فَإِنَّ مَتَّى لَمْ يَدْعُ إِلَى لُغَةِ يُونَانَ، وإِنَّمَا أَجَابَ عَمَّا سَاقَهُ إِلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ مِنْ أَنَّ المَعَانِيَ والمَعْقُولَاتِ لَا تُدْرَكُ إِلَّا بِاللُّغَةِ، ومُرَادُهُ أَنَّ اللُّغَةَ هِيَ وَسِيلَةُ التَّوَاصُلِ بَيْنَ النَّاسِ، يَسْتَعْمِلُهَا المَنْطِقِيُّ وغَيْرُهُ، لَكِنَّ المَنْطِقِيَّ يَسْتَعْمِلُهَا فِي التَّعْبِيرِ عَنْ رَأْيِهِ بِأَنْ يَسْبِكَ بِهَا قَوَاعِدَهُ العَقْلِيَّةَ، والعَامِيَّ يَسْتَعْمِلُهَا فِي التَّعْبِيرِ عَنْ رَأْيِهِ، مِنْ غَيْرِ قَوَاعِدَ عَقْلِيَّةٍ، ثُمَّ اسْتَرْسَلَ أَبُو سَعِيدٍ –كَعَادَتِهِ– فَقَالَ:

«وقَدْ عَفَتْ مُنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ، وبَادَ أَهْلُهَا، وانْقَرَضَ القَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا يَتَفَاوَضُونَ بِهَا، ويَتَفَاهَمُونَ أَغْرَاضَهُمْ بِتَصَارِيفِهَا، عَلَى أَنَّكَ تَنْقُلُ مِنَ السِّرْيَانِيَّةِ، فَمَا تَقُولُ فِي مَعَانٍ مُتَحَوِّلَةٍ بِالنَّقْلِ مِنْ لُغَةِ يُونَانَ إِلَى لُغَةٍ أُخْرَى سِرْيَانِيَّةٍ، ثُمَّ مِنْ هَذِهِ إِلَى أُخْرَى عَرَبِيَّةٍ؟»(٣).

أَيْ: أَنَّكَ تَدْعُونَا إِلَى لُغَةِ يُونَانَ، مَعَ أَنَّهَا لُغَةٌ هَلَكَتْ، وهَلَكَ أَهْلُهَا، وأَنْتَ يَا مَتَّى لَا تَعْرِفُهَا، وإِنَّمَا تَنْقُل قَوَاعِدَهَا عَمَّنْ نَقَلُوهَا مِنَ اليُونَانِيَّةِ إِلَى لُغَتِكَ السِّرْيَانِيَّةِ،

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

ثُـمَّ تَنْقُلُهَـا إِلَـى العَرَبِيَّـةِ، واللُّغَـاتُ تَخْتَلِـفُ وتَتَفَـاوَتُ، فَكَيْـفَ والتَّرْجُمَـةُ لَا تَفِـي بِكُـلِّ المَقْصُودِ؟ فَأَبُو سَعِيدٍ يَحِيدُ عَمَّا يُرِيدُ مَتَّى تَقْرِيرُهُ.

«قَالَ مَتَّى: يُونَانُ –وإِنْ بَادَتْ مَعَ لُغَتِهَا– فَإِنَّ التَّرْجُمَةَ حَفِظَتِ الأَغْرَاضَ، وأَدَّتِ المَعَانِيَ، وأَخْلَصَتِ الحَقَائِقَ»(١).

وهَذَا تَصْرِيحٌ وَاضِحٌ مِنْ مَتَّى بِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ قَوَاعِدَ لُغَةِ يُونَانَ، وإِنَّمَا أَرَادَ الحُدُودَ المَنْطِقِيَّةَ الَّتِي تُقَاسُ بِهَا المَعَانِي والحَقَائِقُ، سَوَاءٌ كَانَتْ بِلُغَةِ يُونَانَ، أَوْ بِلُغَةِ الهِنْدِ، أَوْ بِلُغَةِ العَرَبِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللُّغَاتِ، فَإِنَّـهُ صَرَّحَ أَنَّ لُغَتَهُمْ بَادَتْ، وأَنَّ مُرَادَهُ مَا نَقَلَتْهُ لُغَتُهُمْ مِنَ المَعَانِي والأَقْيِسةِ العَقْلِيَّةِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «إِذَا سَلَّمْتُ لَكَ أَنَّ التَّرْجُمَـةَ صَدَقَتْ ومَا كَذَبَتْ، وقُوِّمَتْ ومَا حُرِّفَتْ، ووُزِنَتْ ومَا جُزِفَتْ، وأَنَّهَا مَا الْتَاثَتْ ولَا حَافَتْ، ولَا نَقَصَتْ ولَا زَادَتْ، ولَا قَدَّمَتْ ولَا أَخَّرَتْ، ولَا أَخَلَّتْ بِمَعْنَى الخَاصِّ والعَامِّ، ولَا بِأَخَصِّ الخَاصِّ ولَا بِأَعَمِّ العَامِّ –وإِنْ كَانَ هَذَا لَا يَكُونُ، ولَيْسَ هُوَ فِي طَبَائِعِ اللُّغَاتِ، ولَا فِي مَقَادِيرِ المَعَانِي– فَكَأَنَّكَ تَقُـولُ: لَا حُجَّـةَ إِلَّا عُقُـولُ يُونَـانَ، ولَا بُرْهَـانَ إِلَّا مَـا وَضَـعُوهُ، ولَا حَقِيقَـةَ إِلَّا مَـا أَبْرَزُوهُ»(٢).

أَبْدَى أَبُو سَعِيدٍ تَسْلِيمًا جَدَلِيًّا بِصِحَّةِ نَقْلِ التَّرْجُمَاتِ؛ لَكِنْ أَفْصَحَ أَنَّ دَعْوَى مَتَّى إِنَّمَا تَصِحُّ لَوْ أَنَّ اليُونَانِيِّينَ أَصَحُّ النَّاسِ عُقُولًا وبُرْهَانًا، ولَا أَرَى فِي كَلَامِ مَتَّى مَا يَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الدَّعْوَى مِنْ قَرِيبٍ ولَا بَعِيدٍ، وإِنَّمَا أَشَادَ بِذَلِكَ المَنْطِقِ الَّذِي وَضَعُوهُ، فَإِنَّـهُ –فِـي نَظَرِهِ– قَـاطِعٌ لِلْخِصَامِ، ولَوْ أَدْلَى أَبُو سَعِيدٍ بِمَنْطِقٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ مَتَّى بِحُجَّةِ أَنَّهُ لَيْسَ يُونَانِيًّا؛ لَكَانَ اتِّهَامُ أَبِي سَعِيدٍ صَحِيحًا غَيْرَ بَهْتٍ، ولَكِنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ؛ ولِهَذَا أَنْكَرَهُ مَتَّى بِقَوْلِهِ الآتِي.

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩١.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

«قَالَ مَتَّى: لَا، ولَكِنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ الأُمَمِ أَصْحَابُ عِنَايَةٍ بِالحِكْمَةِ والبَحْثِ عَنْ ظَاهِرِ هَذَا العَالِمِ وبَاطِنِهِ، وعَنْ كُلِّ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ويَنْفَصِلُ عَنْهُ، وبِفَضْلِ عِنَايَتِهِمْ ظَهَرَ مَا ظَهَرَ، وانْتَشَرَ مَا انْتَشَرَ، وفَشَا مَا فَشَا، ونَشَأَ مَا نَشَأَ مِنْ أَنْوَاعِ العِلْمِ وأَصْنَافِ الصَّنَائِعِ، ولَمْ نَجِدْ هَذَا لِغَيْرِهِمْ»(١).

ولَنْ تَجِدَ أَصْرَحَ مِنْ هَذَا فِي دَفْعِ اتِّهَامِ أَبِي سَعِيدٍ؛ وذَلِكَ أَنَّ اليُونَانِيِّينَ تَفَوَّقُوا عَلَى غَيْرِهِمْ فِي تِلْكَ الفُنُونِ لَا لِتَمَيُّزِ عُقُولِهِمْ، ولَكِنْ لِأَنَّهُمْ اعْتَنَوْا بِهَا أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ، لَيْسَ فِيهِ مَطْعَنٌ؛ يَجِبُ أَنْ يُقِرَّ بِهِ النَّاسُ، سَوَاءٌ قَبِلُوا تِلْكَ العُلُومَ أَوْ رَفَضُوهَا، فَإِنَّ اللهَ أَمَرَ بِالعَدْلِ مَعَ المُخَالِفِ، فَقَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿ولَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَخْطَأْتَ، وتَعَصَّبْتَ، ومِلْتَ مَعَ الهَوَى؛ فَإِنَّ عِلْمَ العَالَمِ مَبْثُوثٌ فِي العَالَمِ بَيْنَ جَمِيعِ مَنْ فِي العَالَمِ، ولِهَذَا قَالَ القَائِلُ:

العِلْمُ فِي العَالَمِ مَبْثُوثُ * ونَحْوَهُ العَاقِلُ مَحْثُوثُ»(٢).

كَمْ تَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ قَدْ اجْتَنَبَ تِلْكَ الأَلْفَاظَ؛ فَإِنَّ الحَقَّ إِذَا ظَهَرَ؛ أَغْنَى عَنْ كُلِّ لَفْظٍ قَبِيحٍ، وسَيُورِدُ أَبُو سَعِيدٍ تَعْلِيلَاتٍ لِتِلْكَ التَّخْطِئَةِ، ومُسَوِّغَاتٍ لِذَلِكَ الِاتِّهَامِ بِالتَّعَصُّبِ والهَوَى، لَكِنْ لَا أَدْرِي عَلَام أَوْرَدَ أَبُو سَعِيدٍ ذَلِكَ؟ فَإِنَّ مَتَّى لَمْ يَتَحَدَّثْ عَنْ جَمِيعِ العُلُومِ، وإِنَّمَا تَحَدَّثَ عَنْ عُلُومِ اليُونَانِ الَّتِي يَشْهَدُ جَمِيعُ النَّاسِ أَنَّهَا تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

«وكَذَلِكَ الصِّنَاعَاتَ مَفْضُوضَةٌ عَلَى جَمِيعِ مَنْ عَلَى جَدَدِ الأَرْضِ، ولِهَذَا غَلَبَ عِلْمٌ فِي مَكَانٍ دُونَ عِلْمٍ، وكَثُرَتْ صِنَاعَةٌ فِي بُقْعَةٍ دُونَ صِنَاعَةٍ، وهَذَا وَاضِحٌ، والزِّيَادَةُ عَلَيْهِ مَشْغَلَةٌ»(١).

ومَتَّى لَا يُخَالِفُ فِي هَذَا، فَإِنَّهُ رَأَى أَنَّ الفَلْسَفَةَ نَشَأَتْ فِي اليُونَانِ، ولَمْ يَنْسِبْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا اخْتَصَّ بِهِ سِوَاهُمْ، أَوْ شَارَكَهُمْ فِي مَنْشَئِهِ غَيْرُهُمْ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ومَعَ هَذَا فَإِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ قَوْلُكَ وتَسْلَمُ دَعْوَاكَ لَوْ كَانَتْ يُونَانُ مَعْرُوفَةً مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الأُمَمِ بِالعِصْمَةِ الغَالِبَةِ، والفِطْنَةِ الظَّاهِرَةِ، والبِنْيَةِ المُخَالِفَةِ، وأَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا أَنْ يُخْطِئُوا لَمَا قَدَرُوا، ولَوْ قَصَدُوا أَنْ يَكْذِبُوا مَا اسْتَطَاعُوا، وأَنَّ السَّكِينَةَ نَزَلَتْ عَلَيْهِمْ، والحَقَّ تَكَفَّلَ بِهِمْ، والخَطَأَ تَبَرَّأَ مِنْهُمْ، والفَضَائِلَ لَصِقَتْ بِأُصُولِهِمْ وفُرُوعِهِمْ، والرَّذَائِلَ بَعُدَتْ مِنْ جَوَاهِرِهِمْ وعُرُوقِهِمْ، وهَذَا جَهْلٌ مِمَّنْ يَظُنُّهُ بِهِمْ، وعِنَادٌ مِمَّنْ يَدَّعِيهِ لَهُمْ، بَلْ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ مِنَ الأُمَمِ يُصِيبُونَ فِي أَشْيَاءَ، ويُخْطِئُونَ فِي أَشْيَاءَ، ويَعْلَمُونَ أَشْيَاءَ، ويَجْهَلُونَ أَشْيَاءَ، ويَصْدُقُونَ فِي أُمُورٍ، ويَكْذِبُونَ فِي أُمُورٍ، ويُحْسِنُونَ فِي أَحْوَالٍ، ويُسِيؤُونَ فِي أَحْوَالٍ»(٢).

كُلُّ هَذَا التَّطْوِيلِ فِي الاِفْتِرَاضِ لَا قِيمَةَ لَهُ فِي الجَدَلِ بَيْنَهُمَا؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ ذِكْرٌ لِعِصْمَتِهِمْ، وإِنَّمَا جَاءَ ثَنَاءً عَلَى عِلْمٍ اخْتَرَعُوهُ، وعِلْمٍ سَبَقُوا إِلَيْهِ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَوْرَدَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَ هَذِهِ المَعَانِي حِينَ وَصَفَ الخَلِيلَ بِقَوْلِهِ: « وأَمَّا الخَلِيلُ بنُ أَحْمَدَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفَرَاهِيدِيُّ الأَزْدِيُّ فَقَدْ كَانَ الغَايَةَ فِي اسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ النَّحْوِ، وتَصْحِيحِ القِيَاسِ فِيهِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنِ اسْتَخْرَجَ العَرُوضَ، وحَصَرَ أَشْعَارَ العَرَبِ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

بِهَا»[1]؛ لَمَا وَجَدَ أَبُو سَعِيدٍ لِهَذَا الإِيرَادِ مُسَوِّغًا، ولَحُقَّ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ هَذِهِ فِرْيَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَثْنَى عَلَى الخَلِيلِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ، ولَمْ يَنْفِ الفَضْلَ عَمَّنْ سِوَاهُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ولَيْسَ وَاضِعُ المَنْطِقِ يُونَانَ بِأَسْرِهَا، إِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، وقَدْ أَخَذَ عَمَّنْ قَبْلَهُ، كَمَا أَخَذَ عَنْهُ مَنْ بَعْدَهُ، ولَيْسَ هُوَ حُجَّةً عَلَى هَذَا الخَلْقِ الكَثِيرِ، والجَمِّ الغَفِيرِ، ولَهُ مُخَالِفُونَ مِنْهُمْ ومِنْ غَيْرِهِمْ»[2].

مُرَادُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ المَنْطِقَ وَضْعُ وَاحِدٍ مِنْ يُونَانَ، ولَوْ كَانَ وَضْعَ جَمِيعِهِمْ لَكَانَ تَطَرُّقُ الخَطَأِ إِلَيْهِ أَقَلَّ مِنْ تَطَرُّقِهِ إِلَى مَا يَجْتَزِئُ بِهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ، وأَمَّا أَنَّ أَرِسْطُوَ أَخَذَ عَمَّنْ قَبْلَهُ فَلَا يُخَالِفُ فِيهِ أَحَدٌ، ولَمْ يَدَّعِ مَتَّى أَنَّهُ بَرَعَ مِنْ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، وأَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى سَائِرِ الخَلْقِ؛ فَهَذَا صَحِيحٌ، فَهَلَّا أَتَى أَبُو سَعِيدٍ بِشَيْءٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ المَنْطِقَ حَتَّى يَرَى هَلْ يَقْبَلُهُ مَتَّى أَوْ يَرُدُّهُ؟ نَعَمْ، كَانَ لِأَرِسْطُوَ مُخَالِفُونَ مِنَ اليُونَانِيِّينَ ومِنْ غَيْرِهِمْ، وقَدْ أُلِّفَ فِي هَذَا مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، وأَنْتَ وَاجِدٌ فِي مَذَاهِبِ الرُّوَاقِيِّينَ مُعَارَضَةً فَسِيحَةً لِمَنْطِقِ أَرِسْطُوَ، اسْتَنَدَ إِلَى كَثِيرٍ مِنْهَا ابنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ «الرَّدّ عَلَى المَنْطِقِيِّينَ»، ولَكِنَّ الإِحَالَةَ إِلَى الخِلَافِ لَا تَكْفِي فِي تَرْجِيحِ مَذْهَبٍ عَلَى مَذْهَبٍ؛ حَتَّى يُفَصَّلَ، ويُصْحَبَ التَّفْصِيلُ بِأَدِلَّةِ التَّرْجِيحِ.

(١) السيرافي، أخبار النحويين البصريين/٣١.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ومَعَ هَذَا؛ فَالِاخْتِلَافُ -فِي الرَّأْيِ، والنَّظَرِ، والبَحْثِ، والمَسْأَلَةِ، والجَوَابِ- سِنْخٌ وطَبِيعَةٌ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِي رَجُلٌ بِشَيْءٍ يَرْفَعُ بِهِ هَذَا الخِلَافَ، أو يُحَلْحِلُهُ أَوْ يُؤَثِّرُ فِيهِ؟ هَيْهَاتَ! هَذَا مُحَالٌ، ولَقَدْ بَقِيَ العَالَمُ بَعْدَ مَنْطِقِهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ مَنْطِقِهِ»(١).

إِذَا كَانَ مَتَّى قَدِ ادَّعَى أَنَّ المَنْطِقَ يَرْتَفِعُ بِهِ الِاخْتِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ؛ كَانَ عَائِمًا فِي الخَيَالِ، ولَكِنِّي لَا أَجِدُ فِي عِبَارَتِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَا تَصْرِيحًا، ولَا تَلْمِيحًا، وإِنَّمَا يَرَى هُوَ وغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ المَنْطِقِ أَنَّ قَوَاعِدَ المَنْطِقِ كَالعِلْمِ الرِّيَاضِيِّ، لَا يَأْتِي الخَطَأُ مِنْ قِبَلِ قَوَاعِدِهِ، وإِنَّمَا يَأْتِي مِنْ قِبَلِ مُقَدِّمَاتِهِ، أَوْ مِنَ المُسْتَدِلِّ صَانِعِ المُقَدِّمَاتِ، فَإِذَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ «كُلَّ مَنْ شُهِرَ بِالعِلْمِ عَالِمٌ»، وعَلَى «أَنَّ سِيبَوَيْهِ اشْتُهِرَ بِالعِلْمِ»؛ وَجَبَ عَلَى الطَّرَفَيْنِ التَّسْلِيمُ بِأَنَّ «سِيبَوَيْهِ عَالِمٌ»، ومَنْ لَمْ يُسَلِّمْ بِإِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ؛ لَمْ تَلْزَمْهُ النَّتِيجَةُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«فَامْسَحْ وَجْهَكَ بِالسَّلْوَةِ عَنْ شَيْءٍ لَا يُسْتَطَاعُ؛ لِأَنَّهُ مُنْعَقِدٌ بِالفِطْرَةِ والطِّبَاعِ»(٢).

نَعَمْ، لَا بُدَّ أَنْ تَسْلُوَ النَّفْسُ عَنِ الطَّمَعِ فِي المُحَالِ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ولَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، فَالخِلَافُ مِمَّا فُطِرَ النَّاسُ وطُبِعُوا عَلَيْهِ، وقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَتَّى لَمْ يَطْمَعْ فِي ذَلِكَ.

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وأَنْتَ لَوْ فَرَّغْتَ بَالَكَ، وصَرَفْتَ عِنَايَتَكَ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذِهِ اللُّغَةِ الَّتِي تَحَاوَرْنَا بِهَا، وتَجَارَيْنَا فِيهَا، وتَدَارَسَ أَصْحَابُنَا بِمَفْهُومِ أَهْلِهَا، وتَشْرَحُ كُتُبَ يُونَانَ بِعِبَارَةِ أَصْحَابِهَا، لَعَلِمْتَ أَنَّكَ غَنِيٌّ عَنْ مَعَانِي يُونَانَ، كَمَا أَنَّكَ غَنِيٌّ عَنْ لُغَةِ يُونَانَ»(١).

وهَذِهِ مَوْعِظَةٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، لَمْ تُعْهَدْ فِي المُنَاظَرَاتِ العِلْمِيَّةِ البَحْتَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُقَدِّمُ ولَا تُؤَخِّرُ فِي مَوْضُوعِ المُنَاظَرَةِ، وإِنَّمَا مَحَلُّهَا مَعَ المُجَادِلِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ العِلْمِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وهَهُنَا مَسْأَلَةٌ، تَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ عُقُولُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، وأَنْصِبَاؤُهُمْ مِنْهَا مُتَفَاوِتَةٌ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: وهَذَا الِاخْتِلَافُ والتَّفَاوُتُ بِالطَّبِيعَةِ أَوْ بِالِاكْتِسَابِ؟

قَالَ: بِالطَّبِيعَةِ.

قَالَ: فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا شَيْءٌ يَرْتَفِعُ بِهِ هَذَا الِاخْتِلَافُ الطَّبِيعِيُّ والتَّفَاوُتُ الأَصْلِيُّ؟

قَالَ مَتَّى: هَذَا قَدْ مَرَّ فِي جُمْلَةِ كَلَامِكَ آنِفًا»(٢).

وهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ؛ فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنْ كَوْنِ الِاخْتِلَافِ فِطْرِيًّا لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ مِمَّا يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ مَتَّى، وهَذَا أَحْرَجَ أَبَا سَعِيدٍ، ولِهَذَا طَلَبَ مِنْ مَتَّى التَّفْصِيلَ.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَهَلْ وَصَلْتَهُ بِجَوَابٍ قَاطِعٍ، وبَيَانٍ نَاصِعٍ؟»(٣).

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٢.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

اسْتَزَادَهُ لَعَلَّهُ يَأْتِي بِمَا يَتَشَبَّثُ بِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ لَا يَدَعَ لَهُ فُرْصَةً لِلْجَوَابِ، لَا أَدْرِي لِمَاذَا؟ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَشِيَ أَنْ يُقَرِّرَ اتِّفَاقَهُمَا عَلَى مَا أَطَالَ فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ، فَصَرَفَهُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ:

«ودَعْ هَذَا، أَسْأَلُكَ عَنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ دَائِرٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، ومَعَانِيهِ مُتَمَيِّزَةٌ عِنْدَ أَهْلِ العَقْلِ، فَاسْتَخْرِجْ أَنْتَ مَعَانِيَهُ مِنْ نَاحِيَةِ مَنْطِقِ أَرِسْطَاطَالِيسَ الَّذِي تُدِلُّ بِهِ، وتُبَاهِي بِتَفْخِيمِهِ، وَهُوَ «الوَاوُ»، مَا أَحْكَامُهُ؟ وكَيْفَ مَوَاقِعُهُ؟ وهَلْ هُوَ عَلَى وَجْهٍ أَوْ وُجُوهٍ؟»[1].

هَذَا مِنْ أَعَجَبِ مَا رَأَيْتُ فِي هَذِهِ المُنَاظَرَةِ! فَإِنَّهُ إِلْزَامٌ لِمَتَّى بِمَا لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ المَنْطِقَ يُعْرَفُ بِهِ مَعَانِي الأَدَوَاتِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ تَفَاصِيلِ اللُّغَاتِ، وإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِهِ صَحِيحُ المُقَدِّمَاتِ، والنَّتَائِجِ، والمَعَانِي، مِنْ فَاسِدِهَا.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:

«فُبِهَتَ مَتَّى»[2].

وهَذِهِ مِنْ أَبِي حَيَّانَ أَعْجَبُ؛ ولَا واللهِ مَا بُهِتَ؛ وإِنَّمَا عَرَفَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَادَ، ولَكِنْ لَمْ يُجَابِهْهُ مَتَّى بِوَصْفِ الحَيْدَةِ؛ لِأَنَّ هَوَى المَجْلِسِ لَا يُسَاعِدُهُ ، وإِنَّمَا قَالَ:

«هَذَا نَحْوٌ، والنَّحْوُ لَمْ أَنْظُرْ فِيهِ»[3].

أَيْ: أَنَّكَ تُجَادِلُنِي فِي مَسَائِلِ النَّحْوِ، مَعَ أَنَّ أَصْلَ حَدِيثِنَا عَنْ قِيمَةِ المَنْطِقِ، ومَتَّى يَعْتَرِفُ بِعَدَمِ نَظَرِهِ فِي النَّحْوِ، غَيْرَ آبِهٍ بِقِلَّةِ عِلْمِهِ فِيهِ، قَالَ:

«لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِالمَنْطِقِيِّ إِلَيْهِ، وبِالنَّحْوِيِّ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ إِلَى المَنْطِقِ، لِأَنَّ المَنْطِقَ يَبْحَثُ عَنِ المَعْنَى، والنَّحْوَ يَبْحَثُ عَنِ اللَّفْظِ، فَإِنْ مَرَّ المَنْطِقِيُّ بِاللَّفْظِ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

فَبِالعَرَضِ، وإِنْ عَثَرَ النَّحْوِيُّ بِالمَعْنَى فَبِالعَرَضِ، والمَعْنَى أَشْرَفُ مِنَ اللَّفْظِ، واللَّفْظُ أَوْضَعُ مِنَ المَعْنَى»(١).

يُرِيدُ: أَنَّ المَنْطِقَ لَمْ يَقُمْ عَلَى النَّحْوِ؛ فَلَيْسَ مِنْ بَأسٍ أَنْ تَجِدَ مَنْطِقِيًّا لَا يَعْرِفُ النَّحْوَ، وأَمَّا النَّحْوُ فَلَا يُغْنِي عَنِ المَنْطِقِ؛ فَإِنَّ المَنْطِقَ يُنْتَفَعُ بِهِ فِي المَعَانِي فِي جَمِيعِ الفُنُونِ فِي كُلِّ لُغَاتِ البَشَرِ، لَا مِنْ جِهَةِ المَادَّةِ العِلْمِيَّةِ فِي الفُنُونِ، وإِنَّمَا مِنْ جِهَةِ تَرْتِيبِهَا تَرْتِيبًا حِجَاجِيًّا، فَالنَّحْوِيُّ مُحْتَاجٌ إِلَى المَنْطِقِ لِتَرْتِيبِ حُجَجِهِ، والمَنْطِقِيُّ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى النَّحْوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالأَلْفَاظِ إِلَّا عَرَضًا، وأَمَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرَفِ فَالمَنْطِقُ –عِنْدَهُ– أَشْرَفُ، لِتَعَلُّقِهِ بِالمَعَانِي، والمَعَانِي هِيَ مَحْصُولُ العُلُومِ، وأَمَّا النَّحْوُ فَيَنْحَطُّ فِي الشَّرَفِ عَنِ المَنْطِقِ؛ لِأَنَّهُ يَدْرُسُ الأَلْفَاظَ فِي لُغَةٍ مَا، فَاللَّفْظُ الأَجْوَفُ واللَّفْظُ المُعَبِّرُ سَوَاءٌ فِي المَنْظُورِ النَّحْوِيِّ.

هَذَا حَاصِلُ مَا أَرَادَ مَتَّى، ولَيْسَ الأَمْرُ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّ النَّحْوِيَّ لَيْسَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى المَنْطِقِ؛ إِذِ النَّحْوُ تَوْصِيفٌ لِتَرْكِيبِ اللُّغَةِ، وأَكْثَرُ اللُّغَةِ ذَوْقٌ، فَلَوْ دَخَلَتْ فِيهَا القَوَاعِدُ المَنْطِقِيَّةُ لَأَفْسَدَتْ جَمَالَهَا وبَهَاءَهَا، والنَّحْوُ العَرَبِيُّ اسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ مِنْ لَدُنِ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ، وَهُمَا لَا يَعْرِفَانِ المَنْطِقَ، ولَا تَجِدُ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ مَا اسْتَوْحَاهُ مِنَ المَنْطِقِ، فَلَا تَجِدُ فِي حُدُودِهِ إِشَارَةً إِلَى الجِنْسِ، والفَصْلِ، والرَّسْمِ، والخَاصَّةِ، ولَا أَلْفَاظَ المَنْطِقِ القِيَاسِيَّةَ، وإِذَا كَانَ لُبُّ مَنْطِقِ أَرِسْطُوَ البُرْهَانَ؛ وَهُوَ القِيَاسُ القَائِمُ عَلَى المُقَدِّمَاتِ اليَقِينِيَّةِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا أَثَرَ لَهُ لَدَى سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقِيسُ الكَلَامَ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ عَقْلِيَّةٍ، وإِنَّمَا القِيَاسُ عِنْدَهُ إِثْبَاتُ الحُكْمِ لِشَيْءٍ مَا حَمْلًا لَهُ عَلَى المَسْمُوعِ.

بَلْ فِي سَائِرِ الفُنُونِ يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنِ المَنْطِقِ؛ لِأَنَّ المَنْطِقَ أَدَاةٌ تُعِينُ فِي تَنْظِيمِ الِاسْتِدْلَالِ، وهَذَا حَاصِلٌ بِالعَقْلِ، فَقَدْ يَكُونُ لَدَى المَرْءِ ذِهْنٌ وَقَّادٌ يَسْتَطِيعُ بِهِ تَرْتِيبَ حُجَجِهِ واسْتِدْلَالَاتِهِ دُونَ الحَاجَةِ إِلَى المَنْطِقِ، وأَمَّا ضَعِيفُ الذِّهْنِ فَلَا يَنْتَفِعُ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

بِالمَنْطِقِ لِعَدَمِ إِدْرَاكِهِ لِقَضَايَاهُ، فَعِبَارَةُ ابنِ تَيْمِيَّةَ: «إِنَّ المَنْطِقَ اليُونَانِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ، ولَا يَنْتَفِعُ بِهِ البَلِيدُ»(١)، تَحْكِي هَذَا المَعْنَى، وإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ لَهُ القُدْرَةُ عَلَى الفَهْمِ، ولَيْسَ بِذِي اسْتِحْضَارٍ.

«فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَخْطَأْتَ، لِأَنَّ الكَلَامَ، والنُّطْقَ، واللُّغَةَ، واللَّفْظَ، والإِفْصَاحَ، والإِعْرَابَ، والإِبَانَةَ، والحَدِيثَ، والإِخْبَارَ، والِاسْتِخْبَارَ، والعَرْضَ، والتَّمَنِّيَ، والنَّهْيَ، والحَضَّ، والدُّعَاءَ والنِّدَاءَ، والطَّلَبَ؛ كُلُّهَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ بِالمُشَاكَلَةِ والمُمَاثَلَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ: نَطَقَ زَيْدٌ بِالحَقِّ، ولَكِنْ مَا تَكَلَّمَ بِالحَقِّ، وتَكَلَّمَ بِالفُحْشِ، ولَكِنْ مَا قَالَ الفُحْشَ، وأَعْرَبَ عَنْ نَفْسِهِ، ولَكِنْ مَا أَفْصَحَ، وأَبَانَ المُرَادَ، ولَكِنْ مَا أَوْضَحَ، أَوْ فَاهَ بِحَاجَتِهِ، ولَكِنْ مَا لَفَظَ، أَوْ أَخْبَرَ، ولَكِنْ مَا أَنْبَأَ؛ لَكَانَ فِي جَمِيعِ هَذَا مُحَرِّفًا ومُنَاقِضًا ووَاضِعًا لِلْكَلَامِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، ومُسْتَعْمِلًا اللَّفْظَ عَلَى غَيْرِ شَهَادَةٍ مِنْ عَقْلِهِ وعَقْلِ غَيْرِهِ؟»(٢).

كَلَامُ أَبِي سَعِيدٍ هُنَا قَلِقٌ؛ لِأَنَّ مَتَّى فَرَّقَ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ مِنْ جِهَةِ الحَقِيقَةِ، لَا مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ؛ ومُرَادُهُ أَنَّ «التَّصَوُّرَاتِ» و«التَّصْدِيقَاتِ» هِيَ غَرَضُ المَنْطِقِيِّ، و«صِحَّةَ تَرْكِيبِ الكَلَامِ» هِيَ غَرَضُ النَّحْوِيِّ، فَأَيْنَ هَذَا مِنَ الحَدِيثِ عَنِ التَّرَادُفِ أَوِ التَّقَارُبِ بَيْنَ تِلْكَ المَعَانِي المَذْكُورَةِ؟

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«والنَّحْوُ مَنْطِقٌ، ولَكِنَّهُ مَسْلُوخٌ مِنَ العَرَبِيَّةِ، والمَنْطِقُ نَحْوٌ، ولَكِنَّهُ مَفْهُومٌ بِاللُّغَةِ»(٣).

(١) ابن تيمية، الرد على المنطقيين (دار المعرفة، بيروت)/٣.
(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.
(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

إِنْ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَعْتَقِدُ التَّسَاوِيَ بَيْنَهُمَا؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ المَنْطِقَ؛ فَإِنَّ المَنْطِقَ بِالمَعْنَى الِاصْطِلَاحِيِّ مُفَارِقٌ لِلنَّحْوِ كُلِّيَّةً؛ إِذْ مَنْطِقُ اليُونَانِ يَذْكُرُ المَوْضُوعَ والمَحْمُولَ عَرَضًا، لَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الحَدِّ، أَوِ التَّصَوُّرِ، أَوِ التَّصْدِيقِ، وأَمَّا النَّحْوُ العَرَبِيُّ فَلَا يُرِيدُ إِثْبَاتَ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ القَضَايَا العَقْلِيَّةِ، وإِنَّمَا يُرِيدُ إِصْلَاحَ اللَّفْظِ لِيُفْهَمَ المَعْنَى المُرَادُ بِهِ، ولَوْ كَانَ المَنْطِقُ نَحْوًا لَمَا انْتَفَعَ بِهِ غَيْرُ اليُونَانِيَّةِ، كَمَا أَنَّ نَحْوَ العَرَبِيَّةِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا العَرَبِيَّةُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وإِنَّمَا الخِلَافُ بَيْنَ اللَّفْظِ والمَعْنَى أَنَّ اللَّفْظَ طَبِيعِيٌّ، والمَعْنَى عَقْلِيٌّ، ولِهَذَا كَانَ اللَّفْظُ بَائِدًا عَلَى الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ يَقْفُو أَثَرَ الطَّبِيعَةِ بِأَثَرٍ آخَرَ مِنَ الطَّبِيعَةِ، ولِهَذَا كَانَ المَعْنَى ثَابِتًا عَلَى الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ مُسْتَمْلِيَ المَعْنَى عَقْلٌ، والعَقْلُ إِلَهِيٌّ، ومَادَّةُ اللَّفْظِ طِينِيَّةٌ، وكُلُّ طِينِيٍّ مُتَهَافِتٌ، وقَدْ بَقِيتَ أَنْتَ بِلَا اسْمٍ لِصِنَاعَتِكَ الَّتِي تَنْتَحِلُهَا، وآلَتِكَ الَّتِي تُزْهَى بِهَا؛ إِلَّا أَنْ تَسْتَعِيرَ مِنَ العَرَبِيَّةِ لَهَا اسْمًا فَتُعَارَ، ويُسَلَّمَ لَكَ ذَلِكَ بِمِقْدَارٍ»[1].

أَيْ: أَنَّ المَنْطِقَ اليُونَانِيَّ هُوَ قَوَاعِدُ لُغَتِهِمْ، لَكِنْ مَاتَتْ لُغَتُهُمْ، وبَقِيَ أَهْلُ المَنْطِقِ يَدْرُسُونَ نَحْوَ لُغَةٍ مَفْقُودَةٍ، فَالنَّاسُ عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ تَتَغَيَّرُ لُغَتُهُمْ، وتَحُلُّ لَدَيْهِمْ لُغَةٌ عَلَى آثَارِ لُغَةٍ، فَتَبِيدُ أَلْفَاظٌ، وتَحْيَا أَلْفَاظٌ، وأَمَّا المَعَانِي فَهِيَ بَاقِيَةٌ مَهْمَا تَعَاقَبَتِ اللُّغَاتُ، لِأَنَّ المَعَانِي تَكْمُنُ فِي العُقُولِ، فَإِنَّ «الحُبَّ» مَعْنًى يُدْرِكُهُ العَقْلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، ولَوْ تَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ اللُّغَاتُ، ولَيْسَتِ اللُّغَاتُ عَلَى مَنْهَجٍ وَاحِدٍ فِي التَّرْكِيبِ؛ ولِهَذَا لَا يَصْلُحُ نَحْوُ لُغَةٍ لِلُغَةٍ أُخْرَى، فَالمُشْتَغِلُونَ بِالمَنْطِقِ -فِي رَأْيِ السِّيرَافِيِّ- لَهُمْ صِنَاعَةٌ بِلَا اسْمٍ، لِأَنَّهُمْ يَشْتَغِلُونَ بِنَحْوِ اليُونَانِيَّةِ؛ وقَدْ دَرَسَتِ اليُونَانِيَّةُ؛ فَخَاطَبَ مَتَّى بِأَنَّكَ وأَسْلَافَكَ لَمْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُسَمُّوا صِنَاعَتَكُمْ «النَّحْوَ اليُونَانِيَّ» وقَدْ ذَهَبَتِ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

اليُونَانِيَّةُ؛ ولِهَذَا لَجَأَ أَصْحَابُكَ إِلَى تَسْمِيَةِ عِلْمِهِمْ بِاسْمٍ اشْتَقُّوهُ مِنَ العَرَبِيَّةِ، وَهُوَ المَنْطِقُ، ولِهَذَا اقْتَرَحَ عَلَى مَتَّى –فِيمَا مَضَى– أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى نَحْوِ لُغَةٍ حَيَّةٍ كَالعَرَبِيَّةِ؛ فَهُوَ أَنْفَعُ لَهُ، ويَبْدُو أَنَّ فِي سَوْقِ أَبِي حَيَّانَ لِلْمُنَاظَرَةِ تَقْدِيمًا وتَأْخِيرًا، أَوْ رُبَّمَا حَذْفًا؛ لِأَنَّهُ يَسُوقُهَا مِنْ ذَاكِرَتِهِ.

وهَذَا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ إِمَّا مُغَالَطَةٌ[1]، وإِمَّا قُصُورٌ فِي تَصَوُّرِ المَنْطِقِ؛ لِأَنَّ المَنْطِقَ لَيْسَ بِنَاءً لِلُغَةِ اليُونَانِ، وإِنَّمَا هُوَ بِنَاءٌ لِفَهْمِ كِتَابِ «الأُرْجَانُونِ»، فَالحُدُودُ، والتَّصَوُّرَاتُ، والتَّصْدِيقَاتُ؛ لَا يَتَرَتَّبُ إِدْرَاكُهَا عَلَى لُغَةِ اليُونَانِ، وإِنَّمَا عَلَى العَقْلِ، بِأَيِّ لُغَةٍ فَكَّرَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وإِذَا لَمْ يَكُنْ لَكَ بُدٌّ مِنْ قَلِيلِ هَذِهِ اللُّغَةِ مِنْ أَجْلِ التَّرْجُمَةِ؛ فَلَا بُدَّ لَكَ –أَيْضًا– مِنْ كَثِيرِهَا مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ التَّرْجُمَةِ، واجْتِلَابِ الثِّقَةِ، والتَّوَقِّي مِنَ الخَلَّةِ اللَّاحِقَةِ»[2].

وهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ فِي الكَلَامِ تَقْدِيمًا وتَأْخِيرًا أَوْ حَذْفًا؛ لِأَنَّ مَتَّى إِنَّمَا ذَكَرَ قَلِيلَ اللُّغَةِ بَعْدَ هَذَا، فَإِنَّهُ قَالَ: «يَكْفِينِي مِنْ لُغَتِكُمْ هَذِهِ الِاسْمُ والفِعْلُ والحَرْفُ»، وقَدْ يَكُونُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا المَعْنَى دَفَعَ أَبَا سَعِيدٍ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ، ومُرَادُ أَبِي أَبُو سَعِيدٍ: أَنَّكَ إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّكَ بِحَاجَةٍ إِلَى قَلِيلٍ مِنَ العَرَبِيَّةِ لِتَنْقُلَ إِلَيْهَا مَنْطِقَ اليُونَانِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تُقِرَّ أَنَّ التَّرْجُمَةَ تَتَفَاوَتُ عَلَى قَدْرِ مَعْرِفَةِ المُتَرْجِمِ بِاللُّغَتَيْنِ، وحِينَئِذٍ تَعْرِفُ أَنَّكَ بِحَاجَةٍ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ العَرَبِيَّةِ لِتَكُونَ تَرْجُمَتُكَ أَمْكَنَ، ولَا يَتَهَيَّأُ لَكَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَعَلُّمِ النَّحْوِ.

---

(١) قَالَ مُحَمَّدٌ الإِحْسَايِنِيُّ –عَنْ قَوْلِ السِّيرَافِيِّ: «والعَقْلُ إِلَهِيٌّ، ومَادَّةُ اللَّفْظِ طِينِيَّةٌ، وكُلُّ طِينِيٍّ مُتَهَافِتٌ»–: «فِي هَذِهِ القَضَايَا بِمَوْضُوعَاتِهَا وبِمَحْمُولَاتِهَا جَوَانِبُ وَاضِحَةٌ مِنَ القِيَاسِ المُعَلَّلِ المُغَالِطِيِّ، ويُمْكِنُ إِدْخَالُهُ فِي فَنِّ الخَطَابَةِ». مناظرة أبي سعد السيرافي النحوي ومتى بن يونس المنطقي ببغداد:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

«قَالَ مَتَّى: يَكْفِينِي مِنْ لُغَتِكُمْ هَذِهِ الِاسْمُ والفِعْلُ والحَرْفُ؛ فَإِنِّي أَتَبَلَّغُ بِهَذَا القَدْرِ إِلَى أَغْرَاضٍ قَدْ هَذَّبَتْهَا لِيَ يُونَانُ»(١).

يُرِيدُ: أَنِّي إِذَا عَرَفْتُ هَذَا القَدْرَ مِنَ العَرَبِيَّةِ؛ اسْتَطَعْتُ أَنْ أَنْقُلَ مَنْطِقَ اليُونَانِ إِلَى العَرَبِيَّةِ ولَوْ بِعَرَبِيَّةٍ مُكَسَّرَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ بِي حَاجَةٌ إِلَى نَحْوِ العَرَبِيَّةِ إِلَّا مَا يَخُصُّ تَوْصِيلَ العِلْمِ بِالقَضَايَا العَقْلِيَّةِ، وغَرَضُ مَتَّى أَنْ يُوَاجِهَ السِّيرَافِيَّ بِمَا يَجْعَلُهُ لَا يَحِيدُ عَنِ الجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ رَآهُ مِنْ أَوَّلِ المُنَاظَرَةِ يَمْشِي عَلَى هَامِشِ المَوْضُوعِ، وكَأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَفْهَمَ مَقْصُودَهُ، فَلَمَّا أَعْيَاهُ بِتِلْكَ الحَيْدَةِ البَاهِتَةِ؛ رَمَاهُ بِمَا يُنَبِّهُهُ، وَهُوَ أَنَّكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ تَتَحَدَّثُ عَنِ المَنْطِقِ وكَأَنَّهُ النَّحْوُ، فَأَنَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْقُلَ مَنْطِقَ اليُونَانَ إِلَى العَرَبِيَّةِ، ولَوْ لَمْ أَعْرِفْ نَحْوَكُمْ، لَعَلَّكَ تُدْرِكُ الفَرْقَ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ؟ فَهَلْ يَا تُرَى أَجْدَى هَذَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ؟

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَخْطَأْتَ؛ لِأَنَّكَ فِي هَذَا الِاسْمِ والفِعْلِ والحَرْفِ فَقِيرٌ إِلَى وَصْفِهَا وبِنَائِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ الوَاقِعِ فِي غَرَائِزِ أَهْلِهَا، وكَذَلِكَ أَنْتَ مُحْتَاجٌ بَعْدَ هَذَا إِلَى حَرَكَاتِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ والحُرُوفِ، فَإِنَّ الخَطَأَ والتَّحْرِيفَ فِي الحَرَكَاتِ كَالخَطَأِ والفَسَادِ/ فِي المُتَحَرِّكَاتِ، وهَذَا بَابٌ أَنْتَ وأَصْحَابُكَ ورَهْطُكَ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ»(٢).

لَا يَزَالُ أَبُو سَعِيدٍ يُمَارِسُ دَوْرَ المُعَلِّمِ، المُعَنِّفِ بِالتَّخْطِئَةِ لِكُلِّ مَا يُورِدُهُ مَتَّى، ورَاحَ يَشْرَحُ لَهُ حَاجَتَهُ إِلَى تَفْصِيلَاتِ العَرَبِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِاللَّفْظَةِ المُفْرَدَةِ، والمُتَنَاوِلَةِ لِلتَّرْكِيبِ، ومَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ إِعْرَابٍ، وهَذَا يَعْنِي أَنَّ حِيلَةَ مَتَّى لَمْ تُفْلِحْ فِي رَدِّ أَبِي سَعِيدٍ إِلَى أَصْلِ المَسْأَلَةِ، ويَبْدُو أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ تَنَبَّهَ إِلَى مَا يُرِيدُ، فَأَخَذَ بِهِ مَسْلَكًا آخَرَ، فَقَالَ:

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٣-٩٤.

«عَلَى أَنَّ هَهُنَا سِرًّا مَا عَلِقَ بِكَ، ولَا أَسْفَرَ لِعَقْلِكَ، وَهُوَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لُغَةً مِنَ اللُّغَاتِ لَا تُطَابِقُ لُغَةً أُخْرَى مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا بِحُدُودِ صِفَاتِهَا: فِي أَسْمَائِهَا وأَفْعَالِهَا وحُرُوفِهَا، وتَأْلِيفِهَا وتَقْدِيمِهَا وتَأْخِيرِهَا، واسْتِعَارَتِهَا وتَحْقِيقِهَا، وتَشْدِيدِهَا وتَخْفِيفِهَا، وسَعَتِهَا وضِيقِهَا، ونَظْمِهَا ونَثْرِهَا، وسَجْعِهَا ووَزْنِهَا، ومَيْلِهَا، وغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ، ومَا أَظُنُّ أَحَدًا يَدْفَعُ هَذَا الحُكْمَ أَوْ يَشُكُّ فِي صَوَابِهِ، مِمَّنْ يَرْجِعُ إِلَى مَسْكَةٍ مِنْ عَقْلٍ، أَوْ نَصِيبٍ مِنْ إِنْصَافٍ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ أَنْ تَثِقَ بِشَيْءٍ تُرْجِمَ لَكَ عَلَى هَذَا الوَصْفِ؟»(١).

أَيْ: أَنَّكَ إِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ تَنْقُلُ المَنْطِقَ إِلَى العَرَبِيَّةِ وأَنْتَ لَا تَعْرِفُ اليُونَانِيَّةَ؛ فَإِنَّكَ سَتَأْخُذُهُ مِنَ التَّرْجُمَةِ السِّرْيَانِيَّةِ، وقَدْ عَلِمْتَ مَا بَيْنَ اللُّغَاتِ مِنْ فُرُوقٍ نَحْوِيَّةٍ، وبَيَانِيَّةٍ، ودِلَالِيَةٍ، وأَدَبِيَّةٍ، وأَنَّ المَجَازَاتِ فِي اللُّغَاتِ تَنْدُ بِذِهْنِ المُتَعَلِّمِ لِلُغَةٍ غَيْرِهِ عَنِ المَعْنَى الدَّقِيقِ، فَكَيْفَ تَثِقُ بِأَنَّ جَمَاعَتَكَ السِّرْيَانَ فَهِمُوا اليُونَانِيَّةَ فَهْمًا دَقِيقًا حِينَ نَقَلُوا المَنْطِقَ؟ هَكَذَا سَلَكَ بِهِ مَسْلَكًا جَدِيدًا، ثُمَّ لَمْ يُعْطِهِ فُرْصَةً لِلْجَوَابِ، بَلْ خَرَجَ بِهِ إِلَى مَعْنًى آخَرَ، وكَأَنَّنَا لَا نَقْرَأُ مُنَاظَرَةً، وإِنَّمَا نَقْرَأُ مُحَاضَرَةً مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ:

«بَلْ أَنْتَ إِلَى تَعَرُّفِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ أَحْوَجُ مِنْكَ إِلَى تَعَرُّفِ المَعَانِي اليُونَانِيَّةِ، عَلَى أَنَّ المَعَانِيَ لَا تَكُونُ يُونَانِيَّةً، ولَا هِنْدِيَّةً، كَمَا أَنَّ اللُّغَاتِ تَكُونُ فَارِسِيَّةً، وعَرَبِيَّةً، وتُرْكِيَّةً»(٢).

أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ دَخَلَ الآنَ جَوَّ المُنَاظَرَةِ جُزْئِيًّا؛ فَقَدْ تَفَطَّنَ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يُغَرِّدُ خَارِجَ السِّرْبِ، ولِهَذَا رَجَعَ إِلَى الحَدِيثِ عَنِ المَعَانِي، ولَكِنْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يُفْرِحَ مَتَّى بِذَلِكَ، بَلْ جَعَلَ حَدِيثَهُ عَنِ المَعَانِي عَامَّةً، لَا عَنِ القَضَايَا المَنْطِقِيَّةِ، فَهَمَزَ مَتَّى بِأَنَّ المَعَانِيَ لَيْسَتْ كَالأَلْفَاظِ تُنْسَبُ إِلَى أَقْوَامِهَا، بَلِ المَعَانِي مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الأُمَمِ،

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤.

لَا يُخَصُّ مِنْهَا شَيْءٌ بِأُمَّةٍ دُونَ أُخْرَى، وأَبُو سَعِيدٍ قَدْ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ القَضَايَا المَنْطِقِيَّةُ الَّتِي رَتَّبَهَا اليُونَانُ، ولَكِنْ لَا أَدْرِي مَا غَرَضُهُ فِي تَعْوِيمِ المُنَاظَرَةِ؟

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ومَعَ هَذَا فَإِنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ المَعَانِيَ حَاصِلَةٌ بِالعَقْلِ، والفَحْصِ، والفِكْرِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَحْكَامُ اللُّغَةِ، فَلِمَ تُزْرِي عَلَى العَرَبِيَّةِ وأَنْتَ تَشْرَحُ كُتُبَ أَرِسْطُوطَالِيسَ بِهَا، مَعَ جَهْلِكَ بِحَقِيقَتِهَا؟»[1].

أَخَذَ أَبُو سَعِيدٍ –بَعْدَ ذَلِكَ العَنَاءِ– يُفَرِّقُ بَيْنَ مَعَانِي المُفْرَدَاتِ المُكْتَسَبَةِ بِاللُّغَةِ –وهِيَ مَعَانٍ بَسِيطَةٌ– والمَعَانِي المُرَكَّبَةِ المُسْتَفَادَةِ بِالعَقْلِ، وإِذَا كَانَ مَتَّى اسْتَغْنَى عَنِ اللُّغَةِ لِأَنَّ غَرَضَهُ المَعَانِي المُرَكَّبَةُ، فَإِنَّهُ لَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنِ اللُّغَةِ فِي شَرْحِ تِلْكَ المَعَانِي، فَكَيْفَ يُقَلِّلُ أَمْرَهَا حِينَ قَالَ «يَكْفِينِي مِنْ لُغَتِكُمْ هَذِهِ الِاسْمُ والفِعْلُ والحَرْفُ» وَهُوَ إِنَّمَا يَشْرَحُ مَعَانِيَ المَنْطِقِ بِهَا؟ وسَيُوَجِّهُ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى مَتَّى عَنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذَيْنِ سُؤَالًا، فَأَمَّا سُؤَالُهُ عَنِ المَعَانِي المُرَكَّبَةِ؛ فَقَالَ فِيهِ:

«وحَدِّثْنِي عَنْ قَائِلٍ قَالَ لَكَ: حَالِي فِي مَعْرِفَةِ الحَقَائِقِ، والتَّصَفُّحِ لَهَا، والبَحْثِ عَنْهَا حَالُ قَوْمٍ كَانُوا قَبْلَ وَاضِعِ المَنْطِقِ، أَنْظُرُ كَمَا نَظَرُوا، وأَتَدَبَّرُ كَمَا تَدَبَّرُوا، لِأَنَّ اللُّغَةَ قَدْ عَرَفْتُهَا بِالمَنْشَأِ والوِرَاثَةِ، والمَعَانِي نَقَّرْتُ عَنْهَا بِالنَّظَرِ والرَّأْيِ والِاعْتِقَابِ والِاجْتِهَادِ، مَا تَقُولُ لَهُ؟ أَتَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ لَهُ هَذَا الحُكْمُ ولَا يَسْتَتِبُّ هَذَا الأَمْرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ هَذِهِ المَوْجُودَاتِ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي عَرَفْتَهَا أَنْتَ؟ ولَعَلَّكَ تَفْرَحُ بِتَقْلِيدِهِ لَكَ –وإِنْ كَانَ عَلَى بَاطِلٍ– أَكْثَرَ مِمَّا تَفْرَحُ بِاسْتِبْدَادِهِ –وإِنْ كَانَ عَلَى حَقٍّ– وهَذَا هُوَ الجَهْلُ المُبِينُ، والحُكْمُ المَشِينُ»[2].

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤.

هَذِهِ حُجَّةٌ دَاحِضَةٌ، يَعْرِفُ أَبُو سَعِيدٍ ضَعْفَهَا، ولِهَذَا لَمْ يُعْطِ مَتَّى فُرْصَةً لِلْجَوَابِ، وإِنَّمَا انْطَلَقَ إِلَى سُؤَالِهِ الآخَرِ، فَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ قَبْلَ مَنْطِقِ أَرِسْطُوَ كَانُوا يَعْرِفُونَ تِلْكَ المَعَانِيَ المُرَكَّبَةَ والقَضَايَا الَّتِي تَدْرُسُهَا أَنْتَ وقَوْمُكَ فِي عُلُومِ اليُونَانِ، فَإِنْ كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّهُمْ عَرَفُوهَا قَبْلَ المَنْطِقِ؛ كَانَ ذَلِكَ إِقْرَارًا مِنْكَ بِأَنَّ المَنْطِقَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وإِنْ كُنْتَ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ النَّاسُ عَرَفُوهَا قَبْلَ المَنْطِقِ، وتَدَّعِي أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَوَصَّلُونَ إِلَى الحَقِّ؛ فَأَنْتَ مُكَابِرٌ؛ ولَعَلَّ المُكَابَرَةَ لَا تُسْتَبْعَدُ مِنْ مِثْلِكَ، فَتَنْفِي أَنْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ الحَقَّ لِإِثْبَاتِ رَأْيِكَ، وإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُمْ عَرَفُوهُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ومَعَ هَذَا، فَحَدِّثْنِي عَنِ الوَاوِ مَا حُكْمُهُ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُبَيِّنَ أَنَّ تَفْخِيمَكَ لِلْمَنْطِقِ لَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا، وأَنْتَ تَجْهَلُ حَرْفًا وَاحِدًا فِي اللُّغَةِ الَّتِي تَدْعُو بِهَا إِلَى حِكْمَةِ يُونَانَ، ومَنْ جَهِلَ حَرْفًا أَمْكَنَ أَنْ يَجْهَلَ حُرُوفًا، ومَنْ جَهِلَ حُرُوفًا جَازَ أَنْ يَجْهَلَ اللُّغَةَ بِكَمَالِهَا»[1].

وهَذَا الإِيْرَادُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ يُقَوِّي جَانَبَ الشَّكِّ فِي دِقَّةِ نَقْلِ المُنَاظَرَةِ؛ فَإِنَّ فِيهِ مِنَ التَّهَافُتِ مَا لَا يُمْكِنُ نِسْبَتُهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ، ولَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ لَمَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَتَّى قَدْ سَكَتَ عَنْ بَيَانِ تَهَافُتِهِ، وبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّا سَنَفْرِضُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ إِمَّا مُعْتَقِدٌ أَنَّ المَنْطِقَ هُوَ نَحْوُ اليُونَانِ، وإِمَّا مُعْتَقِدٌ أَنَّهُ نَحْوُ كُلِّ لُغَاتِ البَشَرِ، وإِمَّا مُسَلِّمٌ بِأَنَّ المَنْطِقَ لَا يَتَعَلَّقُ بِنَحْوِ شَيْءٍ مِنَ اللُّغَاتِ، وإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالمَعَانِي الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا بِكُلِّ لُغَاتِ البَشَرِ، فَأَمَّا عَلَى الِاحْتِمَالِ الأَوَّلِ؛ فَيَجِبُ أَلَّا يَسْأَلَ أَبُو سَعِيدٍ مَتَّى عَنِ الوَاوِ فِي العَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ العِلْمَ بِالعَرَبِيَّةِ، وإِنَّمَا صَرَّحَ فِي أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ النَّحْوَ، وأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ فِيهِ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا الِاحْتِمَالُ؛ كَانَ إِيرَادُ أَبِي سَعِيدٍ مَا أَوْرَدَهُ مُغَالَطَةً ظَاهِرَةً، ونَحْنُ سَنَظُنُّ بَرَاءَتَهُ مِنَ المُغَالَطَةِ، فَيَنْبَغِي إِهْمَالُ هَذَا

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤.

الِاحْتِمَالِ، وأَمَّا عَلَى الثَّانِي –وَهُوَ اعْتِقَادُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ المَنْطِقَ نَحْوُ كُلِّ لُغَاتِ البَشَرِ– فَيَكْفِي فِي الِانْفِصَالِ مِنْ إِيرَادِهِ أَنْ يَنْفِيَ مَتَّى كَوْنَهُ نَحْوًا لِلُّغَاتِ، وقَدْ نَفَاهُ فِي أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ فِيمَا سِيقَ مِنْ أَقْوَالِهِ، وأَمَّا عَلَى الثَّالِثُ – وَهُوَ تَسْلِيمُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ المَنْطِقَ لَا يَتَعَلَّقُ بِنَحْوِ شَيْءٍ مِنَ اللُّغَاتِ، وإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالمَعَانِي– فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَدَّعِهِ؛ وإِنَّمَا الأَوْلَى أَنْ يُحْمَلَ إِيرَادُهُ عَلَى أَنَّ مَتَّى تَرْجَمَ المَنْطِقَ إِلَى لُغَةٍ لَا يُحْسِنُهَا، فَلَا يُوثَقُ بِنَقْلِهِ، ولَكِنَّ هَذَا لَيْسَ حُجَّةً عَلَى مَتَّى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَدَّثْ عَنْ تَرْجُمَتِهِ لِلْمَنْطِقِ، وإِنَّمَا يَتَحَدَّثُ عَنِ المَنْطِقِ ذَاتِهِ كَمَا فَهِمَهُ هُوَ فِي لُغَتِهِ السِّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّ هَهُنَا سُؤَالًا يَطْرَحُهُ بَعْضُ الدَّارِسِينَ: «هَلِ الفَلْسَفَةُ لَمْ تَتَجَاوَزْ مَا نُقِلَ بِالسِّرْيَانِيَّةِ ؟ .. أَلَمْ يَتَّصِلِ العَرَبُ بِالفِكْرِ اليُونَانِيِّ عَلَى غِرَارِ اتِّصَالِ الفَارَابِيِّ وابنِ رُشْدٍ؟»[1].

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«فَإِنْ كَانَ لَا يَجْهَلُهَا كُلَّهَا ولَكِنْ يَجْهَلُ بَعْضَهَا؛ فَلَعَلَّهُ يَجْهَلُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، ولَا يَنْفَعُهُ فِيهِ عِلْمُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وهَذِهِ رُتْبَةُ العَامَّةِ أَوْ رُتْبَةُ مَنْ هُوَ فَوْقَ العَامَّةِ بِقَدْرٍ يَسِيرٍ، فَلِمَ يَتَأَبَّى عَلَى هَذَا ويَتَكَبَّرُ، ويَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الخَاصَّةِ وخَاصَّةِ الخَاصَّةِ، وأَنَّهُ يَعْرِفُ سِرَّ الكَلَامِ، وغَامِضَ الحِكْمَةِ، وخَفِيَّ القِيَاسِ، وصَحِيحَ البُرْهَانِ؟»[2].

لَمَّا سَأَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَوَّلًا عَنِ حُكْمِ الوَاوِ لِأَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ تَفْخِيمَهُ لِلْمَنْطِقِ لَا يُغْنِيه مَعَ جَهْلِهِ بِاللُّغَةِ؛ خَشِيَ أَنْ يُورَدَ عَلَيْهِ أَنَّ مَتَّى يَعْلَمُ جَانِبًا مِنَ اللُّغَةِ، فَيَكُونُ اسْتِدْلَالُه عَلَيْهِ مُنْتَقِضًا، فَسَلَّمَ جَدَلًا أَنَّ مَتَّى يَعْلَمُ بَعْضَ اللُّغَةِ، ولَا يَعْلَمُ بَعْضَهَا الآخَرَ، وعَلَى ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَاجَتُهُ فِيمَا يَعْرِفُهُ مِنَ اللُّغَةِ، بَلْ كَانَتْ فِي الجَانِبِ

(١) الإحسايني، محمد، مناظرة أبي سعد السيرافي النحوي ومتّى بن يونس المنطقي ببغداد: http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤.

الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ؛ فَإِنَّ المَنْطِقَ لَنْ يَسُدَّ لَدَيْهِ هَذَا النَّقْصَ، وحِينَئِذٍ سَيَكُونُ فِي هَذَا الجَانِبِ كَسَائِرِ العَامَّةِ مِنَ النَّاسِ، أَوْ يُوشِكُ، ومَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي الِانْتِشَاءِ، والتَّبَخْبُخِ، والتَّكَبُّرِ، بِحُجَّةِ أَنَّهُ يَعْرِفُ القِيَاسَ البُرْهَانِيَّ المَنْطِقِيَّ الَّذِي لَمْ يَرْفَعْهُ عَنْ قَدْرِ العَامَّةِ.

وهَذَا الهُجُومُ العَنِيفُ لَيْسَ مِمَّا يَصِحُّ قَبُولُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ المَرْءُ جَاهِلًا فِي فَنٍّ، عَالِمًا فِي فَنٍّ آخَرَ، فَمَنْ عَرَفَ المَنْطِقَ، وجَهِلَ النَّحْوَ؛ لَمْ يَكُنْ مِنَ العَامَّةِ، وإِلَّا لَلَزِمَ أَنَّ مَنْ عَرَفَ النَّحْوَ ولَمْ يَعْرِفِ المَنْطِقَ أَوِ الفِقْهَ عَامِّيٌّ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وإِنَّمَا سَأَلْتُكَ عَنْ مَعَانِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَكَيْفَ لَوْ نَثَرْتُ عَلَيْكَ الحُرُوفَ كُلَّهَا، وطَالَبْتُكَ بِمَعَانِيهَا ومَوَاضِعِهَا -الَّتِي لَهَا بِالحَقِّ، والَّتِي لَهَا بِالتَّجَوُّزِ- سَمِعْتُكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ «فِي» لَا يَعْرِفُ النَّحْوِيُّونَ مَوَاقِعَهَا، وإِنَّمَا يَقُولُونَ: هِيَ «لِلْوِعَاءِ» كَمَا يَقُولُونَ: إِنَّ «البَاءَ» لِلْإِلْصَاقِ، وإِنَّ «فِي» تُقَالُ عَلَى وُجُوهٍ: يُقَالُ: «الشَّيْءُ فِي الإِنَاءِ»، «والإِنَاءُ فِي المَكَانِ»، «والسَّائِسُ فِي السِّيَاسَةِ»، «والسِّيَاسَةُ فِي السَّائِسِ»، أَتُرَى أَنَّ هَذَا التَّشْقِيقَ هُوَ مِنْ عُقُولِ يُونَانَ، ومِنْ نَاحِيَةِ لُغَتِهَا؟ ولَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَلَ هَذَا بِعُقُولِ الهِنْدِ والتُّرْكِ والعَرَبِ؟ فَهَذَا جَهْلٌ مِنْ كُلِّ مَنْ يَدَّعِيهِ، وخَطَلٌ مِنَ القَوْلِ الَّذِي أَفَاضَ/ فِيهِ، النَّحْوِيُّ إِذَا قَالَ «فِي» لِلْوِعَاءِ فَقَدْ أَفْصَحَ فِي الجُمْلَةِ عَنِ المَعْنَى الصَّحِيحِ، وكَنَّى مَعَ ذَلِكَ عَنِ الوُجُوهِ الَّتِي تَظْهَرُ بِالتَّفْصِيلِ، ومِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وهُوَ كَافٍ فِي مَوْضِعِ التَّكْنِيَةِ»(١).

حِينَ اعْتَقَدَ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّهُ أَفْحَمَ مَتَّى فِي مَسْأَلَةِ «الوَاوِ» كَانَ التَّعْرِيضُ بِقِلَّةِ عِلْمِهِ -بِكَوْنِ الوَاوِ الَّتِي عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَتِهَا قَطْرَةً مِنْ بَحْرٍ- جَارِيًا فِي سِيَاقِ ذَلِكَ الِاعْتِقَادِ، واسْتَدْنَى مَقُولَةً مَنْسُوبَةً إِلَى المَنَاطِقَةِ، فَحْوَاهَا أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَا يَعْرِفُونَ مِنْ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٤-٩٥.

مَعَانِي «فِي» إِلَّا الظَّرْفِيَّةَ، وأَنَّهُمْ جَهِلُوا كَوْنَهَا وُضِعَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ، والإِلْصَاقِ، والسَّبَبِيَّةِ، حَتَّى اطَّلَعُوا عَلَى مَا قَرَّرَتْهُ عُقُولُ اليُونَانِيِّينَ، فَعَلِمُوا ذَلِكَ، ثُمَّ مَالَ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى تَجْهِيلِهِمْ بِهَذِهِ المَقُولَةِ، مُقَرِّرًا أَنَّ النَّحْوِيِّينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطَّلِعُوا عَلَى مَنْطِقِ اليُونَانِ قَرَّرُوا أَنَّ لِـ «فِي» مَعْنًى أَصْلًا، ومَعَانِيَ مَجَازِيَّةً، ورُبَّمَا عَبَّرُوا بِالتَّوَسُّعِ فِي حَمْلِ الحَرْفِ عَلَى مَعْنًى آخَرَ، وجَعَلُوا السِّيَاقَ هُوَ الدَّالَّ عَلَى تِلْكَ المَعَانِي، مَعَ أَنَّ مَتَّى لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ المُنَاظَرَةِ، ولَا أَعْلَمُ صِحَّةَ ثُبُوتِ تِلْكَ المَقُولَةِ عَنِ المَنَاطِقَةِ، بَلْ لَوْ صَحَّتْ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ سَبِيلًا لِلنَّيْلِ مِنَ المَنْطِقِ؛ وإِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى جَهْلِ زَاعِمِ ذَلِكَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

«فَقَالَ ابنُ الفُرَاتِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ المُوَفَّقُ، أَجِبْهُ بِالبَيَانِ عَنْ مَوَاقِعِ «الوَاوِ» حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ فِي إِفْحَامِهِ، وحَقِّقْ عِنْدَ الجَمَاعَةِ مَا هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ، ومَعَ هَذَا فَهُوَ مُشَنَّعٌ بِهِ»[1].

إِنَّ وَصْفَ ابنِ الفُرَاتِ أَبَا سَعِيدٍ بِالشَّيْخِ المُوَفَّقِ، ودَفْعَهُ إِلَى إِفْحَامِ مَتَّى، وَوَصْفَ مَتَّى بِالعَجْزِ والشَّنَاعَةِ؛ كُلُّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى هَوَى المَجْلِسِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مَجْلِسِ الوَزِيرِ ابنِ الفُرَاتِ، وكَانَ اللَّائِقُ بِهِ أَنْ يُظْهِرَ الإِنْصَافَ فِي المُنَاظَرَةِ، وأَلَّا يُبْدِيَ رَأْيَهُ حَتَّى يَفْرُغَ الطَّرَفَانِ مِنَ المُنَاظَرَةِ، هَذَا إِذَا كَانَ عَارِفًا بِالنَّحْوِ والمَنْطِقِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ، وأَمَّا إِذَا كَانَ عِلْمُهُ قَاصِرًا عَنْ أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ لَهُ التَّرْجِيحُ بَيْنَ المُتَنَاظِرَيْنِ، ولَيْسَ وَصْفُهُ مَتَّى بِالعَجْزِ -وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ تِلْكَ المَسْأَلَةَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ- وَصْفًا عَادِلًا، ولَا وَصْفُهُ إِيَّاهُ بِالشَّنَاعَةِ -حِينَ أَقَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنِ اخْتِصَاصِهِ- وَصْفًا مُنْصِفًا.

«فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لِلْوَاوِ وُجُوهٌ ومَوَاقِعُ: مِنْهَا: مَعْنَى العَطْفِ فِي قَوْلِكَ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا وعَمْرًا، ومِنْهَا: القَسَمُ فِي قَوْلِكَ: واللهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا وكَذَا، ومِنْهَا: الِاسْتِئْنَافُ فِي

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٥.

قَوْلِكَ: خَرَجْتُ وزَيْدٌ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ بَعْدَهُ ابْتِدَاءٌ وخَبَرٌ، ومِنْهَا: مَعْنَى «رُبَّ» -الَّتِي هِيَ لِلتَّقْلِيلِ- نَحْوُ قَوْلِهِمْ:

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

ومِنْهَا: أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً فِي الِاسْمِ، كَقَوْلِكَ: «وَاصِلٌ»، «وَاقِدٌ»، «وَافِدٌ»، وفِي الفِعْلِ كَذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: «وَجِلَ يَوْجَلُ»، ومِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُقْحَمَةً، نَحْوُ قَوْلِ اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿فَلَمَّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾، أَيْ: نَادَيْنَاهُ، ومِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى

المَعْنَى: انْتَحَى بِنَا، ومِنْهَا مَعْنَى الحَالِ فِي قَوْلِهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾، أَيْ: يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي حَالِ كُهُولَتِهِ، ومِنْهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى حَرْفِ الجَرِّ، كَقَوْلِكَ: اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ، أَيْ: مَعَ الخَشَبَةِ»[1].

وهَذِهِ التَّفْصِيلَاتُ فِي شَأْنِ الوَاوِ لَيْسَتْ مِنْ عُلُومِ المَنْطِقِ، بَلْ كُلُّ دَلَالَاتِ اللُّغَةِ المُدْرَجَةِ فِي مُقَدِّمَةِ المَنْطِقِ لَمْ تَكُنْ مِمَّا وَضَعَهُ أَرِسْطُو، وإِنَّمَا اعْتَادَ المَنْطِقِيُّونَ أَنْ يَتَنَاوَلُوا مِنَ اللُّغَةِ أَمْرَيْنِ:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: «الدَّلَالَةُ الوَضْعِيَّةُ»، وفَرَّقُوهَا عَنِ الدَّلَالَةِ العَقْلِيَّةِ، كَدَلَالَةِ نُورِ الصَّبَاحِ عَلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ العَقْلَ هُوَ الَّذِي رَبَطَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ، ولَيْسَ اللَّفْظَ الوَضْعِيَّ، وعَنِ الدَّلَالَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، كَدَلَالَةِ قَوْلِ الإِنْسَانِ: «أَحْ» عَلَى الأَلَمِ؛ لِأَنَّ طَبْعَ الإِنْسَانِ هُوَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّأَلُّمِ، فَرَأَوْا أَنَّ «الدَّلَالَةَ الوَضْعِيَّةَ» رَابِطَةٌ بَيْنَ لَفْظٍ ومَعْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ، كَاصْطِلَاحِهِمْ عَلَى أَنَّ الحَجَرَ يَدُلُّ عَلَى ذِلِكَ الِاسْمِ الصُّلْبِ المَأْخُوذِ مِنَ الجَبَلِ، وقَدْ تَحَدَّثُوا عَنْهَا مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ:

الجِهَةُ الأُولَى: «دَلَالَةُ الأَلْفَاظِ»[1]، وهِيَ عِنْدَهُمْ ثَلَاثُ دَلَالَاتٍ: دَلَالَةُ مُطَابَقَةٍ، وهِيَ: أَنْ يَدُلَّ اللَّفْظُ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ مِنْ مَعْنًى، كَدَلَالَةِ لَفْظِ الحَائِطِ عَلَى

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٥.

الحَائِطِ، ودَلَالَـةِ المُثَلَّثِ عَلَى الشَّكْلِ المُحِيطِ بِـهِ ثَلَاثَـةُ أَضْلُعٍ، فَهَذِهِ الدَّلَالَـةُ وَضْعِيَّةٌ بِاتِّفَاقِ المَنْطِقِيِّينَ واللُّغُوِيِّينَ والبَيَـانِيِّينَ والأُصُولِيِّينَ، ودَلَالَـةُ تَضَمُّنٍ، وهِـيَ: دَلَالَـةُ اللَّفْظِ عَلَـى جُزْءِ مَعْنَـاهُ فِـي ضِمْنِ كُلِّـهِ، كَدَلَالَـةِ الأربعَـةِ عَلَـى الوَاحِـدِ؛ فَـإِنَّ الأَرْبَعَـةَ مُتَضَمِّنَةٌ لَـهُ، وكَدَلَالَـةِ لَفْظِ البَيْتِ عَلَـى الحَـائِطِ؛ فَـإِنَّ البَيْتَ مُتَضَمِّنٌ حَائِطًا، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ وَضْعِيَّةٌ عِنْدَ المَنْطِقِيِّينَ والجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِنَّمَا يَدُلُّ –مِنْ جِهَةِ الوَضْعِ– عَلَى الكُلِّ، ثُمَّ يَدُلُّ الكُلُّ عَلَى الجُزْءِ، وخَالَفَ البَيَانِيُّونَ، فَقَالُوا: عَقْلِيَّةٌ، ودَلَالَـةُ الْتِزَامٍ، وهِيَ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْ مُسَمَّاهُ، كَدَلَالَـةِ الأَرْبَعَـةِ عَلَـى الزَّوْجِيَّـةِ؛ فَـإِنَّ لَفْظَ «الأَرْبَعَةِ» لَيْسَ اسْمًا لِلزَّوْجِيَّةِ، لَكِنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهَا لُزُومًا ذِهْنِيًّا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ المَعْنَـى المُطابقيِّ فَهْمُ ذَلِكَ المَعْنَـى الخَـارِجِ الـلَّازِمِ، وكَدَلَالَـةِ الأسَدِ عَلَـى الشَّجَاعَةِ، ودَلَالَةِ المَخْلُوقِ عَلَى الخَالِقِ، ودَلَالَةِ لَفْظِ السَّقْفِ عَلَـى الحَائِطِ[٢]، وَهَذِهِ الدَّلَالَـةُ – أَيْضًـا– وَضْعِيَّةٌ عِنْـدَ المَنْطِقِيِّـينَ وجَمَاعَـةٍ مِـنَ الأُصُـولِيِّينَ، وخَـالَفَ البَيَـانِيُّونَ وأَكْثَـرُ الأُصُولِيِّينَ، فَقَالُوا: عَقْلِيَّةٌ.

وجَعَلُـوا المُعْتَبَـرَ فِـي التَّعْرِيفَـاتِ دَلَالَتَـيْ «المُطَابَقَـةِ» و«التَّضَمُّنِ»؛ لِأَنَّ دَلَالَـةَ الِالْتِزَامِ لَيْسَتْ مِنْ وَاضِعِ اللُّغَةِ، والمَدْلُولُ فِيهَا غَيْرُ مَحْدُودٍ، ولَا مَحْصُورٍ، إِذْ لَـوَازِمُ الأَشْيَاءِ ولَوَازِمُ لَوَازِمِهَا لَا تَنْضَبِطُ ولَا تَنْحَصِرُ[٣].

الجِهَةُ الثَّانِيَةُ: نِسْبَةُ الأَلْفَاظِ إِلَى المَعَانِي مِنْ جِهَةِ العُمُومِ والخُصُوصِ[٤]، وقَدْ تَحَدَّثَ عَنْهَا أَرِسْطُو فِي كِتَابِ «العِبَارَةِ» –الَّذِي سَمَّاهُ «بَارِي إِرْمِينْيَاسَ»(٥)– فَاللَّفْظُ

(١) معيار العلم للغزالي/ ٧٢.

(٢) ينظر: معيار العلم للغزالي/ ٧٢.

(٣) معيار العلم للغزالي/ ٧٢.

(٤) معيار العلم للغزالي/ ٧٢.

(٥) التَصْدِيقَاتُ تَتَكَوَّنُ مِنْ مَبْحَثَيْنِ، أَحَدُهُمَا : القَضَايَا، والثَّانِي الِاسْتِدْلَالُ، وقَدْ خَصَّصَ أَرِسْطُو لِمَبْحَثِ القَضَايَا أَحَدَ كُتُبِهِ المَنْطِقِيَّةِ وَهُوَ «العِبَارَةُ».

إِمَّا مُفْرَدٌ، وإِمَّا مُرَكَّبٌ، فَالمُرَكَّبُ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ، كَغُلَامِ زَيْدٍ، ومُرَكَّبٌ إِسْنَادِيٌّ، كقَامَ زَيْدٌ، ومُرَكَّبٌ مُقَيَّدٌ، كَحَيَوَانٍ نَاطِقٍ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْأَيْ هَذِهِ المُضَافَاتِ دَالٌّ عَلَى بَعْضِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَجْمُوعُهُ، والمُفْرَدُ: مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، كَـ «زَيْدٍ»، و«قَامَ»، و«عَنْ»، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ هَذِهِ الكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ دَالًّا عَلَى بَعْضِ مَدْلُولِ الكَلِمَةِ، فَلَيْسَتِ الزَّايُ أَوِ اليَاءُ أَوِ الدَّالُ مِنْ «زَيْدٍ» دَالَّةً عَلَى بَعْضِ الرَّجُلِ المُسَمَّى زَيْدًا، فَأَمَّا نَحْوُ «عَبْدِ اللهِ» فَإِنْ كَانَ عَلَمًا؛ فَهُوَ مُفْرَدٌ، وإِنْ كَانَ وَصْفًا؛ فَهُوَ مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ.

فالمُفْرَدُ إِنْ كَانَ لَا يَصْدُقُ إِلاَّ عَلَى وَاحِدٍ، كَزَيْدٍ، أَوْ عَلَى بَعْضِ العَامِّ، كأُسَامَةَ -لِلْأَسَدِ- فَهُوَ الجُزْئِيُّ، بإجماعٍ، ويُعَبَّرُ عَنْهُ بِمَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ عَنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِي مَفْهُومِهِ، فَلَفْظُ «زَيْدٍ» يُتَصَوَّرُ مِنْهُ شَخْصٌ مُعَيَّنٌ لَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي كَوْنِهِ مَفْهُومًا مِنْ لَفْظِ «زَيْدٍ»(١)، وإِنْ كَانَ يَصْدُقُ عَلَى الجِنْسِ كُلِّهِ، كَأَسَدٍ، وإِنْسَانٍ، فَهُوَ الكُلِّيُّ، بِإِجْمَاعٍ، ويُعَبَّرُ عَنْهُ بِمَا لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ عَنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ، فَإِنِ امْتَنَعَ مِنْ تَصَوُّرِ الشَّرِكَةِ فِيهِ؛ كَانَ ذَلِكَ الِامْتِنَاعُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ، أَيْ: لِقَرِينَةٍ، قَالَ الغَزَالِيُّ عَنْ تِلْكَ القَرِينَةِ: «وَهُوَ جَارٍ فِي لُغَةِ العَرَبِ فِي كُلِّ اسْمٍ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الأَلِفُ واللَّامُ -لَا فِي مَعْرِضِ الحَوَالَةِ عَلَى مَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ سَابِقٍ- كَالرَّجُلِ، فَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ؛ فَإِنَّكَ قَدْ تُطْلِقُهُ وتُرِيدُ بِهِ رَجُلًا مُعَيَّنًا عَرَفَهُ المُخَاطَبُ مِنْ قَبْلُ، فَتَقُولُ: أَقْبَلَ الرَّجُلُ .. فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مِثْلُ هَذِهِ القَرِينَةِ، كَانَ اسْمُ الرَّجُلِ اسْمًا كُلِّيًّا يَشْتَرِكُ فِي الِانْدِرَاجِ تَحْتَهُ كُلُّ شَخْصٍ مِنْ أَشْخَاصِ الرِّجَالِ»(٢)، واخْتَلَفُوا فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، والضَّمَائِرِ، والمَوْصُولَاتِ، وكَانَ أَرِسْطُو وجَمَاعَتُهُ المَشَّاؤُونَ، ومَنْ وَافَقَهُمْ -كَابنِ سِينَا وغَيْرِهِ-

(١) معيار العلم للغزالي/ ٧٣.

(٢) معيار العلم للغزالي/ ٧٣.

يَرَوْنَ أَنَّ الكُلِّيَّاتِ الطَّبِيعِيَّةِ تُوجَدُ فِي الخَارِجِ، وأَنْكَرَ الرُّوَاقِيُّونَ أَنْ تُوجَدَ إِلَّا فِي الأَذْهَانِ، ووَافَقَهُمُ المُتَكَلِّمُونَ، كَالرَّازِيِّ وغَيْرِهِ، والنُّظَّارُ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، كَابنِ تَيْمِيَّةَ.

الجِهَةُ الثَّالِثَةُ: دَلَالَاتُ الكُلِّيِّ، وذَلِكَ أَنَّ الكُلِّيَّ مَتَى وَقَعَ لفظُهُ عَلَى مَعَانٍ مُتَبَايِنَةٍ، فَصَحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ مُسَمًّى، كَلَفْظِ العَيْنِ الدَّالِّ عَلَى الحَدَقَةِ البَاصِرَةِ، وعَلَى الدِّينَارِ، وعَلَى العَيْنِ الجَارِيَةِ؛ فَهُوَ «المُشْتَرَكُ اللَّفْظِيُّ»، وإِنْ وَقَعَ لَفْظُهُ عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ، وكَانَ مَعْنَاهُ مُسْتويًا فِي أَفْرَادِهِ، كَالحَيَوَانِ؛ إِذْ يُطْلَقُ عَلَى الإِنْسَانِ والفَرَسِ عَلَى السَّوَاءِ، مِنْ غَيْرِ تَمَايُزٍ لِأَحَدِ النَّوْعَيْنِ عَنِ الآخَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الحَيَوَانِيَّةِ -وإِنْ تَمَايَزَا فِي غَيْرِ الحَيَوَانِيَّةِ كَالنُّطْقِ والعَقْلِ- فَهُوَ «المُتَوَاطِئُ»، وإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مُتَفَاوِتًا فِي أَفْرَادِهِ، كَالبَيَاضِ؛إِذْ بَيَاضُ الثَّلْجِ أَشَدُّ مِنْ بَيَاضِ العَاجِ؛ فَهُوَ «المُشَكَّكُ؛ لِأَنَّهُ يُوقِعُ النَّاظِرَ فِي الشَّكِّ فِي كَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا أَوْ مُشْتَرَكًا.

وقَدِ انْطَلَقُوا مِنْ هَذِهِ الجِهَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى تَفْرِيعَاتٍ، ابْتِدَاءً مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الكُلِّيِّ والكُلِّ، وبَيَانِ النِّسَبِ الأَرْبَعِ: التَّسَاوِي، والتَّبَايُنِ، والعُمُومِ والخُصُوصِ المُطْلَقَيْنِ، والعُمُومِ والخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ، وأَنَّ التَّبَايُنَ إِمَّا اخْتِلَافٌ، وإِمَّا تَقَابُلٌ، وأَنَّ التَّقَابُلَ إِمَّا تَنَاقُضٌ، وإِمَّا تَضَادٌّ، وإِمَّا تَضَايُفٌ، وإِمَّا رَاجِعٌ إِلَى العَدَمِ والمَلَكَةِ، وانْتِهَاءً بِفَائِدَةِ النِّسَبِ الأَرْبَعِ، وهِيَ إِفَادَةُ القَضَايَا الصَّادِقَةِ والكَاذِبَةِ.

وهَذِهِ التَّقْسِيمَاتُ -كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مَبَاحِثَ عَرَبِيَّةً- لَمْ يَعْرِفْهَا المَنْطِقُ الأَرِسْطِيُّ، فَإِنَّ أَرِسْطُوَ لَمَّا مَاتَ عَامَ ٣٢٢ق.م[١]لَمْ يَكُنْ قَدْ نَشَرَ أَعْمَالَهُ المَنْطِقِيَّةَ، وإِنَّمَا نَشَرَهَا تِلْمِيذُهُ الحَادِي عَشَرَ أَنْدرُونِيكُوسُ فِي القَرْنِ الأَوَّلِ ق.م[٢]، وظَهَرَتْ فِيمَا بَعْدُ تَحْتَ اسْمِ «الأُرْجَانُونِ» -ويَعْنِي «الوَسِيلَةَ»[٣]، أَوِ «الآلَةَ»[١]، أَوْ «آلَةَ

(١) إميل برهييه، تاريخ الفلسفة ٢٢٢/١، نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٢٨.

(٢) روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٧.

(٣) روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٧، الموسوعة الفلسفية المختصرة/٤٤.

العِلْمِ»[٢]- وكَانَتْ سِتَّةَ كُتُبٍ، وهِيَ: المَقُولَاتُ(=قَاطِغُورِيَاسُ)، والعِبَارَةُ -أَوِ التَّأْوِيلُ[٣]- (=بَارِي أَرْمِنْيَاسُ)، والتَّحْلِيلَاتُ الأُولَى -أَيِ: القِيَاسُ- (=أَنَالُوطِيقَا الأُولَى)، والتَّحْلِيلَاتُ الثَّانِيَةُ -أَيِ: القِيَاسُ البُرْهَانِيُّ- (=أَنَالُوطِيقَا الثَّانِيَةُ)، والجَدَلُ -أَيِ: القِيَاسُ الجَدَلِيُّ- (=طُوبِيقَا)، والسَّفْسَطَةُ -أَيْ: القِيَاسُ المُغَالِطِيُّ- (=سُفْسِيطِيقَا)[٤]، ويَرَى «بلانشي» أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي مِصْدَاقِيَّةِ هَذِهِ الكُتُبِ، سِوَى شَكٍّ يَسِيرٍ فِي كِتَابِ «العِبَارَةِ» لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَّا إِلَى أَنَّ أَرِسْطُوَ لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ إِشَارَةً صَرِيحَةً فِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وشَكٍّ آخَرَ فِي كِتَابِ «المَقُولَاتِ»؛ لِأَنَّ فِيهَا فُصُولًا غَرِيبَةً عَنِ المَوْضُوعِ، لَكِنَّهَا لَا تَتَنَاقَضُ مَعَ تَعَالِيمِ أَرِسْطُوَ[٥]، ويُشْتَبَهُ أَنَّهَا مِنْ صُنْعِ ثَاوفِرِسْطِسَ، وأُوذِيمُوسَ[٦]، وأَمَّا المُقَدِّمَةُ -المُسَمَّاةُ «إِيسَاغُوجِي»- فَهِيَ مِنْ وَضْعِ فُرْفُرْيُوسَ، جَعَلَهَا مَدْخَلًا لِهَذِهِ الكُتُبِ[٧]، وهِيَ تُشَكِّلُ نَوْعًا مِنْ تَقْدِيمٍ عَامٍّ لِمُجْمَلِ المَنْطِقِ[٨]، وأَمَّا الخَطَابَةُ(=رِيطُورِيقَا)، والشِّعْرُ(=بُوِيطِيقَا)، فَإِنَّمَا أَدْخَلَهَا فِي مَنْطِقِ أَرِسْطُوَ شُرَّاحُ المَدْرَسَةِ الإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وعَلَى رَأْسِهِمْ سِمْبِلِقْيُوسُ، وأَمِنْيُوسُ، فَكَانَتِ الكُتُبُ عِنْدَهُمْ ثَمَانِيَةً، وكَانَ مَوْقِفُ الفَلَاسِفَةِ العَرَبِ مِنْ ذَلِكَ مُخْتَلِفًا، فَقَدْ تَابَعَ الإِسْكَنْدَرِيِّينَ قَوْمٌ مِنَ العَرَبِ، وتَرَدَّدَ آخَرُونَ، كَابنِ سِينَا، إِذْ جَعَلَهُمَا ضِمْنَ الكُتُبِ

(١) إميل برهييه، تاريخ الفلسفة ٢٢٣/١، الموسوعة الفلسفية المختصرة/٤٤.

(٢) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٢٨.

(٣) إميل برهييه، تاريخ الفلسفة ٢٢٣/١، روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٨.

(٤) ينظر: إميل برهييه، تاريخ الفلسفة ٢٢٣/١-٢٢٤، ٢٢٦-٢٢٧، روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٨-٣٩، نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٢٨-٢٩.

(٥) روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٨-٣٩.

(٦) د. عبد الرحمن بدوي، مقدمة منطق أسطو/١١.

(٧) روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٨، نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٣١.

(٨) روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/٣٨.

المَنْطِقِيَّةِ فِي كِتَابِهِ «الشِّفَا»، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُمَا فِي «الإِشَارَاتِ والتَّنْبِيهَاتِ»، وأَبْعَدَهُمَا الغَزَالِيُّ مِنْ كُتُبِهِ المَنْطِقِيَّةِ(١)، لَكِنَّ الشَّائِعَ عِنْدَ العَرَبِ أَنَّ «الأُرْجَانُونَ» تِسْعَةُ كُتُبٍ، تِلْكَ السِّتَّةُ، مُضَافًا إِلَيْهَا كِتَابَا «الخَطَابَةِ»، و«الشِّعْرِ»، وكَذَلِكَ كِتَابُ «إِيسَاغُوجِي»(٢)، مَعَ إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّ إِيسَاغُوجِي لَيْسَ لِأَرِسْطُوَ، وإِنَّمَا لَفُرْفُرْيُوسَ؛ لِأَنَّهُمْ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ وَضَعَهُ تَيْسِيرًا لِفَهْمِ كُتُبِ أَرِسْطُوَ(٣)، قَالَ القِفْطِيُّ: « شَكَوْا إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الأَمَاكِنِ النَّازِحَةِ عَنْهُ، وذَكَرُوا سَبَبَ الخَلَلِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِمْ، فَفَهِمَ ذَلِكَ، وقَالَ: كَلَامُ الحَكِيمِ يَحْتَاجُ إِلَى مُقَدِّمَةٍ قَصُرَ عَنْ فَهْمِهَا طَلَبَةُ زَمَانِنَا؛ لِفَسَادِ أَذْهَانِهِمْ، وشَرَعَ فِي تَصنِيفِ كِتَابِ «إِيسَاغُوجِي»، فَأُخِذَ عَنْهُ، وأُضِيفَ إِلَى كُتُبِ أَرِسْطُوطَالِيسَ، وجُعِلَ أَوَّلًا لَهَا، وسَارَ مَسِيرَ الشَّمْسِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا»(٤)، وعَلَى جَعْلِ إِيسَاغُوجِي مُقَدِّمَةً لِعُلُومِ أَرِسْطُوَ سَارَ ابنُ سِينَا، وابنُ رُشْدٍ(٥).

وأَمَّا العَرَبُ المُتَأَخِّرُونَ فَحَذَفُوا مِنَ المَنْطِقِ الكُتُبَ الَّتِي تَتَحَدَّثُ عَنِ المَنْطِقِ بِحَسْبِ مَادَّتِهِ؛ لِأَنَّ نَظَرَ المَنْطِقِيِّ فِيهِ بِالعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ، كَكِتَابِ العِبَارَةِ، وأَضَافُوا إِلَيْهِ ثَمَرَةَ الكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ، وهِيَ الحُدُودُ والرُّسُومُ، نَقَلُوهَا مِنْ كِتَابِ البُرْهَانِ(٦).

وإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ التَّفْصِيلَاتُ اللُّغَوِيَّةُ مِنْ عُلُومِ المَنْطِقِ؛ فَلِمَاذَا يُدْخِلُهَا السِّيرَافِيُّ فِي تِلْكَ المُنَاظَرَةِ؟ فَهَلْ يَرَى أَنَّ فِي عَجْزِ مَتَّى عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ يُعَدُّ انْتِصَارًا لَهُ فِي دَحْضِ المَنْطِقِ؟ رُبَّمَا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَنِ السِّيرَافِيِّ أَصْلًا، ولَعَلَّ مَا يُؤَيِّدُ

(١) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٣٤-٣٥.

(٢) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٣١.

(٣) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٣٢.

(٤) القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء/١٩٥.

(٥) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٣٣.

(٦) ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر = تاريخ ابن خلدون (تحقيق خليل خليل شحادة، دار الفكر ببيروت، ط الثانية ١٤٠٨هـ) ١/ ٦٤٦.

ذَلِكَ مَا جَاءَ عَلَى لِسَانِهِ فِي وَصْفِهِ لِلْوَاوِ، حِينَ قَالَ: «ومِنْهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى حَرْفِ الجَرِّ، كَقَوْلِكَ: اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ، أَيْ: مَعَ الخَشَبَةِ»؛ فَإِنَّ السِّيرَافِيَّ لَا يَجْعَلُ «مَعَ» حَرْفَ جَرٍّ، فَقَدْ قَالَ فِي «شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ»: «وإِنَّمَا وَجَبَ إِفْرَادُهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ؛ لِأَنَّا إِذَا أَضَفْنَا، فَقُلْنَا: ذَهَبَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو؛ فَقَدْ ذَكَرْنَا اجْتِمَاعَهُ مَعَ عَمْرٍو، وأَضَفْنَا «مَعَ» إِلَى غَيْرِ الأَوَّلِ»[1]، فَجَعَلَ «مَعَ» مُضَافًا، ولَا يُضَافُ إِلَّا الأَسْمَاءُ.

«فَقَالَ ابنُ الفُرَاتِ لِمَتَّى: يَا أَبَا بِشْرٍ: أَكَانَ هَذَا فِي نَحْوِكَ؟»[2].

هَذَا السُّؤَالُ مِن ابنِ الفُرَاتِ مُحْتَمِلٌ أَحَدَ أَمْرَيْنِ، فَإِمَّا أَنَّهُ سُؤَالٌ بَرِيءٌ لِمَعْرِفَةِ مَا إِذَا كَانَ لَدَيْهِ جَوَابٌ يُبْطِلُ بِهِ قَوْلَ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ احْتِمَالٌ غَيْرُ قَرِيبٍ؛ لِأَنَّهُ يَكْشِفُ عَنْ ضَحَالَةِ مَعْرِفَتِهِ بِالمَنْطِقِ؛ إِذْ يُسَمِّي المَنْطِقَ نَحْوًا، وَهُوَ ذَاكَ الرَّجُلُ المُثَقَّفُ، وإِمَّا أَنَّهُ سُؤَالُ المُنْتَصِرِ، أَوْرَدَهُ بِأُسْلُوبٍ سَاخِرٍ، ولَيْسَ لِيَ الجَزْمُ بِأَحَدِهِمَا، لَكِنَّ الِاحْتِمَالَ الثَّانِيَ أَقْرَبُ إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ كَوْنِ هَوَى المَجْلِسِ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ، ولَا سِيَّمَا أَنَّ ابنَ الفُرَاتِ لَا يُخْفِي هَوَاهُ؛ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: «سَلْهُ يَا أَبَا سَعِيدٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ هَذَا كُلَّمَا تَوَالَى عَلَيْهِ؛ بَانَ انْقِطَاعُهُ، وانْخَفَضَ ارْتِفَاعُهُ، فِي المَنْطِقِ الَّذِي يَنْصُرُهُ، والحَقِّ الَّذِي لَا يُبْصِرُهُ»، وعَلَى الِاحْتِمَالَيْنِ لَمْ يَدَعْ أَبُو سَعِيدٍ لِمَتَّى وَقْتًا لِيُجِيبَ عَنْ سُؤَالِ الوَزِيرِ، وإِلَّا لَقَالَ : لَسْتُ عَنْ هَذَا أَتَكَلَّمُ، ولَا إِلَى النَّحْوِ أَنْحُو، وقَدِ اعْتَرَفْتُ بِتَقْصِيرِي فِي إِدْرَاكِ تَفَاصِيلِ اللُّغَةِ، فَلَيْسَ التَّقْصِيرُ فِي النَّحْوِ بِحُجَّةٍ عَلَى المَنْطِقِ.

«ثُمَّ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: دَعْ هَذَا، هَهُنَا مَسْأَلَةٌ عَلَاقَتُهَا بِالمَعْنَى العَقْلِيِّ أَكْثَرُ مِنْ عَلَاقَتِهَا بِالشَّكْلِ اللَّفْظِيِّ، مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ القَائِلِ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ الإِخْوَةِ؟

(١) السيرافي، شرح الكتاب ٤/٥٥.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٥.

قَالَ: صَحِيحٌ.

قَالَ: فَمَا تَقُولُ إِنْ قَالَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ»؟

قَالَ: صَحِيحٌ.

قَالَ: فَمَا الفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَعَ الصِّحَّةِ؟ فَبَلَحَ، وجَنَحَ، وغُصَّ بِرِيقِهِ»[١].

بَلَحَ: أَعْيَا، وانْقَطَعَ، وجَنَحَ: مَالَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: جَنَحَ الطَّائِرُ، إِذَا كَسَرَ أَحَدَ جَنَاحَيْهِ، كَالوَاقِعِ، لِيَهْبِطَ، وانْقِطَاعُ مَتَّى فِي هَذَا لَا يُقَدِّمُ ولَا يُؤَخِّرُ فِي المُنَاظَرَةِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَهُمَا عَنِ المَنْطِقِ، لَا عَنِ النَّحْوِ.

«فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَفْتَيْتَ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ، ولَا اسْتِبَانَةٍ، المَسْأَلَةُ الأُولَى جَوَابُكَ عَنْهَا صَحِيحٌ وإِنْ كُنْتَ غَافِلًا عَنْ وَجْهِ صِحَّتِهَا، والمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ جَوَابُكَ عَنْهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وإِنْ كُنْتَ –أَيْضًا– ذَاهِلًا عَنْ وَجْهِ بُطْلَانِهَا»[٢].

لَمْ يَتَخَلَّ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ الحَطِّ مِنْ رُتْبَةِ مَتَّى، مَعَ أَنَّ بَيَانَ الحَقِّ كَافٍ فِي إِصْغَارِ الخَصْمِ لِمَنْ أَرَادَهُ، وإِنْ كَانَ المُنْصِفُ لَا يُؤَيِّدُ الهُجُومَ عَلَى الخَصْمِ ولَوْ أَخْطَأَ، فَهُوَ حِينَ رَآهُ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّوَابِ والخَطَأِ؛ جَزَمَ بِأَنَّهُ حِينَ أَصَابَ لَمْ تَكُنْ إِصَابَتُهُ عَنْ بَصِيرَةٍ، ولَيْسَ ذَلِكَ ضَرْبَةَ لَازِبٍ، فَإِنَّ مِنَ الصَّوَابِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، كَالمِثَالِ الأَوَّلِ.

«قَالَ مَتَّى: بَيِّنْ لِي مَا هَذَا التَّهْجِينُ؟»[٣].

التَّهْجِينُ: تَفْعِيلٌ مِنَ الهُجْنَةِ، وهِيَ: إِضَاعَةُ العِلْمِ، قَالُوا: إِنَّ لِلعِلْمِ آفَةً ونَكَدًا وهُجْنَةً[١]،والهُجْنَةُ فِي الكَلَامِ: مَا يَلْزَمُكَ مِنْهُ عَيْبٌ، تَقُولُ: لَا تَفْعَلْهُ فَيَكُونَ عَلَيْكَ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٥.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٥.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٥.

هُجْنَةً[٢]، وأَصْلُهُ إمَّا مِنْ إطْلَاقِ العَرَبِ «الْهَجِينَ» عَلَى مَنْ كَانَ أَبوهُ خَيْرًا مِن أُمِّهِ، مِنَ النَّاسِ والدَّوَابِّ[٣]، ولِهَذَا وَصَفُوا بِهِ مِنَ النَّاسِ مَنْ كَانَ أَبُوهُ عَرِبِيًّا، وأُمُّهُ أَمَةً، ومِنَ الدَّوَابِّ[٤]: مَا كَانَتْ أُمُّهُ بِرْذَوْنَةً، وَأَبُوهُ فَرَسًا[٥]، ورُبَّمَا عَبَّرُوا بِالحِصانِ العَرَبِيِّ[٦]، وإمَّا لِأَنَّ الهَجَانَةَ: البَيَاضُ، كَمَا قَالُوا: إبِلٌ هِجَانٌ، أَيْ: بِيضٌ، وَصَفُوا مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ البَيَاضُ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ غَيْرِ العَرَبِيَّةِ، قَالَ المُبرِّدُ: لِأَنَّ الغَالِبَ عَلَى أَوْلَادِ العَرَبِ الأُدْمَةُ، وكَانَتِ العَرَبُ تُسَمِّي العَجَمَ الحَمْرَاءَ، ورِقَّابَ المَزَاوِدِ؛ لِغَلَبَةِ البَيَاضِ عَلَى أَلْوَانِهِمْ[٧].

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إذَا حَضَرْتَ الحَلْقَةَ اسْتَفَدْتَ، لَيْسَ هَذَا مَكَانَ التَّدْرِيسِ، هُوَ مَجْلِسُ إزَالَةِ التَّلْبِيسِ، مَعَ مَنْ عَادَتُهُ التَّمْوِيهُ والتَّشْبِيهُ، والجَمَاعَةُ تَعْلَمُ أَنَّكَ أَخْطَأْتَ»[٨].

هَذَا الجَوَابُ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ الجَدَلِ؛ فَإِنَّ مَتَّى يَقُولُ: بَيِّنْ لِي وَجْهَ التَّخْطِئَةِ حَتَّى يُقْبَلَ جَوَابُكَ فِي هَذِهِ المُنَاظَرَةِ، ولَمْ يَكُنْ لِيَطْلُبَ مِنْهُ تَعَلُّمَ النَّحْوِ فِي مَجْلِسِ المُنَاظَرَةِ، ولَكِنَّ أَبَا سَعِيدٍ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِنَفَسٍ عَالٍ، ويَتَرَبَّصُ بِهِ المَقَاتِلَ، فَرَأَى أَنَّ هَذِهِ فُرْصَةٌ مُوَاتِيَةٌ لِلتَّقْلِيلِ مِنْ شَأْنِ مَتَّى، ولِهَذَا صَارَ يَكِيلُ لَهُ الأَوْصَافَ الرَّدِيئَةَ، مِنْ تَلْبِيسٍ، وتَمْوِيهٍ، وتَشْبِيهٍ، وهَذَا غَيْرُ مَعْهُودٍ عَنْهُ مَعَ المُخَالِفِ فِي «شَرْحِهِ لِكِتَابِ سِيبَوَيْهِ»،

(١) الزبيدي، تاج العروس (هجن) ٢٧٣/٣٦.
(٢) الخليل، العين (هجن) ٣٩٢/٣.
(٣) الأزهري، تهذيب اللغة (هجن) ٤٠/٦.
(٤) وابنُ الهَجِينِ يُقَالُ لَهُ: الْمُقْرِفُ. غريب الحديث لإبراهيم الحربي ٣٦٥/٢، ٤٩٩.
(٥) الحربي، إبراهيم، غريب الحديث ٣٦٥/٢، ٤٩٩.
(٦) الأزهري، تهذيب اللغة (هجن) ٤٠/٦.
(٧) الأزهري، تهذيب اللغة (هجن) ٤٠/٦.
(٨) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦.

ولَعَلَّ ذَلِكَ يَدْعَمُ مَا سَأَذْكُرُهُ بَعْدُ -إِنْ شَاءَ اللهُ- مِنْ شَكٍّ فِي صِحَّةِ هَذِهِ المُنَاظَرَةِ بِرُمَّتِهَا، وسَيَعُودُ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى شَرْحِ الفَرْقِ بِطَلَبٍ مِنَ الوَزِيرِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«فَلِمَ تَدَّعِي أَنَّ النَّحْوِيَّ إِنَّمَا يَنْظُرُ فِي اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى، والمَنْطِقِيَّ يَنْظُرُ فِي المَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ؟»(١).

رَجَعَ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى قَوْلِ مَتَّى المُتَقَدِّمِ: «هَذَا نَحْوٌ، والنَّحْوُ لَمْ أَنْظُرْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِالمَنْطِقِيِّ إِلَيْهِ، وبِالنَّحْوِيِّ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ إِلَى المَنْطِقِ، لِأَنَّ المَنْطِقَ يَبْحَثُ عَنِ المَعْنَى، والنَّحْوَ يَبْحَثُ عَنِ اللَّفْظِ»، ومَتَّى لَمْ يَقُلْ: إِنَّ النَّحْوِيَّ إِنَّمَا يَنْظُرُ فِي اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى، وإِنَّمَا قَالَ: النَّحْوُ يَبْحَثُ عَنِ اللَّفْظِ، وهَذَا صَحِيحٌ يُسَلِّمُهُ كُلُّ نَحْوِيٍّ؛ فَإِنَّ النَّحْوِيِّينَ يَنْظُرُونَ فِي تَرْكِيبِ الكَلَامِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، لَكِنْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا بِالنَّظَرِ إِلَى المَعْنَى –عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ فِي تَفْصِيلِ مَسْأَلَةِ أَبِي سَعِيدٍ «زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ» المُشَارِ إِلَيْهَا آنِفًا– فَغَرَضُهُمْ مَعْنَى الجُمْلَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ حِكْمَةً أَوْ كَلَامًا وَضِيعًا، إِذْ لَيْسَتْ هِمَّتُهُمْ إِلَى المَعَانِي مِنْ جِهَةِ الشَّرَفِ، والحِكْمَةِ، والبَيَانِ، وأَضْدَادِ ذَلِكَ، وهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: « وإِنْ عَثَرَ النَّحْوِيُّ بِالمَعْنَى فَبِالعَرَضِ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«هَذَا كَانَ يَصِحُّ لَوْ أَنَّ المَنْطِقِيَّ كَانَ يَسْكُتُ، ويُجِيلُ فِكْرَهُ فِي المَعَانِي، ويُرَتِّبُ مَا يُرِيدُ بِالوَهْمِ السَّانِحِ، والخَاطِرِ العَارِضِ، والحَدْسِ الطَّارِئِ، فَأَمَّا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُبْرِزَ مَا صَحَّ لَهُ بِالِاعْتِبَارِ والتَّصَفُّحِ إِلَى المُتَعَلِّمِ والمُنَاظِرِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ اللَّفْظِ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى مُرَادِهِ، ويَكُونُ طِبَاقًا لِغَرَضِهِ، ومُوَافِقًا لِقَصْدِهِ»(٢).

يُرِيدُ أَنَّ المَنْطِقِيَّ لَا غِنَى لَهُ عَنِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْظُرُ فِي مَنْطِقِهِ ومَعَانِيهِ فِي قَلْبِهِ وفِكْرِهِ فَقَطْ، وإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى لُغَةٍ يَشْرَحُ بِهَا مُرَادَهُ، فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ اللَّفْظَ مِنْ مَطَالِبِ المَنْطِقِيِّ، وهَذَا جَوَابٌ بَارِدٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦.

«قَالَ ابنُ الفُرَاتِ لِأَبِي سَعِيدٍ: تَمِّمْ لَنَا كَلَامَكَ فِي شَرْحِ المَسْأَلَةِ حَتَّى تَكُونَ الفَائِدَةُ ظَاهِرَةً لِأَهْلِ المَجْلِسِ، والتَّبْكِيتُ عَامِلًا فِي نَفْسِ أَبِي بِشْرٍ.

فَقَالَ: مَا أَكْرَهُ مِنْ إِيضَاحِ الجَوَابِ عَنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ إِلَّا مَلَلَ الوَزِيرِ؛ فَإِنَّ الكَلَامَ إِذَا طَالَ مُلَّ.

فَقَالَ ابنُ الفُرَاتِ: مَا رَغِبْتُ فِي سَمَاعِ كَلَامِكَ وبَيْنِي وبَيْنَ المَلَلِ عَلَاقَةٌ، فَأَمَّا الجَمَاعَةُ فَحِرْصُهَا عَلَى ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ» لَمْ يَجُزْ، وإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ الإِخْوَةِ» جَازَ، والفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِخْوَةَ زَيْدٍ هُمْ غَيْرُ زَيْدٍ، وزَيْدٌ خَارِجٌ عَنْ جُمْلَتِهِمْ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: «مَنْ إِخْوَةُ زَيْدٍ» لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولُ: زَيْدٌ وعَمْرٌو وبَكْرٌ وخَالِدٌ، وإِنَّمَا تَقُولُ: بَكْرٌ وعَمْرٌو وخَالِدٌ، ولَا يَدْخُلُ زَيْدٌ فِي جُمْلَتِهِمْ، فَإِذَا كَانَ زَيْدٌ خَارِجًا عَنْ إِخْوَتِهِ صَارَ غَيْرَهُمْ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ، كَمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: «إِنَّ حِمَارَكَ أَفْرَهُ البِغَالِ»؛ لِأَنَّ الحَمِيرَ غَيْرُ البِغَالِ، كَمَا أَنَّ زَيْدًا غَيْرُ إِخْوَتِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ خَيْرُ الإِخْوَةِ» جَازَ، لِأَنَّهُ أَحَدُ الإِخْوَةِ»[1].

أَبُو سَعِيدٍ يَعْلَمُ أَنَّ تَخْطِئَةَ الجُمْلَةِ الأُولَى غَيْرُ مُتَفَّقٍ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الكُوفِيِّينَ يُجَوِّزُونَهَا، وسَتَعْلَمُ بَعْدُ أَنَّ جَمْعًا مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَ السِّيرَافِيِّ –أَيْضًا– يُجَوِّزُونَهَا، لَقَدْ قَرَّرَ المُبَرِّدُ[٢٨٥]، وابنُ السَّرَّاجِ[٣١٦] –شَيْخُ السِّيرَافِيِّ– أَنَّ «أَفْعَلَ» التَّفْضِيلِ المُضَافَ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ المُفَضَّلُ بَعْضَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ الأَلِفُ واللَّامُ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى اسْمِ مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرٍ أو إِلَى عَلَمٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ قَوْمِهِ، قَالَ المُبَرِّدُ: «وَلَا يُضَافُ «أَفْعَلُ» إِلَى

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦.

شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ بَعْضُهُ؛ كَقَوْلِكَ: الْخَلِيفَةُ أَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ، وَلَوْ قُلْتَ: الْخَلِيفَةُ أَفْضَلُ بَنِي تَمِيمٍ؛ كَانَ مُحَالًا[1]؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُم»[2]، وقَالَ: «قَوْلُهُ:

يَا خَيْرَ إِخْوَانِهِ .....

مُحَالٌ وبَاطِلٌ؛ وذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُضَافُ أَفْعَلُ إِلَى شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ جُزْءٌ مِنْهُ»[3].

وقَالَ ابنُ السَّرَّاجِ: «ولَا يُضَافُ «أَفْعَلُ» إِلَى شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ بَعضُهُ، كَقَوْلِكَ: عَمْرٌو أَقْوَى النَّاسِ، ولَوْ قُلْتَ: عَمْرٌو أَقْوَى [الأُسُودِ[4]]؛ لَمْ يَجُزْ، وكَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا، ولِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَلَامٌ مُحَالٌ، يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَخَا نَفْسِهِ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ «مِنْ» فِيهِ؛ جَازَ، فَقُلْتَ: عَمْرٌو أَقْوَى مِنَ الأَسَدِ[5]، [وَزَيْدٌ] أَفْضَلُ مِنْ إِخْوَتِهِ، ولَكِنْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الإِخْوَةِ، إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنَ الإِخْوَةِ»[6].

وعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا: أَنَّ أَفْعَلَ لَا يَتَجَرَّدُ مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، والتَّفْضِيلُ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ بَنِي الجِنْسِ الوَاحِدِ، فَلَا يَصِحُّ نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ بَعْضًا مِنَ النِّسَاءِ، ولَا نَحْوُ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ؛ لِأَنَّ يُوسُفَ لَيْسَ بَعْضَ إِخْوَتِهِ، فَلَا يَنْدَرِجُ فِيهِمْ، وإِنَّمَا هُوَ بَعْضُ الإِخْوَةِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: يُوسُفُ أَخُو يُوسُفَ[7].

---

(١) بِنَاءً عَلَى أَنَّ ا لخِلَافَةَ فِي قُرَيْشٍ.

(٢) المبرد، المقتضب ٣/ ٣٨.

(٣) المبرد، الكامل في اللغة والأدب ٧٨/٤.

(٤) فِي «الأُصُولِ»: «عَمْرٌو أَقْوَى الأَسَدِ»، وهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ؛ كَمَا لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ: عَمْرٌو أَقْوَى زَيْدٍ، وسَيَأْتِي فِي عِبَارَةِ أَبِي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ قَوْلُهُ: « لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا».

(٥) لَعَلَّهَا: «عَمْرٌو أَقْوَى مِنَ الأُسُودِ»؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَدْخَلَ «مِنْ» فِي العِبَارَةِ السَّابِقَةِ.

(٦) ابن السراج، الأصول في النحو ٢٢٥/١-٢٢٦.

(٧) أبو حيان، التذييل والتكميل ٢٦٦/١٠.

ثُمَّ جَاءَ السِّيرَافِيُّ فَوَافَقَهُمَا، وقَرَّرَ مَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ جَاءَ ابنُ الوَرَّاقِ[٣٨١]، وابنُ جِنِّي[٣٩٢] بَعْدَهُ فَقَرَّرَا هَذَا المَعْنَى، فَقَالَ الأَوَّلُ: «ومِنْ شَرْطِ «أَفْعَلَ» إِذَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ بَعْضَهُ»(١)، وقَالَ الآخَرُ: «ومِنَ المُحَالِ قَوْلُكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ، ونَحْوُ ذَلِكَ؛ وذَلِكَ أَنَّ أَفْضَلَ «أَفْعَلُ»، و«أَفْعَلُ» هَذِهِ الَّتِي مَعْنَاهَا المُبَالَغَةُ والمُفَاضَلَةُ، مَتَى أُضِيفَتْ إِلَى شَيْءٍ فَهِيَ بَعْضُهُ؛ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، فَهَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ»(٢).

ثُمَّ جَاءَ ابنُ يَعِيشَ[٦٤٣]، والعُكْبَرِيُّ[٦١٦]، فَأَخَذَا قَوْلَ أَبِي سَعِيدٍ، وسَاقَاهُ مَعَ الِاخْتِصَارِ وتَغْيِيرِ شَيْءٍ مِنَ الأُسْلُوبِ(٣).

فَلَمْ يُعْرَفْ إِذَنْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ قَبْلَ المُبَرِّدِ، لَا عَنْ سِيبَوَيْهِ، ولَا عَنْ أَشْيَاخِهِ، ولَا عَنْ أَشْيَاخِ أَشْيَاخِهِ، ولَا عَمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُ إِلَى زَمَنِ المُبَرِّدِ، كَالأَخْفَشِ، والمَازِنِيِّ، والجَرْمِيِّ، وغَيْرِهِمْ، وإِنَّمَا جَاءَ عَنْ بَعْضِ لُغَوِيِّيْ البَصْرَةِ، كَأَبِي عُبَيْدَةَ[٢٠٧]، وابنِ قُتَيْبَةَ[٢٧٦] عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ.

وإِذَا كَانَ المُبَرِّدُ هُوَ خَاتِمَةَ البَصْرِيِّينَ؛ فَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ غَيْرُهُ، فَلَا مَعْنَى لِتَوْسِيعِ القَائِلِ بِهِ فِي قَوْلِ أَبِي حَيَّانَ: «فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مَتَى أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ»(٤)، وإِنَّمَا قَالَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ البَغْدَادِيِّينَ، كَابنِ السَّرَّاجِ، والسِّيرَافِيِّ، وابنِ جِنِّي، وغَيْرِهِمْ، عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهُ، ولَا يَبْتَعِدُ عَنْ صَنِيعِهِ

(١) ابن الوراق، علل النحو/٣٨٩.

(٢) ابن جني، الخصائص٣/٣٣٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل (دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ) ٢/١٥٧، ١٦٢، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط الأولى، ١٤١٦هـ) ١/٢٩٩.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٦.

صَنِيعُ الخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ[٥٠٢]؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ المَنْعَ عَنِ المُتَقَدِّمِينَ، فَقَالَ: «لِأَنَّ مَوْضُوعَ النَّحْوِيِّينَ المُتَقَدِّمِينَ أَنَّ «أَفْعَلَ» لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ»[(١)]، مَعَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَالَ: «وأَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عَلَى مَعْنَى «مِنْ إِخْوَتِهِ»، كَمَا قَالُوا فِي «زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ»: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: مِنَ القَوْمِ، فَلَا يَتَعَرَّفُ»[(٢)]، فَكَيْفَ يَنْسِبُ المَنْعَ إِلَى المُتَقَدِّمِينَ بِإِطْلَاقٍ والكُوفِيُّونَ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ ولَمْ يَقُولُوا بِهِ؟

وهَذَا المِثَالُ الَّذِي مَنَعُوهُ صَحَّحَهُ أَقْوَامٌ، مِنْهُمُ: الكُوفِيُّونَ –عَلَى مَا مَرَّ– وابنُ خَالَوَيْهِ، والزَّمَخْشَرِيُّ،، والتَّبْرِيزِيُّ، والشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ، وابنُ مَالِكٍ، وأَبُو حَيَّانَ، ونَاظِرُ الجَيْشِ.

فَأَمَّا الكُوفِيُّونَ فَكَانُوا يُجَوِّزُونَ أَلَّا يَكُونَ المُفَضَّلُ بَعْضَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عَلَى مَعْنَى «مِنْ إِخْوَتِهِ»، كَمَا قَالُوا فِي «زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ»: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: مِنَ القَوْمِ، فَلَا يَتَعَرَّفُ[(٣)].

وذَهَبَ ابنُ خَالَوَيْهِ إِلَى تَجْوِيزِ ذَلِكَ، لَا لِمَا ذَكَرَ الكُوفِيُّونَ مِنْ عَدَمِ تَعَرُّفِهِ، وإِنَّمَا لِأَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: نَظَرِيٌّ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّعْرِيفِ بِالإِضَافَةِ والتَّعْرِيفِ بِالأَلِفِ واللَّامِ، فَـ «أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ» مَعْنَاهُ: «أَفْضَلُ الإِخْوَةِ»، كَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِه﴾ أَيْ: حَقَّ التِّلَاوَةِ.

(١) التبريزي، شرح ديوان أبي تمام (تقديم راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت، ط الثانية ١٤١٤هـ) ١/١٩٨-١٩٩.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٦.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٦.

ومُرَادُهُ: أَنَّ الأَلِفَ واللَّامَ تَنُوبُ عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ الإِخْوَةِ»؛ فَـ «أَلْ» هُنَا عَهْدِيَّةٌ، والمَعْهُودُ هُنَا إِخْوَةُ زَيْدٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لِلْمُتَكَلِّمِ: هَلْ تُرِيدُ إِخْوَةَ صَدِيقِهِ؟ لَقَالَ: لَا، إِنَّمَا أُرِيدُ إِخْوَةَ زَيْدٍ، وهَذَا كَلَامٌ مُحَرَّرٌ.

الأَمْرُ الثَّانِي: سَمَاعِيٌّ، فَقَدْ تَكَلَّمَتِ العَرَبُ بِمِثْلِ مَا مَنَعُوهُ، ونَقَلَ لَنَا الثِّقَاتُ مِنْ ذَلِكَ شَوَاهِدَ:

أَحَدُهَا: مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ جَرِيرًا أَوِ الفَرَزْدَقَ قَالَ لِنُصَيْبٍ: «أَنْتَ أَشْعَرُ بَنِي جِلْدَتِكَ»، أَوْ: «أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكِ»، قَالَ أَبُو الفَرَجِ الأَصْبَهَانِيُّ: «أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَلَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو العَرَّافِ، قَالَ: مَرَّ جَرِيرٌ بِنُصَيْبٍ –وَهُوَ يُنْشِدُ– فَقَالَ لَهُ: اذْهَبْ؛ فَأَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكِ، قَالَ: وجِلْدَتِكَ يَا أَبَا حَزْرَةَ»[(١)].

وخَرَّجَهُ أَبُو حَيَّانَ –تَبَعًا لِابنِ طَاهِرٍ– : عَلَى تَقْدِيرِ لَفْظِ «الجَمَاعَةِ»، قَالَ: «وتَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ جَمَاعَةِ إِخْوَتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ، ولَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْ إِخْوَتِه، وعَلَى هَذَا خَرَّجَ ابنُ طَاهِرٍ: يَا خَيْرَ إِخْوَانِهِ، أَيْ: يَا خَيْرَ جَمَاعَةِ إِخْوَانِهِ»[(٢)].

والجَوَابُ: أَنَّ هَذَا التَّخْرِيجَ لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ المَعْنَى؛ إِذْ لَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ إِخْوَانِهِ مُجْتَمِعِينَ، وإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مُنْفَرِدًا.

الثَّانِي: مَا نُقِلَ مِنْ قَوْلِهِمْ –فِي عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–: «هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ».

---

(١) الأصبهاني، الأغاني (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى/١٤١٥هـ) ٢٧٦/١، وجاء في «المذاكرة في ألقاب الشعراء» لأبي المجد الشيباني، الإربلي[٦٥٧هـ] /٥٢: «وسُئِلَ جَرِيرٌ عَنْهُ؟ فَقَالَ: هُوَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدِهِ، وذُكِرَ عِنْدَ الفَرَزْدَقِ فَقَالَ: سِهَامٌ صَوَائِبُ، وذُكِرَ أَنَّ نُصَيْبًا أَنْشَدَ جَرِيرًا شِعْرَهُ، وقَالَ: كَيْفَ تَرَى يَا أَبَا حَزْرَةَ؟ قَالَ: أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ»، وجاء في «العقد المفصل في قبيلة المجد المؤثل» لحيدر الحلي الحسيني[١٣٠٤هـ] /١٥٣(ترقيم الموسوعة الشاملة): أَنَّ سُلَيْمَانَ بنَ عَبْدِ المَلِكِ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ»، قَالَ: «وفِي بَعْضِ الأَخْبَارِ: أَنَّ الفَرَزْدَقَ قَالَ ذَلِكَ فِي نُصَيْبٍ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْهُ سُلَيْمَانُ».

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ٢٦٧/١٠.

الثَّالِثُ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا خَيْرَ إِخْوَانِهِ وأَعْطَفَهُمْ * عَلَيْهِمُ رَاضِيًا وغَضْبَانَا

واعْتَرَضَ المُبَرِّدُ: بِأَنَّ البَيْتَ «لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لِغَيْرِ عَرَبِيٍّ، ولِمَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ العُتْبِيِّ[1]»[2].

وأَجَابَ أَبُو حَيَّانَ: بِأَنَّهُ «قَدْ جَاءَ مِثْلُ هَذَا مِنْ شِعْرِ العَرَبِ، قَالَ زِيَادَةُ الحَارِثِيُّ:

لَمْ أَرَ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ * أَقَلَّ بِهِ مِنَّا عَلَى قَومِنَا فَخْرَا

..»[3].

وأَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ؛ فَحَكَى عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ تَجْوِيزَهُ بِقَوْلِهِ: «وقَالَ جَمَاعَةٌ -مِنْهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ- : هَذَا جَائِزٌ عَلَى أَنَّ «أَفْعَلَ» هُنَا كَقَوْلِكَ «فَاعِلٌ»، فَيُضَافُ لِمُجَرَّدِ التَّخْصِيصِ، كَقَوْلِكَ: فَاضِلُ إِخْوَتِه»[4].

وأَمَّا التَّبْرِيزِيُّ فَقَالَ -عِنْدَ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

غَدَوتُ بِهِمْ أَمَدَّ ذَوِيَّ ظِلًّا * وَأَكثَرَ مَنْ وَرَائِي مَاءَ وَادِ-:

---

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، بنِ عَمرِو بنِ مُعَاوِيَةَ، بنِ عَمْرِو بنِ عُتْبَةَ، بنِ أَبِي سُفْيَانَ -صَخْرِ بنِ حَرْبٍ- البَصْرِيُّ، يُلَقَّبُ بِالشِّقْرَاقِ لِلَوْنِ خِضَابِهِ وشِدَّةِ حُمْرَةِ وَجْهِهِ، شَاعِرٌ، عَلَّامَةٌ، رَاوِيَةٌ لِلْأَخْبَارِ والآدَابِ، حَسَنُ الصُّورَةِ، جَمِيلُ الأَخْلَاقِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٢٨هـ. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (بشار) ٣/ ٥٦٢، المرزباني، معجم الشعراء (تعليق أ.د. ف . كرنكو، الناشر مكتبة القدسي ببيروت، ط الثانية ١٤٠٢هـ) / ٤٢٠، اليغموري، نور القبس/ ٦٩.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٧.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٧-٢٦٨.

(٤) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٦.

«كَانَ أَبُوالفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ «أَكْثَرَ» فِي هَذَا البَيتِ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى «مَنْ»، ويَجْعَلُ مَوْضِعَ «مَنْ» نَصْبًا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، وإِنَّمَا فَرَّ مِنْ أَنْ يُضِيفَ «أَكْثَرَ» إِلَى «مَنْ» لِأَنَّ مَوْضُوعَ النَّحْوِيِّينَ المُتَقَدِّمِينَ أَنَّ «أَفْعَلَ» لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ، كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، وحَسُنَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ، ولَوْ قِيلَ: العُقَابُ أَشَدُّ النَّاسِ لَاسْتَحَالَ؛ لِأَنَّ العُقَابَ لَيْسَتْ مِنَ النَّاسِ، ولِهَذَا أَحَالُوا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: فُلَانٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، وإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ أَفْضَلُ بَنِي أَبِيهِ، وهَذَا قَوْلٌ مُتَقَدِّمٌ، وقَدْ أَجَازَ المُتَأَخِّرُونَ «فُلَانٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ»، أَيْ: أَفْضَلُ الإِخْوَةِ الَّذِينَ هُوَ مِنْهُمْ، والإِضَافَةُ يُتَّسَعُ فِيهَا جِدًّا، وإِلَى قَوْلِ مَنْ أَجَازَهُ أَذْهَبُ»[1].

وأَمَّا الشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ، وابنُ مَالِكٍ، وأَبُو حَيَّانَ، ونَاظِرُ الجَيْشِ، فَجَوَّزُوا المِثَالَ مَعَ مُوَافَقَتِهِمُ البَصْرِيِّينَ فِي اشْتِرَاطِ أَن يَكُونَ المُفَضَّلُ بَعْضَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوهُمْ فِي الشَّرْطِ الثَّانِي، فَقَدْ جَوَّزُوا أَنْ يَتَجَرَّدَ أَفْعَلُ مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، بِحَيْثُ يَكُونُ المَقْصُودُ بِهِ مُطْلَقَ التَّفْضِيلِ، إِمَّا عَلَى مَعْنَى اتِّصَافِ المُفَضَّلِ بِالفَضْلِ الزَّائِدِ، دُونَ نَظَرٍ إِلَى مُفَضَّلٍ عَلَيْهِ، نَحْوُ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، أَيْ: حَسَنُهُمْ، أَوْ الأَحْسَنُ مِنْ بَيْنِهِمْ، وإِمَّا عَلَى تَأْوِيلِهِ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ، فَيَكُونُ عَلَى مَعْنَى اسْمِ الفَاعِلِ، كَمَا فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ﴾، أَيْ: عَالِمٌ بِكُمْ، أَوْ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، أَيْ: هَيِّنٌ عَلَيْهِ، فَأَفْعَلُ عَلَى الِاحْتِمَالَيْنِ –أَيْ: احْتِمَالِ مُطْلَقِ التَّفْضِيلِ، واحْتِمَالِ تَأْوِيلِهِ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ– لَا تُنْوَى بَعْدَهُ «مِنْ»[2]، وَهُوَ عِنْدَ

(١) التبريزي، شرح ديوان أبي تمام (تقديم راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت، ط الثانية ١٤١٤هـ) ١/١٩٨-١٩٩.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٥٨-٦٠، أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٦، ناظر الجيش، تمهيد القواعد ٦/٢٦٧٥.

الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الآيَتَيْنِ عَلَى مَعْنَى المُشْتَقِّ، فَالأَوَّلُ عَلَى مَعْنَى اسْمِ الفَاعِلِ، والثَّانِي عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ(١).

والمُبَرِّدُ[٢٨٥] -الَّذِي مَنَعَ ذَلِكَ الِاسْتِعْمَالَ- لَمْ يَمْنَعْ مِنْ مَجِيءِ أَفْعَلَ صِفَةً مُجَرَّدَةً مِنَ التَّفْضِيلِ فِي غَيْرِ الإِضَافَةِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «وقَدْ أَثْبَتَ أَفْعَلَ صِفَةً لَا لِلتَّفْضِيلِ والِاشْتِرَاكِ فِي الصِّفَةِ أَبُو العَبَّاسِ، ومِنْهُ عِنْدَهُ: «اللهُ أَكْبَرُ»؛ إِذْ لَا كَبِيرَ مَعَهُ(٢)، ومِنْهُ: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾»(٣)، يُرِيدُ قَوْلَ المُبَرِّدِ: «فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الأَذَانِ: اللهُ أَكْبَرُ؛ فَتَأْوِيلُهُ: كَبِيرٌ؛ كَمَا قَالَ -عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ: وَهُوَ عَلَيْهِ هَيِّنٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: شَيْءٌ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لَأَوْجَلُ * عَلَى أَيَّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ(٤)

أَي: إِنِّي لَوَجِلٌ»(٥).

وَوَافَقَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ[٣٣٨]، فَقَالَ: «أَجْوَدُ الأَقْوَالِ فِيهِ أَنَّ مَعْنَاهُ: هُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي العَبَّاسِ، ومِنْهُ: اللهُ أَكْبَرُ، بِمَعْنَى: كَبِيرٍ »(٦)، وسَاقَ الأَبْيَاتَ الأَرْبَعَةَ، وقَالَ: «وقَالَ قَتَادَةُ: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أَيْ: هَيِّنٌ، وهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٥٨-٦٠، أبو حيان، التذييل والتكميل ٢٦٦/١٠، ناظر الجيش، تمهيد القواعد ٢٦٧٥/٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ٢٦٦/١٠.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل ٢٦٦/١٠.

(٤) من الطويل، وهو في المقتضب ٢٤٥/٣-٢٤٦.

(٥) المبرد، المقتضب ٢٤٥/٣-٢٤٦.

(٦) معاني القرآن للنحاس (تحقيق محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٩) ٢٢٧/٤.

.. ورَوَى مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ: (وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ)»[(١)].

فَلَمَّا صَحَّ هَذَا فِي المُنَكَّرِ كَمَا فِي الآيَتَيْنِ؛ وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ فِي المُضَافِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «وهَذَا الحُكْمُ الَّذِي ذَكَرُوهُ .. تَفْرِيعٌ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ فِيهِ حَالَةَ التَّنْكِيرِ»[(٢)].

وقَدْ سَبَقَ المُبَرِّدَ فِي ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى[٢٠٧]، وابنُ قُتَيْبَةَ[٢٧٦]؛ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ مَجَازٌ، مَجَازُهُ: وذَلِكَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ «أَفْعَلَ» يُوضَعُ فِي مَوْضِعِ الفَاعِلِ»، وسَاقَ البَيْتَ، ثُمَّ قَالَ:«أَيْ: وإِنِّي لَوَاجِلٌ، أَيْ: لَوَجِلٌ، وقَالَ:

فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ

أَيْ: بِوَاحِدٍ، وفِي الأَذَانِ: اللهُ أَكْبَرُ، أَيْ: اللهُ كَبِيرٌ، وقَالَ الشَّاعِرُ:

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإِنَّنِي
قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ

وقَالَ الفَرَزْدَقُ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

أَيْ: عَزِيزَةٌ، طَوِيلَةٌ»[(٣)].

وقَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: «وإِنْ جَعَلْتَهُ للهِ، جَعَلْتَ «أَهْوَنَ» بِمَعْنَى: وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، أَيْ: سَهْلٌ عَلَيْهِ»[(٤)].

---

(١) المصدر السابق ٥/٢٥٦.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٩.

(٣) أبو عبيدة، مجاز القرآن ٢/١٢١.

(٤) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ١/٢٢١.

والعَجَبُ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ نَقَلَ هَذَا عَنِ المُبَرِّدِ فِي النَّصِّ المُتَقَدِّمِ، ونَقَلَهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ شَيْءٌ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدَةَ»(١)، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ تَجَرُّدَ «أَفْعَلَ» مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ كَاسْمِ الفَاعِلِ أَوِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، فَقَالَ عَنْهُ: «هَذَا شَيْءٌ ذَهَبَ إِلَيْهِ المُتَأَخِّرُونَ»(٢)، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ والمُبَرِّدَ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ اسْتِدْلَالَهُمْ، ونَقَلَ عَنِ ابنِ الأَنْبَارِيِّ إِنْكَارَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَبِي عُبَيْدَة، فَقَالَ: «وزَرَى النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ هَذَا القَوْلَ، ولَمْ يُسَلِّمُوا لَهُ هَذَا الِاخْتِيَارَ، وقَالُوا: لَا يَخْلُو أَفْعَلُ مِنَ التَّفْضِيلِ، وعَارَضُوا حُجَجَهُ بِالإِبْطَالِ، وتَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ، ذَكَرَ هَذَا عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ والنَّحْوِيِّينَ أَبُو بَكْرِ بنُ الأَنْبَارِيِّ»(٣)، ثُمَّ رَجَعَ فَجَعَلَهُ مُحْتَمَلًا، فَقَالَ: «فَأَمَّا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى كَوْنِ «أَفْعَلَ» يَكُونُ بِمَعْنَى «فَاعِلٍ» أَوْ بِمَعْنَى «الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ» فَهُوَ مُحْتَمَلٌ فِيهِ التَّفْضِيلُ»(٤).

وابنُ مَالِكٍ[٦٧٢] جَوَّزَ هَذَا التَّأْوِيلَ فِي الآيَتَيْنِ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، وذَكَرَ أَنَّهُ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُ قَصَرَهُ عَلَى السَّمَاعِ(٥)، ووَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ شُرَّاحِهِ، كَالمُرَادِيِّ[٧٤٩هـ](١)، وابنِ عَقِيلٍ[٧٦٩](٢)، والأُشْمُونِيِّ[٩١٨](٣).

---

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٩-٢٧٠.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٦٨.

(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٧٠، ولَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ أَبِي بَكْرٍ، وفِي «تَوْضِيحِ المَقَاصِدِ» لِلْمُرَادِيِّ (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى ١٤٢٨هـ) ٢/ ٩٣٩: أَنَّ ابنَ الأَنْبَارِيِّ حَكَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، وقَدْ مَرَّ آنِفًا نَقْلُهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي «مَجَازِ القُرْآنِ».

(٤)أبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٢٧٠.

(٥) قَالَ فِي «شَرْحِ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ» ٢/ ١١٤٣: «اسْتِعْمَالُ أَفْعَلَ غَيْرَ مَقْصُودٍ بِهِ تَفْضِيلٌ كَثِيرٌ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾، وقَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، أَيْ: عَالِمٌ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ، وهَيِّنٌ عَلَيْهِ»، وقَالَ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»

والحَاصِلُ: أَنَّ تَجْوِيزَ نَحْوِ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ» لِكَوْنِ الإِضَافَةِ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ بِـ «أَلْ»، أَوْ لِكَوْنِ المَقْصُودِ بِـ «أَفْعَلَ» مُجَرَّدًا مِنَ التَّفْضِيلِ، أَوْ لِكَوْنِهِ لِمُطْلَقِ التَّفْضِيلِ دُونَ نَظَرٍ إِلَى مُفَضَّلٍ عَلَيْهِ؛ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ، دَلَّتْ عَلَيْهِ شَوَاهِدُ لَمْ تَحْتَمِلِ التَّأْوِيلَ، فَلَا مَعْنَى لِتَثْرِيبِ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى مَتَّى.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

٣/٦٠ وقَدْ يُسْتَعْمَلُ العَارِي الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ مِنْ مُجَرَّدًا عَنِ التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِاسْمِ فَاعِلٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ﴾، ومُؤَوَّلًا بِصِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، فَـ «أَعْلَمُ» هُنَا بِمَعْنَى «عَالِمٍ»؛ إِذْ لَا مُشَارِكَ للهِ تَعَالَى فِي عِلْمِهِ بِذَلِكَ، و «أَهْوَنُ» بِمَعْنَى «هَيِّنٍ»؛ إِذْ لَا تَفَاوُتَ فِي نِسْبَةِ المَقْدُورَاتِ إِلَى قُدْرَتِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى .. وأَجَازَ أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ اسْتِعْمَالَ أَفْعَلَ مُؤَوَّلًا بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ قِيَاسًا، والأَوْلَى أَنْ يُمْنَعَ فِيهِ القِيَاسُ، ويُقْتَصَرَ مِنْهُ عَلَى مَا سُمِعَ».

(١) قَالَ فِي «تَوْضِيحِ المَقَاصِدِ» ٢/ ٩٣٩: «قَدْ يَرِدُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُجَرَّدًا عَارِيًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾، وأَجَازَ المُبَرِّدُ اسْتِعْمَالَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، مُؤَوَّلًا بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ قِيَاسًا».

(٢) قَالَ فِي «شَرْحِ الأَلْفِيَّةِ» ٣/١٨٢: «أَيْ: وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، ورَبُّكُمْ عَالِمٌ بِكُمْ، وقَوْلُ الشَّاعِرِ: «وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي..»، وقَوْلِهِ: «إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ..»، أَيْ: دَعَائِمُهُ عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ، وهَلْ يَنْقَاسُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ قَالَ المُبَرِّدُ: يَنْقَاسُ، وقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَنْقَاسُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ».

(٣) قَالَ فِي «مَنْهَجِ السَّالِكِ» ٣/٧١: «ولِذَلِكَ جَازَتْ إِضَافَةُ أَفْعَلَ فِيهِمَا إِلَى مَا لَيْسَ هُوَ بَعْضَهُ، بِخِلَافِ المَنْوِيِّ فِيهِ مَعْنَى «مِنْ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ يَجُوزُ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ؛ إِنْ قُصِدَ: الأَحْسَنُ مِنْ بَيْنِهِمْ، أَوْ قُصِدَ: حَسَنُهُمْ، ويَمْتَنِعُ إِنْ قُصِدَ: أَحْسَنُ مِنْهُمْ»، قَالَ: ٣/٧٢-٧٤: يَرِدُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَارِيًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، نَحْوُ: ﴿رَبُّكُمْ =أَعْلَمُ بِكُمْ﴾، ﴿هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، وقَوْلِهِ: «وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي..»، وقَوْلِهِ: «إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ..»، وقَوْلِهِ: «فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ»، وقَاسَهُ المُبَرِّدُ».

«والِاسْمُ يَقَعُ عَلَيْهِ وعَلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ بَعْضُ الإِخْوَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّـهُ لَـوْ قِيلَ: «مَنِ الإِخْـوَةُ»؟ عَدَدْتَـهُ فِـيهِمْ، فَقُلْتَ: «زَيْدٌ وعَمْرٌو وبَكْرٌ وخَالِـدٌ»، فَيَكُـونُ بِمَنْزِلَـةِ قَوْلِـكَ: «حِمَارُكَ أَفْرَهُ الحَمِيرِ»؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ الِاسْمِ الوَاقِعِ عَلَى الحَمِيرِ، فَلَمَّا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْنَا؛ جَازَ أَنْ يُضَافَ إِلَـى وَاحِدٍ مَنْكُورٍ يَدُلُّ عَلَـى الجِنْسِ، فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ» و «حِمَارُكَ أَفْرَهُ حِمَارٍ»، فَيَدُلُّ «رَجُلٌ» عَلَى الجِنْسِ، كَمَا دَلَّ الرِّجَالُ، وكَمَا فِي «عِشْرِينَ دِرْهَمًا، ومِائَةِ دِرْهَمٍ»(١).

هَذَا كُلُّهُ بِنَصِّهِ مِنْ شَرْحِ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ(٢)، لَمْ يُخْرَمْ مِنْهُ إِلَّا لَفْظُ «زَيْدٍ» فِـي قَوْلِـهِ: «فَلَـمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: أَفْضَلُ إِخْوَتِـهِ، كَمَـا لَـمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: «إِنَّ حِمَارَكَ أَفْرَهُ البِغَالِ»، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَعِيدٍ قَالَ هَذَا عَلَـى البَدِيهَـةِ فِـي مَوْقِفِ المُنَاظَرَةِ، وَهُوَ بِنَصِّـهِ مَكْتُوبٌ فِـي شَرْحِهِ عَلَـى سِيبَوَيْهِ، وبِالجُمْلَـةِ لَا يَخْرُجُ عَمَّا مَرَّ بَيَانُـهُ، مِـنْ أَنَّ الأَلِـفَ والـلَّامَ العَهْـدِيَّتَيْنِ تَنُوبَـانِ عَـنِ الإِضَـافَةِ؛ فَقَوْلُـكَ: زَيْـدٌ أَشْـرَفُ إِخْوَتِـهِ، وقَوْلُـكَ: زَيْـدٌ أَشْـرَفُ الإِخْـوَةِ؛ سَـوَاءٌ؛ لِأَنَّـهُ لَـوْ سَـأَلَكَ سَـائِلٌ، فَقَـالَ: إِخْـوَةَ مَـنْ تَعْنِي؟ لَقُلْتَ: إِخْوَةَ زَيْدٍ، ويَكْشِفُ هَذَا أَنَّكَ حِينَ تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِـهِ؛ لَا تُرِيدُ أَنَّـهُ أَفْضَلُهُمْ مِنْ جِهَةِ الأُخُوَّةِ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّـهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي إِخْوَتِهِ، بَلِ التَّفْضِيلُ فِي شَيْءٍ خَارِجٍ عَنِ الأُخُوَّةِ، وَهُوَ الكَرَمُ أَوِ النَّجْدَةُ، أَوِ الشَّرَفُ، ونَحْوُ ذَلِكَ.

«فَقَالَ ابنُ الفُرَاتِ: مَا بَعْدَ هَذَا البَيَانِ مَزِيدٌ، ولَقَدْ جَلَّ عِلْمُ النَّحْوِ عِنْدِي بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وهَذَا الإِسْفَارِ»(٣).

يَرَى الوَزِيرُ أَنَّ هَذَا التَّفْرِيقَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ دَقِيقٌ، وأَنَّـهُ أَطْلَعَهُ عَلَـى شَـيْءٍ مِنْ أَسْرَارِ النَّحْوِ أَخَذَ بِلُبِّهِ، حَتَّى جَلَّ عِنْدَهُ عِلْمُ النَّحْوِ، ولَكِنَّ قَنَاعَتَهُ بِهَذَا التَّفْرِيقِ لَمْ تَزِدْ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب ٢ /٧١.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦.

فِـي الأَمْـرِ شَـيْءًا فِيمَـا يَتَعَلَّـقُ بِـالمَنْطِقِ؛ فَـإِنَّ مَتَّـى لَـمْ يَـدَّعِ أَنَّ المَنْطِـقَ يَقُـومُ مَقَـامَ النَّحْـوِ، فَـإِنْ كَـانَ الـوَزِيرُ لَـمْ يُفَـرِّقْ بَـيْنَ الأَمْـرَيْنِ؛ فَفِـي رَأْيِـهِ قُصُـورٌ، وإِنْ كَـانَ يَعْلَـمُ بِالفَرْقِ؛ فَلَا يَعْدُو الأَمْرُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ هَذَا حَرْبًا نَفْسِيًّا عَلَى مَتَّى.

«فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: مَعَانِي النَّحْوِ مُنْقَسِمَةٌ بَيْنَ حَرَكَاتِ اللَّفْظِ وسَكَنَاتِهِ، وبَيْنَ وَضْعِ الحُرُوفِ فِي مَوَاضِعِهَا المُقْتَضِيَةِ لَهَا، وبَيْنَ تَأْلِيفِ الكَلَامِ بِالتَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ، وتَوَخِّي الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ، وتَجَنُّبِ الخَطَأِ مِنْ ذَلِكَ، وإِنْ زَاغَ شَيْءٌ عَنْ هَذَا النَّعْتِ؛ فَإِنَّـهُ لَا يَخْلُـو مِـنْ أَنْ يَكُـونَ سَـائِغًا بِالِاسْـتِعْمَالِ النَّـادِرِ، والتَّأْوِيـلِ البَعِيـدِ، أَوْ مَـرْدُودًا لِخُرُوجِـهِ عَـنْ عَـادَةِ القَـوْمِ الجَارِيَـةِ عَلَـى/ فِطْرَتِهِمْ، فَأَمَّـا مَـا يَتَعَلَّـقُ بِـاخْتِلَافِ لُغَـاتِ القَبَائِلِ؛ فَذَلِكَ شَيْءٌ مُسَلَّمٌ لَهُمْ، ومَأْخُوذٌ عَنْهُمْ، وكُلُّ ذَلِكَ مَحْصُورٌ بِالتَّتَبُّعِ والرِّوَايَـةِ والسَّمَاعِ والقِيَاسِ المُطَّرِدِ عَلَى الأَصْلِ المَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وإِنَّمَا دَخَلَ العُجْبُ عَلَـى المَنْطِقِيِّـينَ لِظَـنِّهِمْ أَنَّ المَعَـانِيَ لَا تُعْـرَفُ ولَا تُسْتَوْضَـحُ إِلَّا بِطَـرِيقِهِمْ ونَظَـرِهِمْ وتَكَلُّفِهِـمْ، فَتَرْجَمُـوا لُغَـةً هُـمْ فِيهَـا ضُـعَفَاءُ نَاقِصُـونَ، وجَعَلُـوا تِلْـكَ التَّرْجُمَـةَ صِـنَاعَةً، وادَّعَوْا عَلَى النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُمْ مَعَ اللَّفْظِ، لَا مَعَ المَعْنَى»[1].

حَاصِلُ كَلَامِهِ: أَنَّ أَحْكَامَ النَّحْوِ -مِنْ إِعْرَابٍ، وتَقْدِيمٍ وتَأْخِيرٍ، وغَيْرِ ذَلِكَ- إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا كُلِّهَا الدَّلَالَةُ عَلَى مَعَانِي الكَلَامِ، فَلَيْسَ غَرَضُ النَّحْوِيِّينَ تَقْوِيمَ اللَّفْظِ فَحَسْبُ، ولَا يُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الِاسْتِعْمَالَاتِ المُخَالِفَةِ لِلْقَانُونِ العَامِّ؛ فَإِنَّهَا مَحْمُولَةٌ إِمَّا عَلَى نُـدْرَةٍ لَا يُقَـاسُ عَلَيْهَـا، وإِمَّـا عَلَـى تَأْوِيـلٍ يَعْرِفُـهُ النَّحْوِيُّـونَ ويَجْهَلُـهُ أَقْـوَامٌ، وإِمَّـا عَلَـى اخْتِلَافِ لَهَجَاتِ العَرَبِ، فَلَا تَصِحُّ دَعْوَى المَنْطِقِيِّينَ أَنَّ النَّحْوَ يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ فَقَطْ، وهَذَا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ابْتِعَادٌ عَنِ القَصْدِ؛ فَإِنَّ مَتَّى -عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهُ- لَمْ يُرِدِ الدَّلَالَاتِ اللُّغَوِيَّةَ؛ إِذْ لَا يُخَالِفُ أَحَدٌ مِنَ المَنَاطِقَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ فِي أَنَّ نَحْوَ كُلِّ أُمَّةٍ خَادِمٌ لِلْمَعَانِي، وإِنَّمَا مُرَادُهُ أَنَّ تَرْكِيبَ الأَقْيِسَةِ المَنْطِقِيَّةِ يَحْصُلُ بِهَا مَعَانٍ لَا تَحْصُلُ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٦-٩٧.

بِالنَّحْوِ، فَإِنَّ تَرْكِيبَ القِيَاسِ البُرْهَانِيِّ القَائِمِ عَلَى حَذْفِ الحَدِّ الأَوْسَطِ يَحْصُلُ بِهِ لِلْمُنَاظِرِ مَا لَا يُمْكِنُ لِغَيْرِ المَنْطِقِيِّ أَنْ يَفْهَمَهُ إِلَّا بَعْدَ جَدَلٍ طَوِيلٍ، وبَعْدَ فَهْمِهِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُلْزِمَ بِهِ الخَصْمَ إِلَّا بِشَيْءٍ يُسَلِّمُهُ الخَصْمُ، وفِي تَحْصِيلِ ذَلِكَ مِنَ العَنَاءِ والطُّولِ مَا يَخْرُجُ بِالمَسْأَلَةِ عَنْ حَدِّهَا، لَكِنَّ القِيَاسَ البُرْهَانِيَّ قَائِمٌ عَلَى ثَلَاثِ جُمَلٍ، مَتَى سَلَّمَ الخَصْمُ بِالثِّنْتَيْنِ الأُولَيَيْنِ لَزِمَتْهُ النَّتِيجَةُ، ومَتَى امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ بِهِمَا أَوْ بِإِحْدَاهُمَا؛ لَمْ تَلْزَمْ مُنَاظَرَتُهُ، وهَذَا البِنَاءُ لَيْسَ مِنْ صَنْعَةِ النَّحْوِ.

«ثُمَّ أَقْبَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مَتَّى فَقَالَ: أَمَا تَعْرِفُ يَا أَبَا بِشْرٍ أَنَّ الكَلَامَ اسْمٌ وَاقِعٌ عَلَى أَشْيَاءَ قَدِ ائْتَلَفَتْ بِمَرَاتِبَ، وتَقُولُ بِالمَثَلِ: هَذَا ثَوْبٌ، والثَّوْبُ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى أَشْيَاءَ بِهَا صَارَ ثَوْبًا، لِأَنَّهُ نُسِجَ بَعْدَ أَنْ غُزِلَ، فَسَدَاتُهُ لَا تَكْفِي دُونَهُ لُحْمَتُهُ، ولُحْمَتُهُ لَا تَكْفِي دُونَ سَدَاتِهِ، ثُمَّ تَأْلِيفُهُ كَنَسْجِهِ، وبَلَاغَتُهُ كَقِصَارَتِهِ، ورِقَّةُ سِلْكِهِ كَرِقَّةِ لَفْظِهِ، وغِلَظُ غَزْلِهِ كَكَثَافَةِ حُرُوفِهِ، ومَجْمُوعُ هَذَا كُلِّهِ ثَوْبٌ، ولَكِنْ بَعْدَ تَقْدِمَةِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ»[1].

المَشْهُورُ: أَنَّ لُحمَةَ الثَّوْبِ –بِضَمِّ اللَّامِ وفَتْحِهَا–: أَعْلَاهُ، وسَدَاهُ: أَسْفَلُهُ[2]، وَاحِدَتُهُ سَدَاةٌ[3]، ويُشْكِلُ عَلَى هَذَا المَشْهُورِ أَنَّهُمْ قَالُوا: قَدْ سَدَّاهُ لِغَيْرِهِ، وتَسَدَّاهُ –لِنَفْسِهِ–[4]، أَيْ: أَنَّ الحَائِكَ يُسَدِّي الثَّوْبَ، ويَتَسَدَّى لِنَفْسِهِ[1]، وأَمَّا التَّسْدِيَةُ فَهِيَ لَهُ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة (لحم) ٦٩/٥،

(٣) ابن سيده، المحكم (س د ي) ٥٦٦/٨، الزبيدي، تاج العروس (سدي) ٢٥٥/٣٨، ووَهِمَ الأزهري فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» (سدى) ٢٩/١٣، فَقَالَ: سَدَةٌ، ولَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «العَيْنِ» (سدي) ٢٨٥/٧: «والسَّدَى: خِلَافُ اللُّحْمَةِ، الوَاحِدَةُ بِالهَاءِ»؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنْ تَكُونَ الهَاءُ بَدَلًا مِنَ الأَلِفِ.

(٤) ابن سيده، المحكم (س د ي) ٥٦٦/٨،

وَلِغَيْرِهِ[٢]، وهَذَا لَا يَكُونُ بِمَعْنَى سَفَّلَهُ، أَوْ : جَعَلَ لَهُ أَسْفَلَ، وقِيلَ: السَّدَى: مَا مُدَّ مِنَ الثَّوْبِ[٣]، أَيْ: أَنَّهُ يُمَدُّ طُولًا فِي النَّسْجِ، وَالسَّدَاةُ أَخَصُّ مِنْهُ[٤]، فَيَكُونُ السَّدَى: مَا انْبَسَطَ مِنْ غَزْلِ الثَّوْبِ[٥]، ويُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ السَّدَى فِي مُقَابِلِ اللُّحْمَةِ، والأَظْهَرُ – واللهُ أَعْلَمُ– أَنَّ السَّدَى: هُوَ النَّسْجُ، فَإِنْ أُطْلِقَ؛ فَالمُرَادُ بِهِ نَسْجُ الخُيُوطِ طُولًا، وإِنْ قُيِّدَ بِاللُّحْمَةِ؛ فَهُوَ نَسْجُ الخُيُوطِ عَرْضًا، فَفِي «القَامُوسِ»: «واللَّحْمَةُ ..–بِالضَّمِّ– .. مَا سُدِّيَ بِهِ بَيْنَ سَدَى الثَّوْبِ»[٦]، وقَالَ البَرَكَتِيُّ: «اللَّحْمَةُ –بِالضَّمِّ وتُفْتَحُ–: مَا سُدِّيَ بِهِ بَيْنَ سَدَى الثَّوْبِ، أَيْ: مَا نُسِجَ عَرْضًا، وَهُوَ خِلَافُ سَدَاهُ»[٧]، ولِهَذَا قَالُوا: سَدَّى بَيْنَهُمْ، أَيْ: نَسَجَ كَلَامًا أَو أَمرًا بَيْنَ قومٍ[٨]، وقَالُوا: أَسْدَى بَيْنَهُمْ حَدِيثًا، أَيْ: نَسَجَهُ[٩]، قَالُوا: وهَذَا عَلَى المَثَلِ[١٠]، أَيْ: أَنَّهُمْ شَبَّهُوا مَا يَخْتَلِقُهُ مِنْ كَلَامٍ لِلْوِشَايَةِ بِالتَّسْدِيَةِ الَّتِي تَجْعَلُ الخُيُوطَ مُتَشَابِكَةً، قَالَ ابنُ السِّكِّيتِ[٢٤٤]: « وقَوْلُهُمْ: «هُوَ نَسِيجُ وَحْدِهِ –لِلرَّجُلِ الَّذِي لَا شِبْهَ لَهُ فِي عِلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ– وأَصْلُهُ: أَنَّ الثَّوْبَ إِذَا كَانَ

(١) الخليل، العين (سدي) ٢٨٥/٧، الأزهري، تهذيب اللغة (سدى) ٢٩/١٣، ابن منظور، اللسان (سدا) ٣٧٦/١٤.

(٢) الخليل، العين (سدي) ٢٨٥/٧، ابن منظور، اللسان (سدا) ٣٧٦/١٤.

(٣) ابن سيده، المحكم (س د ي) ٥٦٦/٨،

(٤) الفيومي، المصباح المنير (سدي) ٢٧١/١،

(٥) ابن سيده، المخصص ٤٤٨/٤،

(٦) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (لحم) ١١٥٧/١.

(٧) البركتي، التعريفات الفقهية/١٨٧.

(٨) الخليل، العين (سدي) ٢٨٥/٧، الأزهري، تهذيب اللغة (سدى) ٢٩/١٣، ابن منظور، اللسان (سدا) ٣٧٦/١٤.

(٩) ابن سيده، المحكم (س د ي) ٥٦٦/٨، ابن منظور، اللسان (سدا) ٣٧٦/١٤.

(١٠) ابن سيده، المحكم (س د ي) ٥٦٦/٨، ابن منظور، اللسان (سدا) ٣٧٦/١٤.

كَرِيمًا؛ لَمْ يُنْسَجْ عَلَى مِنْوَالِهِ غَيْرُهُ، وإِذَا لَمْ يَكُنْ كَرِيمًا نَفِيسًا؛ عُمِلَ عَلَى مِنْوالِه سَدًى لِعِدَّةِ أَثْوَابٍ»[1]، قَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[٢٧٦]: «فَقِيلَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي مَدْحِهِ»[2]، والمِنْوَالُ، والنَّوْلُ: خَشَبَةٌ يَلُفُّ الحَائِكُ عَلَيْهَا الثَّوْبَ[3]، فَابنُ السِّكِّيتِ قَالَ: قَالَ: «عُمِلَ عَلَى مِنْوالِه سَدًى لِعِدَّةِ أَثْوَابٍ»، أَيْ: نَسْجٌ.

فَأَبُو سَعِيدٍ أَرَادَ أَنْ يُمَثِّلَ صِنَاعَةَ الكَلَامِ بِصِنَاعَةِ الثَّوْبِ، ولِهَذَا قَالَ: «وتَقُولُ بِالمَثَلِ: هَذَا ثَوْبٌ»، أَيْ: إِذَا أَرَدْتَ تَمْثِيلَ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ فَمِثْلْهَا بِالثَّوْبِ، فَكَمَا أَنَّ الثَّوْبَ لَا يَكُونُ ثَوْبًا حَتَّى يَجْتَمِعَ فِيهِ أُمُورٌ؛ فَكَذَلِكَ الكَلَامُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ أُمُورٍ، فَنَحْنُ نَتَّفِقُ عَلَى أَنَّ خُيُوطَ الثَّوْبِ المُعْتَرِضَةَ لَا تُسَمَّى ثَوْبًا إِلَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا الخُيُوطُ المُسْتَطِيلَةُ، فَلَا يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ الثِّيَابَ تَخْتَلِفُ، فَالجَيِّدُ مِنْهَا مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مَهَارَةُ حَائِكِهِ، ورِقَّةُ سِلْكِهِ، وكَذَلِكَ الكَلَامُ لَيْسَ مُتَسَاوِيًا، فَالجَيِّدُ مِنْهُ مَا كَانَ بَلِيغَ القَائِلِ، رَقِيقَ الحَوَاشِي، ويَبْدُو لِي أَنَّ هَذَا شَيْءٌ مِنَ الِاسْتِعْرَاضِ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ إِذْ لَا تَحْتَاجُ المُنَاظَرَةُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ التَّشْبِيهَاتِ.

(١) ابن السكيت، إصلاح ا لمنطق (تحقيق محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٢٣هـ) ٢٢٤/١.

(٢) ابن قتيبة، غريب الحديث (تحقيق د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني ببغداد، ط الأولى ١٣٩٧هـ) ٣٧٥/٢.

(٣) ابن قتيبة، الجراثيم (تحقيق محمد جاسم الحميدي، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق) ٤١٨/١، ابن دريد، جمهرة اللغة (تحقيق رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت، ط الأولى ١٩٨٧م) ٩٨٩/٢، الجوهري، الصحاح (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت، ط الرابعة ١٤٠٧هـ] (نول) ١٨٣٦/٥.

«قَالَ ابنُ الفُرَاتِ: سَلْهُ يَا أَبَا سَعِيدٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ هَذَا كُلَّمَا تَوَالَى عَلَيْهِ بَانَ انْقِطَاعُهُ، وانْخَفَضَ ارْتِفَاعُهُ، فِي المَنْطِقِ الَّذِي يَنْصُرُهُ، والحَقِّ الَّذِي لَا يُبْصِرُهُ»(١).

أَلْفَاظُ الوَزِيرِ هَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مَوْقِفِ الحَكَمِ العَدْلِ، بَلْ كَانَ يَهْفُو إِلَى انْقِطَاعِ مَتَّى، وانْخِفَاضِ أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَقِدٌ ابْتِدَاءً أَنَّ المَنْطِقَ غَيْرُ حَقٍّ، فَمَا بَالُكَ بِمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الحَاشِيَةِ ونَقَلَةِ تِلْكَ المُنَاظَرَةِ؟

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يَقُولُ: «لِهَذَا عَلَيَّ دِرْهَمٌ غَيْرَ قِيرَاطٍ، ولِهَذَا الآخَرِ عَلَيَّ دِرْهَمٌ غَيرُ قِيرَاطٍ؟

قَالَ: مَا لِيَ عِلْمٌ بِهَذَا النَّمَطِ»(٢).

لَمْ يَكُنْ مَتَّى يَدَّعِي أَنَّ هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالمَنْطِقِ، ولِهَذَا لَيْسَ فِي نَفْيِهِ العِلْمَ بِهِ قَدْحٌ فِي شَخْصِهِ، ولَا خَفْضٌ فِي سَهْمِهِ مِنَ المُنَاظَرَةِ، ولَا شَكَّ أَنَّهُ يَعْجَبُ مِنْ إِيرَادِ أَبِي سَعِيدٍ لِهَذَا السُّؤَالِ النَّحْوِيِّ والحَدِيثُ عَنِ المَنْطِقِ، ولَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقَاوِمَ تَيَّارَ المَجْلِسِ، ومَسْأَلَةُ أَبِي سَعِيدٍ أَرَادَ بِهَا أَنَّ المُتَكَلِّمَ أَقَرَّ أَوَّلًا بِأَنَّ عَلَيْهِ أَقَلَّ مِنْ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتَثْنَى مِنَ الدِّرْهَمِ بَعْضَهُ، وَهُوَ القِيرَاطُ، وأَقَرَّ ثَانِيًا بِأَنَّ عَلَيْهِ دِرْهَمًا تَامًّا، لِأَنَّهُ رَفَعَ غَيْرًا، فَجَعَلَهُ مُبْتَدَأً مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى، أَوْ بَدَلًا مِنَ المُبْتَدَأِ «دِرْهَم»، تَأْكِيدًا أَنَّهُ لَيْسَ الَّذِي عَلَيْهِ قِيرَاطًا، وإِنَّمَا عَلَيْهِ دِرْهَمٌ تَامٌّ.

«قَالَ –أَيْ: أَبُو سَعِيدٍ–: لَسْتُ نَازِعًا عَنْكَ حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَ الحَاضِرِينَ أَنَّكَ صَاحِبُ مَخْرَقَةٍ وزَرَقٍ، هَاهُنَا مَا هُوَ أَخَفُّ مِنْ هَذَا، قَالَ رَجُلٌ لِصَاحِبِهِ: «بِكَمِ الثَّوْبَانِ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.

المَصْبُوغَانِ»؟ وقَالَ آخَرُ: «بِكَمْ ثَوْبَانِ مَصْبُوغَانِ»؟ وقَالَ آخَرُ: «بِكَمْ ثَوْبَانِ مَصْبُوغَيْنِ»؟ بَيِّنْ هَذِهِ المَعَانِيَ الَّتِي تَضَمَّنَهَا لَفْظَ لَفْظَ»(١).

المَخْرَقَةُ: كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ(٢)، يُرَادُ بِهَا: إِظْهَارُ الخُرْقِ؛ تَوَصُّلًا إِلَى حِيلَةٍ(٣)، أَوْ هِيَ افْتِعَالُ الكَذِبِ(٤)، والمُمَخْرِقُ: المُمَوِّهُ(٥)، أَيِ: المُعَمِّي، والزَّرَقُ: العَمَى(٦)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾، قِيلَ: أَيْ: عُمْيًا(٧)، لِأَنَ السَّوَادَ يَزْرَقُّ إِذَا ذَهَبَتْ نَوَاظِرُهُمْ(٨)، وَالرَّجُلُ الزَّرَّاقُ: الخَدَّاعُ(٩)، يَقُولُ أَبُو سَعِيدٍ: لَنْ أَدَعَكَ حَتَّى أَضَعَ أَضَعَ مَنْزِلَتَكَ فِي هَذَا المَجْلِسِ، بِأَنْ أُبَيِّنَ لِلْحَاضِرِينَ أَنَّكَ تَخْدَعُ النَّاسَ بِتَمْوِيهِ المَنْطِقِ وأَنْتَ لَا تُحْسِنُ شَيْئًا مِنْ تَرْكِيبِ الكَلَامِ، ثُمَّ أَوْرَدَ لَهُ تِلْكَ الجُمَلَ النَّحْوِيَّةَ الَّتِي يَأْتِي تَفْصِيلُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ.

«قَالَ مَتَّى: لَوْ نَثَرْتُ أَنَا –أَيْضًا– عَلَيْكَ مِنْ مَسَائِلِ المَنْطِقِ أَشْيَاءَ؛ لَكَانَ حَالُكَ كَحَالِي»(١٠).

وهَذَا جَوَابٌ مُسَدَّدٌ؛ فَإِنَّ مِنْ أُصُولِ المُنَاظَرَةِ والجَدَلِ أَلَّا يُورِدَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ مَا هُوَ خَارِجُ مَوْضُوعِ المُنَاظَرَةِ، وأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنَ الجُمَلِ؛ فَبَيَانُهَا أَنَّهُ أَرَادَ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.
(٢) الجوهري، الصحاح (خرق) ١٤٦٨/٤، المزهر ٢٤٥/١.
(٣) الزبيدي، تاج العروس (مخرق) ٣٨٠/٢٦.
(٤) السيوطي، المزهر ٢٤٥/١.
(٥) الأزهري، تهذيب اللغة (مخرق) ٢٥٨/٧، الزبيدي، تاج العروس (مخرق) ٣٨٠/٢٦.
(٦) ابن فارس، مجمل اللغة (زرق) ٤٥٠/١، الفيروزآبادي، القاموس (الزرق)/ ٩٨٨.
(٧) الأزهري، تهذيب اللغة (زرق) ٣٢٤/٨، الفيروزآبادي، القاموس (الزرق)/ ٩٨٨.
(٨) الأزهري، تهذيب اللغة (زرق) ٣٢٤/٨.
(٩) ابن سيده، المحكم (زرق) ٢٥٣/٦، ابن منظور، اللسان (زرق) ١٤٠/١٠.
(١٠) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.

بِقَوْلِهِ: «بِكَمِ الثَّوْبَانِ المَصْبُوغَانِ»؟ وقَوْلِهِ: «بِكَمْ ثَوْبَانِ مَصْبُوغَانِ»؟ أَنَّ الثَّوْبَيْنِ فِي الجُمْلَتَيْنِ مُبْتَدَأٌ، ومَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ، و«بِكَمْ» خَبَرٌ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرٍ، وأَمَّا قَوْلُهُ: «بِكَمْ ثَوْبَانِ مَصْبُوغَيْنِ»؟ فَعَلَى أَنَّ الثَّوْبَيْنِ مُبْتَدَأٌ سَوَّغَ تَنْكِيرَهُ تَأْخِيرُهُ والإِخْبَارُ عَنْهُ بِشِبْهِ الظَّرْفِ، و«مَصْبُوغَيْنِ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الثَّوْبَيْنِ فِي الخَبَرِ.

«قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَخْطَأْتَ، لِأَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ؛ أَنْظُرُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَلَاقَةٌ بِالمَعْنَى، وَصَحَّ لَفْظُهُ عَلَى العَادَةِ الجَارِيَةِ؛ أَجَبْتُ، ثُمَّ لَا أُبَالِي أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا أَوْ مُخَالِفًا، وإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِالمَعْنَى؛ رَدَدْتُهُ عَلَيْكَ[1]، وإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِاللَّفْظِ، ولَكِنْ عَلَى وَضْعٍ لَكُمْ فِي الفَسَادِ –عَلَى مَا حَشَوْتُمْ بِهِ كُتُبَكُمْ– رَدَدْتُهُ –أَيْضًا– لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِحْدَاثِ لُغَةٍ فِي لُغَةٍ مُقَرَّرَةٍ بَيْنَ أَهْلِهَا»[2].

شَطَحَ أَبُو سَعِيدٍ فِي هَذَا؛ فَإِنَّ مُرَادَ مَتَّى أَنَّهُ لَوْ سَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ مِنَ المَنْطِقِ يُفْهَمُ بِهَا القَضَايَا المَنْطِقِيَّةُ؛ لَمَا أَجَابَ، ولَيْسَ مُرَادُهُ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْ قَضَايَا عَقْلِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ حَتَّى يَقُولَ: أُجِيبُ عَنْهَا بِطَرِيقَتِي، وأَنْتُمْ تُجِيبُونَ عَنْهَا بِمَنْطِقِكُمُ الَّذِي يَظْهَرُ

(١) قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عُمَرَ آلُ زَعْتَرِيٍّ: «لَوْ كَانَتِ اللُّغَةُ كَفِيلَةً بِتَمْيِيزِ صَحِيحِ البُرْهَانِ مِنْ فَاسِدِهِ؛ لَكَانَ النَّحْوِيُّونَ أَوْلَى النَّاسِ بِمُجَابَهَةِ السُّفْسُطَائِيِّينَ و الدَّهْرِيِّينَ والفِيثَاغُورِيِّينَ والبَرَاهِمَةِ والثَّنَوِيَّةِ وغَيْرِهِمْ، ولَكِنْ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ هَذَا أَبَدًا، بَلْ رَأَيْنَا أَهْلَ الحِكْمَةِ والمَنْطِقِ والمَعْقُولَاتِ هُمْ مَنْ يَتَجَادَلُ ويَتَنَاظَرُ مَعَ هَؤُلَاءِ». مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:

http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.

فَسَادُهُ مِنْ كَوْنِهِ دَخِيلًا مِنْ لُغَةٍ أُخْرَى، وقَدْ مَرَّ شَرْحُ هَذَا الجُنُوحِ فِي تَحْرِيرِ مَوْضِعِ المُنَاظَرَةِ(١).

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«مَا وَجَدْنَا لَكُمْ إِلَّا مَا اسْتَعَرْتُمْ مِنْ لُغَةِ العَرَبِ، كَالسَّبَبِ، والآلَةِ، والسَّلْبِ، والإِيجَابِ، والمَوْضُوعِ، والمَحْمُولِ، والكَوْنِ، والفَسَادِ، والمُهْمَلِ، والمَحْصُورِ، وأَمْثِلَةٍ لَا تَنْفَعُ ولَا تُجْدِي، وَهِيَ إِلَى العِيِّ أَقْرَبُ، وفِي الفَهَاهَةِ أَذْهَبُ»(٢).

يُرِيدُ أَنَّنَا لَمْ نَجِدْ لَكُمْ مِنَ العِلْمِ بِالعَرَبِيَّةِ إِلَّا تِلْكَ الأَلْفَاظِ الَّتِي اسْتَعَرْتُمُوهَا مِنَ العَرَبِيَّةِ لِتُعَبِّرُوا بِهَا عَنْ مَنْطِقِكُمْ، مَعَ أَنَّ تَعْبِيرَكُمْ بِهَا عَنْ مَعَانِيكُمْ لَيْسَ مُوصِلًا إِلَى مَا تُرِيدُونَ تَمَامًا؛ فَإِنَّهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَقْصُودِكُمْ كَدَلَالَةِ العِيِّ عَلَى مُرَادِهِ، وقَدْ صَدَقَ أَبُو سَعِيدٍ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لَدَيْهِمْ مِنَ العِيِّ والرِّكَّةِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مُرَادَاتِهِمْ مَا لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ، فَهُمْ يُعَبِّرُونَ بِالسَّبَبِ عَنِ الخَالِقِ، مَعَ أَنَّ العَلَاقَةَ بَيْنَ هَذَا اللَّفْظِ والمَعْنَى الَّذِي أَرَادُوا مِمَّا لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ العَرَبُ؛ فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ عَرَبِيًّا يُعَبِّرُ عَنِ الخَالِقِ بِالسَّبَبِ، وإِنَّمَا السَّبَبُ فِي الأَصْلِ الحَبْلُ، وكُلُّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ(٣)، فَهُوَ إِذَنْ وَسِيلَةٌ أَوْ وَسِيطٌ بَيْنَ المُؤَثِّرِ والأَثَرِ، فَكَيْفَ يَجْعَلُونَهُ مُؤَثِّرًا والعَرَبِيَّةُ لَا تَنْصُرُ ذَلِكَ؟

---

(١) قَالَ مُحَمَّدٌ الإِحْسَايِنِيُّ: «"لَكَانَ حَالُكَ كَحَالِي" أَيْ: لَمْ تُحِرْ جَوَابًا، وَعِوَضَ أَنْ يَسْتَعِدَّ أَبُو سَعِيدٍ لِلْحِوَارِ بَادَرَهُ: "أَخْطَأْتَ" كَأَنَّمَا يُرِيدُهُ دَائِمًا أَنْ يُخْطِئَ بِدُونِ وَجْهِ حَقٍّ، وهَكَذَا لَا يَدَعُ لَهُ فُرْصَةً لِلْمُحَاوَرَةِ». مناظرة أبي سعد السيرافي النحوي ومتى بن يونس المنطقي ببغداد:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧.

(٣) الفيروزآبادي، القاموس س ب ب/٩٦.

وأَمَّا لَفْظُ «الْآلَةِ» فَلَمْ يَبْتَعِدُوا فِي اسْتِعْمَالِهِ كَثِيرًا؛ إِذِ الْآلَةُ -فِي الأَصْلِ-: «وَاحِدَةُ الْآلِ، وَالْآلَاتِ، وَهِيَ خَشَبَاتٌ تُبْنَى عَلَيْهَا الخَيْمَةُ»[1]، وَهِيَ -أَيْضًا-: «الأَدَاةُ»[2]، وقَدِ اسْتَعْمَلَهُ الفَلَاسِفَةُ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مَصْدَرِ الشَّيْءِ، كَأَنَّهُمْ رَأَوُا التَّقَارُبَ بَيْنَ الأَدَاةِ والمَصْدَرِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ[٣١٣]: «الْآلَةُ الأُولَى لِلصَّوْتِ هُوَ الْجِسْمِ»[3]، وقَالَ ابنُ سِينَا [٤٢٨]: «فَإِنَّ الْحَرَارَةَ الغَرِيزِيَّةَ آلَةٌ لِلطَّبِيعَةِ تَدْفَعُ ضَرَرَ الْحَارِّ»[4]، وقَالَ الغَزَالِيُّ[٥٠٥]: «ولَا ثَمَّ اخْتِلَافُ آلَةٍ؛ إِذْ لَا مَوْجُودَ مَعَ اللهِ فِي رُتْبَتِهِ، فَالكَلَامُ فِي حُدُوثِ الآلَةِ الأُولَى»[5]، ولَعَلَّ أَوْضَحَ مَا يُقَرِّبُ هَذَا اللَّفْظَ مِنَ العَرَبِيَّةِ تَعْبِيرُ السُّيُوطِيِّ[٩١١]: بِأَنَّهَا -فِي عُرْفِهِمْ- «الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْفَاعِلِ، والمُنْفَعِلِ عِنْدَ وُصُولِ أَثَرِهِ إِلَيْهِ»[6].

وأَمَّا السَّلْبُ فَقَدْ أَطْلَقُوهُ عَلَى النَّفْيِ[7]، وهَذَا مِمَّا لَا يَصِحُّ فِي العَرَبِيَّةِ إِلَّا عَلَى بُعْدٍ فِي التَّأْوِيلِ؛ فَإِنَّ أَصْلَ السَّلَبِ -فِيمَا يُقَالُ-: «أَخْذُ الشَّيْءِ بِخِفَّةٍ وَاخْتِطَافٍ، يُقَالُ

(١) ابن منظور، لسان العرب (دار صادر ببيروت، ط الثالثة ١٤١٤هـ) (أول) ٣٩/١١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب (دار صادر ببيروت، ط الثالثة ١٤١٤هـ) (أول) ٣٩/١١.

(٣) الرازي، أبو بكر، الحاوي في الطب (تحقيق هيثم خليفة طعيمي، الناشر دار احياء التراث العربي بلبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ) ٤٥٠/١.

(٤) ابن سينا، القانون في الطب (تحقيق محمد أمين الضناوي) ١/ ١٦١.

(٥) الغزالي، تهافت الفلاسفة (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف بالقاهرة، ط السادسة) /١٤٣-١٤٤.

(٦) السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، (تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة، الأولى، ١٤٢٤هـ)/١٣٦.

(٧) الخوارزمي، مفاتيح العلوم (تحقيق إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتاب العربي، ط الثانية)/١٧٠.

سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ سَلْبًا»[(١)]، قَالَ ابنُ فَارِسٍ: «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: فَرَسٌ سَلِيبٌ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ الطَّوِيلُ الْقَوَائِمِ، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ الْخَفِيفُ نَقْلِ الْقَوَائِمِ .. وَهَذَا أَجْوَدُ الْقَوْلَيْنِ وَأَقْيَسُهُمَا»[(٢)].

وأَمَّا لَفْظُ «الإيجَابِ» فَأَرَادُوا بِهِ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الإِثْبَاتُ؛ إِذْ جَعَلُوهُ فِي مُقَابِلِ السَّلْبِ، والثَّانِي: مَصْدَرُ أَوْجَبَ، أَيْ: حَكَمَ بِالوُجُوبِ، فَالمَحْكُومُ لَهُ بِالوُجُوبِ يُسَمَّى وَاجِبًا، وَهُوَ –عِنْدَهُمْ– مَا يُقَابِلُ المُمْكِنَ والمُحَالَ، فَيَقُولُونَ : اللهُ وَاجِبُ الوُجُودِ، أَيْ: أَنَّ وُجُودَهُ مُتَحَتِّمٌ، فَلَيْسَ مُمْكِنًا، ولَا مُحَالًا، ورُبَّمَا شَذَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ –كَابنِ سِينَا، وابنِ بَاجَهْ[(٣)]، وغَيْرِهِمَا– فَسَمَّتْ شَيْئًا مِنَ المُمْكِنِ وَاجِبًا أَزَلًا –كَالفَلَكِ الأَعْلَى– ولَكِنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ جَعَلُوا اللهَ وَاجِبَ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، وجَعَلُوا الفَلَكَ الأَعْلَى وَاجِبَ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ، مُمْكِنَ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، فَوَقَعُوا فِي التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ وَاجِبَ الوُجُودِ أَزَلًا فَلَا يُكُونُ مُمْكِنًا؛ إِذِ المُمْكِنُ مَا يَقْبَلُ الوُجُودَ والعَدَمَ، وقَدْ نَفَوْا عَنْهُ العَدَمَ حِينَ أَثْبَتُوا لَهُ الوُجُودَ أَزَلًا، وجُمْهُورُ النُّظَّارِ يَرَوْنَ أَنَّ المُمْكِنَ إِنَّمَا يَكُونُ وَاجِبَ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ عَدَمٍ، وأَمَّا المَوْجُودُ أَزَلًا فَلَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ تَأْثِيرٌ فِيهِ[(٤)].

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (سلب) ٣/٩٢.

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (سلب) ٣/٩٣.

(٣) قَالَ ابنُ بَاجَهْ: «إِنَّ الوَاجِبَ الوُجُودِ بِذَاتِهِ مَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، والوَاجِبُ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ لَا يُوجَدُ بِذَاتِهِ .. وَهُوَ بِحَسْبِ ذَاتِهِ مُعَرَّضٌ لِأَحَدِ الوَجْهَيْنِ: إِلَى وُجُودٍ، وإِلَى أَنْ لَا وُجُودَ، وهَذَا هُوَ مِنْ طَبِيعَةِ المُمْكِنِ .. والوَاجِبُ الوُجُودِ بِذَاتِهِ لَا يَكُونُ وُجُودُهُ بِغَيْرِهِ .. وكُلُّ مَا سِوَاهُ وَاجِبُ الوُجُودِ بِهِ». رسائل فلسفية/٣٣.

(٤) قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ –كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» ٩/ ٢٧٧–٢٧٨–: «لَكِنِ ابْنُ سِينَا وَمُتَّبِعُوهُ تَنَاقَضُوا، فَذَكَرُوا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ الْوُجُودَ يَنْقَسِمُ إِلَى: وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَأَنَّ الْمُمْكِنَ قَدْ يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ، يَمْتَنِعُ عَدَمُهُ، وَيَقُولُونَ: هُوَ وَاجِبٌ بِغَيْرِهِ، وَجَعَلُوا الْفَلَكَ =مِنْ هَذَا النَّوْعِ؛ فَخَرَجُوا عَنْ إجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ الَّذِينَ وَافَقُوهُمْ عَلَيْهِ فِي إثْبَاتِ شَيْءٍ مُمْكِنٍ يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ وَأَلَّا يُوجَدَ، وَأَنَّهُ مَعَ هَذَا يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا أَبَدِيًّا، مُمْتَنِعَ الْعَدَمِ، وَاجِبَ الْوُجُودِ بِغَيْرِهِ، فَإِنَّ هَذَا

مُمْتَنِعٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ»، وقَالَ (٥٩٣/١٢): «وَلِهَذَا اتَّفَقَتْ فِطَرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى إنْكَارِ ذَلِكَ، لَمْ يُنَازِعْ فِيهِ إلَّا شِرْذِمَةٌ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ، كَابْنِ سِينَا وَأَمْثَالِهِ، الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ الْمُمْكِنَ الْمَفْعُولَ قَدْ يَكُونُ قَدِيمًا وَاجِبَ الْوُجُودِ بِغَيْرِهِ، فَخَالَفُوا فِي ذَلِكَ جَمَاهِيرَ الْعُقَلَاءِ، مَعَ مُخَالَفَتِهِمْ لِسَلَفِهِمْ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ ذَلِكَ وَإِنْ قَالُوا بِقِدَمِ الْأَفْلَاكِ .. وَلَمْ يُثْبِتُوا مُمْكِنًا قَدِيمًا وَاجِبًا بِغَيْرِهِ»، وقَالَ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» ١٦٨/١: «وَإِذَا قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: هُوَ قَدِيمٌ مَخْلُوقٌ، أَوْ قَدِيمٌ مُحْدَثٌ، وَعَنَى بِالْمَخْلُوقِ وَالْمُحْدَثِ مَا يَعْنِيهِ هَؤُلَاءِ الْمُتَفَلْسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ الْمُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ بِلَفْظِ الْمُحْدَثِ أَنَّهُ مَعْلُولٌ، وَيَقُولُونَ: إنَّهُ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ مَعَ كَوْنِهِ مَعْلُولًا مُمْكِنًا يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، فَإِذَا تَصَوَّرَ الْعَقْلُ الصَّرِيحُ هَذَا الْمَذْهَبَ جَزَمَ بِتَنَاقُضِهِ، وَأَنَّ أَصْحَابَهُ جَمَعُوا بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ حَيْثُ قَدَّرُوا مَخْلُوقًا مُحْدَثًا مَعْلُولًا مَفْعُولًا مُمْكِنًا أَنْ يُوجَدَ وَأَنْ يُعْدَمَ، وَقَدَّرُوهُ مَعَ ذَلِكَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا وَاجِبَ الْوُجُودِ بِغَيْرِهِ يَمْتَنِعُ عَدَمُهُ»، وقَالَ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ العَقْلِ والنَّقْلِ» ١١٥/٩-١١٦ :«والَّذِي يُنْكِرُهُ جُمْهُورُ العُقَلَاءِ – ابنُ رُشْدٍ وغَيْرُهُ – عَلَى ابنِ سِينَا ومَنْ وَافَقَهُ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ: قَوْلُهُمْ بِأَنَّ المُمْكِنَ –الَّذِي يَقْبَلُ الوُجُودَ والعَدَمَ– قَدْ يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا، وَاجِبًا بِغَيْرِهِ، فَهَذَا مِمَّا يُنْكِرُهُ الجُمْهُورُ، وقَدْ ذَكَرَ ابنُ رُشْدٍ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ أَرِسْطُوَ ومُتَقَدِّمِي الفَلَاسِفَةِ».

وذَكَرَ أَنَّ مَا يُسَمَّى وَاجِبَ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَزَلِيًّا، قَالَ فِي «تَلْبِيسِ الجَهْمِيَّةِ» ٤٩/٢: «فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّ فِي الوُجُودِ شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مَوْجُودٌ وَاجِبُ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، والثَّانِي: مَوْجُودٌ لَا يَجِبُ وُجُودُهُ، بَلْ يَكُونُ مَوْجُودًا تَارَةً، ومَعْدُومًا أُخْرَى، فَهَذَا المَوْجُودُ إِذَا وُجِدَ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ وَاجِبُ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، بَلْ هُوَ وَاجِبُ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ»، وقَالَ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ العَقْلِ والنَّقْلِ» ١١٣/٩: «أَمَّا كَوْنُ المُمْكِنِ –الَّذِي يُمْكِنُ وُجُودُهُ وعَدَمُهُ، وَهُوَ المُحْدَثُ– يَصِيرُ وَاجِبَ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ، فَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ، ومَا أَظُنُّ ابنَ رُشْدٍ يُنَازِعُ فِي هَذَا .. بَلْ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، فَوَجَبَ وُجُودُهُ، ومَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَامْتَنَعَ وُجُودُهُ، وهَذَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الخَلْقِ».

=وقَالَ الغَزَالِيُّ فِي «مِعْيَارِ العِلْمِ»/٣٤٦: «والحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مُمْكِنٍ بِذَاتِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ بِغَيْرِهِ، فَالمُمْكِنُ إِنِ اعْتُبِرَتْ عِلَّتُهُ وقُدِّرَ وُجُودُهَا؛ كَانَ وَاجِبَ الوُجُودِ، وإِنْ قُدِّرَ عَدَمُ عِلَّتِهِ؛ كَانَ مُمْتَنِعَ الوُجُودِ، وإِنْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى عِلَّتِهِ –لَا بِاعْتِبَارِ العَدَمِ، ولَا بِاعْتِبَارِ الوُجُودِ– كَانَ لَهُ فِي ذَاتِهِ المَعْنَى الثَّالِثُ، وَهُوَ الإِمْكَانُ».

وأَمَّـا المَوْضُـوعُ والمَحْمُـولُ عِنْـدَهُمْ فَيُـرَادُ بِـالأَوَّلِ المُبْتَـدَأُ -أَوِ المُسْـنَدُ إِلَيْـهِ- وبِالثَّانِي الخَبَرُ -أَوِ المُسْنَدُ-[1] ويُعَبِّرُونَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ «المَوْضُوعَ: هُوَ الشَّـيْءُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّةِ»، و«المَحْمُولَ: هُوَ الشَّـيْءُ الْمَحْكُومُ بِـهِ فِيهَا»[2]، لِأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى المَوْضُوعِ مِنْ جِهَـةِ كَوْنِـهِ شَيْئًا وُضِـعَ لِيُبْنَـى عَلَيْـهِ الكَـلَامُ، كَمَـا أَنَّ المُبْتَدَأَ سُمِّيَ مُبْتَدَأً لِكَوْنِـهِ اسْمًا وُضِـعَ فِـي ابْتِدَاءِ الكَـلَامِ لِيَقُومَ الكَـلَامُ عَلَيْـهِ، وأَمَّا المَحْمُولُ فَإِنَّمَا اخْتَارُوا لَـهُ ذَلِكَ الِاسْمَ لِأَنَّـهُ فِـي الأَصْلِ حَدَثٌ يُحْمَلُ عَلَـى شَخْصٍ، أَيْ: يُسْنَدُ إِلَيْهِ، وفِي كِلَا الِاصْطِلَاحَيْنِ غَرَابَةٌ قَلِيلَةٌ.

وأَمَّا الكَوْنُ لَدَيْهِمْ؛ فَهُوَ انْتِقَالٌ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ، ويُعَبِّرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّـهُ: «حُصُولٌ بِـالْقُوَّةِ إِلَـى الْفِعْلِ دَفْعَـةً»[3]، وعَكْسُـهُ الفَسَادُ؛ فَإِنَّـهُ انْتِقَالٌ مِنَ الوُجُودِ إِلَـى العَدَمِ، ويُعَبِّرُونَ عَنْـهُ بِأَنَّـهُ: «زَوَالُ الصُّورَةِ عَنِ المَـادَّةِ بَعْدَ أَنْ كَانَـتْ حَاصِلَـةً»[4]، وكِلَاهُمَا قَرِيبٌ؛ فَإِنَّ الكَوْنَ فِي العَرَبِيَّةِ مَصْدَرُ «كَانَ»، وَهُوَ يُؤَدِّي المَعْنَى المُرَادَ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّمَـا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُـولَ لَـهُ كُنْ فَيَكُـونُ﴾، أَيْ: فَيُوجَدُ، والفَسَادُ يُطْلَقُ عَلَـى كُلِّ مَـا ذَهَبَ كُلُّـهُ أَوْ تَمَامُـهُ أَوْ وَظِيفَتُـهُ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الِاصْطِلَاحَ

(١) قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ، فِي «مَفَاتِيحِ العُلُومِ» (تحقيق إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتاب العربي، ط الثانية)/١٦٦: «المَوْضُوعُ: هُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ «المُبْتَدَأَ»، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِي خَبَرًا، وَهُوَ المَوْصُوفُ، والمَحْمُولُ: هُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ «خَبَرَ المُبْتَدَأِ»، وَهُوَ الصِّفَةُ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ كَاتِبٌ، فَزَيْدٌ هُوَ المَوْضُوعُ، وكَاتِبٌ هُوَ المَحْمُولُ، بِمَعْنَى الخَبَرِ».

(٢) السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، (تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة، الأولى، ١٤٢٤هـ)/١٢٠.

(٣) السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، (تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة، الأولى، ١٤٢٤هـ)/١٢١.

(٤) الجرجاني، التعريفات (تحقيق جماعة من العلماء، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤٠٣هـ)/١٦٦.

لَيْسَ كَقُرْبِ «الكَوْنِ»؛ فَإِنَّ العَرَبَ يَسْتَعْمِلُونَ بَدَلًا مِنْهُ لَفْظَ «الفَنَاءِ» فِي ذَهَابِ كَوْنِ كُلِّ شَيْءٍ، ولَفْظَ «المَوْتِ» فِي ذَهَابِ كَوْنِ الحَيِّ.

وأَمَّا المَحْصُورُ والمُهْمَلُ؛ فَيَكْشِفُهُمَا أَنْ نَدُلَّ عَلَى أَنَّ الجُمْلَةَ المَسْبُوقَةَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الشُّمُولِ، نَحْوُ: «كُلُّ نَحْوِيٍّ إِنْسَانٌ»، تُوصَفُ بِأَنَّهَا مَحْصُورَةٌ، أَيْ: مُسَوَّرَةٌ بِسُورٍ كُلِّيٍّ، وإِنْ كَانَتْ مَسْبُوقَةً بِمَا يَدُلُّ عَلَى الجُزْءِ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ نَحْوِيٌّ»، فَهِيَ المُسَوَّرَةُ بِسُورٍ جُزْئِيٍّ، وإِنْ لَمْ تَكُنْ مُسَوَّرَةً بِشَيْءٍ مِنْهُمَا، نَحْوُ: «النَّحْوِيُّ إِنْسَانٌ»؛ فَهِيَ المُهْمَلَةُ مِنَ السُّورِ، قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ[٣٨٧]: « القَضِيَّةُ المَحْصُورَةُ: هِيَ الَّتِي لَهَا سُوْرٌ»، وقَالَ: «القَضِيَّةُ المُهْمَلَةُ: الَّتِي لَا سُوْرَ لَهَا»(١)، وقَالَ السُّيُوطِيُّ: «المُهْمَلَةُ: مَا لَمْ يُبَيَّنْ فِيهَا كَمِّيَّةُ الْأَفْرَادِ، وَتَكُونُ صَالِحَةً لِلْكُلِّيَّةِ والجُزْئِيَّةِ»، ثُمَّ قَالَ: «السُّورُ: اللَّفْظُ الدَّالُ عَلَى بَيَانِ كُلِّيَّةِ أَفْرَادِ مَا عَلَيْهِ الحُكْمُ»(٢)، ولَا شَكَّ أَنَّ أَلْفَاظَ «المَحْصُورِ»، و«المُهْمَلِ»، و«المُسَوَّرِ»؛ مُغْرِقَةٌ فِي البُعْدِ عَنْ الدَّلَالَةِ اللُّغَوِيَّةِ، -المُعْجَمِيَّةِ- وهَذَا مِنْ آثَارِ ضَعْفِ النَّقَلَةِ المُتَرْجِمِينَ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، مِنْ سِرْيَانٍ وغَيْرِهِمْ.

(١) الخوارزمي، مفاتيح العلوم (تحقيق إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتاب العربي، ط الثانية) /١٧٠.

(٢) السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، (تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة، الأولى، ١٤٢٤هـ)/١٣٦.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ فِي مَنْطِقِكُمْ عَلَى نَقْصٍ ظَاهِرٍ، لِأَنَّكُمْ لَا تَفُونَ بِالكُتُبِ، ولَا هِيَ/ مَشْرُوحَةٌ، فَتَدَّعُونَ الشِّعْرَ، ولَا تَعْرِفُونَهُ، وتَذْكُرُونَ الخَطَابَةَ، وأَنْتُمْ عَنْهَا فِي مُنْقَطَعِ التُّرَابِ»(١).

يُرِيدُ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ المَنَاطِقَةَ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ مَنْطِقِهِمْ؛ لِأَنَّ كُتُبَهُمْ غَيْرُ مَشْرُوحَةٍ؛ وذَلِكَ أَنَّ أَوْضَحَ شُرُوحِ كُتُبِ أَرِسْطُوَ كَانَتْ بَعْدَ السِّيرَافِيِّ، فَقَدْ ظَهَرَتْ بَعْدَ مُنْتَصَفِ القَرْنِ السَّادِسِ عَلَى يَدَيْ الشَّارِحِ ابنِ رُشْدٍ[٥٩٥هـ]، وقَدْ حَاكَمَهُمْ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى مَا قَرَّرُوهُ فِي فَنِّهِمْ مِنَ الشِعْرِ والخَطَابَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُمْ يَخُوضُونَ فِيهِمَا ادِّعَاءً؛ إِذْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ الشِّعْرِ والخَطَابَةِ شَيْءٌ، وقَدْ صَدَقَ فِي خُلُوِّهِمْ مِنْ مَعْنَاهُمَا، لَكِنَّهُ لَمْ يُصِبْ إِذْ نَسَبَ إِلَيْهِمْ ادِّعَاءَهُمَا؛ فَإِنَّ كِتَابَيْ «الخَطَابَةِ»(=رِيطُورِيقَا)، و«الشِّعْرِ»(=بُوِيطِيقَا)، لَمْ يُؤَلِّفْهُمَا أَرِسْطُو، وإِنَّمَا أَدْخَلَهُمَا فِي مَنْطِقِ أَرِسْطُوَ شُرَّاحُ المَدْرَسَةِ الإِسْكَنْدَرِيَّةِ –وعَلَى رَأْسِهِمْ سِمْبِلِقْيُوسُ، وأَمِنْيُوسُ– عَلَى مَا مَرَّ شَرْحُهُ، ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَدْخَلُوهُمَا فِي المَنْطِقِ لَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُمَا يَشْرَحَانِ أُصُولَ الشِّعْرِ والخَطَابَةِ، وإِنَّمَا مِنْ جِهَةِ صِدْقِ قَضَايَاهُمَا، فَإِذَا كَانَ القِيَاسُ البُرْهَانِيُّ يَعْتَمِدُ المُقَدِّمَاتِ اليَقِينِيَّةَ، والقِيَاسُ الجَدَلِيُّ يَعْتَمِدُ المُقَدِّمَاتِ المُسَلَّمَةَ –كَالمَشْهُورَاتِ والمَقْبُولَاتِ– والقِيَاسُ السُّفْسُطَائِيُّ يَعْتَمِدُ المُقَدِّمَاتِ الوَهْمِيَّةَ والمُشَبِّهَةَ؛ فَإِنَّ القِيَاسَ الخَطَابِيَّ يَعْتَمِدُ المُقَدِّمَاتِ المَظْنُونَةَ –كَمَا يَفْعَلُ الخُطَبَاءُ– والقِيَاسَ الشِّعْرِيَّ يَعْتَمِدُ المُقَدِّمَاتِ المُتَخَيَّلَةَ –كَمَا يَفْعَلُ الشُّعَرَاءُ–.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وقَدْ سَمِعْتُ قَائِلَكُمْ يَقُولُ: الحَاجَةُ مَاسَّةٌ إِلَى كِتَابِ البُرْهَانِ، فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ؛ فَلِمَ قَطَعَ الزَّمَانَ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الكُتُبِ؟ وإِنْ كَانَتِ الحَاجَةُ قَدْ مَسَّتْ إِلَى مَا قَبْلَ البُرْهَانِ؛

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٧-٩٨.

فَهِيَ –أَيْضًا– مَاسَّةٌ إِلَى مَا بَعْدَ البُرْهَانِ، وإِلَّا فَلِمَ صُنِّفَ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، ويُسْتَغْنَى عَنْهُ؟ هَذَا كُلُّهُ تَخْلِيطٌ، وزَرَقٌ، وتَهْوِيلٌ، ورَعْدٌ، وبَرْقٌ، وإِنَّمَا بِوُدِّكُمٍ أَنْ تَشْغَلُوا جَاهِلًا، وتَسْتَذِلُّوا عَزِيزًا»(١).

كَلَامُ أَبِي سَعِيدٍ لَهُ احْتِمَالَانِ:

الِاحْتِمَالُ الأَوَّلُ : أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ المَنْطِقِ يَلْتَمِسُ الوُقُوفَ عَلَى كِتَابِ «البُرْهَانِ» لِأَرِسْطُوَ؛ لِمَسِيسِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَأَبُو سَعِيدٍ يَسْخَرُ مِنْ هَذَا القَائِلِ؛ لأنه إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ حَقًّا؛ فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ القَوْمَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنْهُ خَبَرٌ، فَحَدِيثُهُمْ عَنِ البُرْهَانِ فِيمَا غَبَرَ تَخْلِيطٌ، لَمْ يَسْتَنِدُوا فِيهِ إِلَى قَوْلِ إِمَامِهِمْ أَرِسْطُوَ، وإِنَّمَا وَقَفُوا عَلَى كُتُبٍ لَا تَحْكِي حَقِيقَةَ المَنْطِقِ، فَضَيَّعُوا أَعْمَارَهُمْ فِيمَا لَمْ يَثِقُوا بِهِ، وإِنِ ادَّعَوْا أَنَّ أَعْمَارَهُمْ لَمْ تَضِعْ سُدًى؛ لِأَنَّ الحَاجَةَ مَاسَّةٌ إِلَى تِلْكَ الكُتُبِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ هُنَاكَ كُتُبًا أُلِّفَتْ بَعْدَ كُتُبِ أَرِسْطُوَ فِي هَذَا الفَنِّ، فَلِمَ يُغْفِلُونَهَا وَهِيَ لَمْ تُؤَلَّفْ إِلَّا لِغَرَضٍ يَخْدِمُ الفَنَّ؟ فَهُمْ لَيْسَ لَهُمْ مِمَّا ادَّعَوْا وَاقِعٌ، وإِنَّمَا يَسْتَمِيلُونَ بِهِ أَهْلَ الجَهْلِ، ويَتَطَاوَلُونَ بِهِ عَلَى أَهْلِ العِلْمِ.

الِاحْتِمَالُ الثَّانِي : أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ المَنْطِقِ قَرَّرُوا أَنَّ أَهَمَّ مَا فِي المَنْطِقِ هُوَ كِتَابُ «البُرْهَانِ»، فَأَبُو سَعِيدٍ يُنَاقِشُهُمْ: بِأَنَّكُمْ إِنْ جَعَلْتُمْ كِتَابَ «البُرْهَانِ» أَهَمَّ كُتُبِ المَنْطِقِ؛ فَقَدْ أَمْضَيْتُمْ أَعْمَارَكُمْ فِي كُتُبِ المَنْطِقِ الأُخْرَى الَّتِي تَسْبِقُهُ –وهِيَ: المَقُولَاتُ(=قَاطِغُورِيَاسُ)، والعِبَارَةُ (=بَارِي أَرْمِنْيَاسُ)، والتَّحْلِيلَاتُ الأُولَى (=أَنَالُوطِيقَا الأُولَى)– دُونَ فَائِدَةٍ، وإِنْ قُلْتُمْ: لَا، بَلْ لَا غِنَى عَنْ تِلْكَ الكُتُبِ؛ لِأَنَّهَا أَدَوَاتٌ لِلْقِيَاسِ البُرْهَانِيِّ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تُوضَعْ عَبَثًا؛ قِيلَ: فَيَلْزَمُ أَنَّ مَا بَعْدَ «البُرْهَانِ» مِنَ الكُتُبِ، وهِيَ: الجَدَلُ (=طُوبِيقَا)، والسَّفْسَطَةُ (=سُفْسِيطِيقَا)، والخَطَابَةُ(=رِيطُورِيقَا)، والشِّعْرُ (=بُوِيطِيقَا)– مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا أَيْضًا؛ وإِلَّا لَكَانَ تَأْلِيفُهَا عَبَثًا، وحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُكُمْ: «إِنَّ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

أَهَمَّ تِلْكَ الكُتُبِ البُرْهَانُ» كَذِبًا، وتَهْوِيلًا، ورَعْدًا، وبَرْقًا، يُرَادُ بِهِ جَذْبُ الجَاهِلِ، والتَّكْدِيرُ عَلَى العَالِمِ.

وعَلَى كِلَا الِاحْتِمَالَيْنِ لَا قِيمَةَ لِتِلْكَ المُنَاقَشَةِ فِي المُنَاظَرَةِ؛ فَإِنَّ مُنْتَهَى الأَمْرِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ القَائِلَ جَاهِلٌ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى سَائِرِ المَنَاطِقَةِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وغَايَتُكُمْ أَنْ تُهَوِّلُوا بِالجِنْسِ، والنَّوْعِ، والخَاصَّةِ، والفَصْلِ، والعَرَضِ، والشَّخْصِ»[1].

الأَلْفَاظُ الخَمْسَةُ الأُوَلُ تُسَمَّى «الكُلِّيَّاتِ الخَمْسَ»، وعَلَيْهَا يَقُومُ تَفْصِيلُ الحَدِّ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ، وأَمَّا «الشَّخْصُ»، فَلَيْسَ مِنْهَا، وإِنَّمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ النَّوْعِ، وأَبُو سَعِيدٍ يَرَى أَنَّهُمْ يُهَوِّلُونَ بِتِلْكَ الأَلْفَاظِ، وهَذَا فِي الحَقِيقَةِ يَكُونُ تَهْوِيلًا عِنْدَ مَنِ اسْتَغْنَى عَنْهَا؛ ولَيْسَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ سَوَاءً، فَلَوِ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي لَفْظِ «كَيْفَ» فِي قَوْلِنَا: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» هَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: مُبْتَدَأٌ؛ لِأَنَّهُ قَدِ ابْتُدِئَ بِهِ الكَلَامُ، ومَا سُمِّيَ المُبْتَدَأُ مُبْتَدَأً إِلَّا لِكَوْنِهِ يُبْتَدَأُ بِهِ، وقَالَ الآخَرُ: بَلْ هُوَ خَبَرٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ المَعْنَى المَسْؤُولَ عَنْهُ، وَهُوَ المُسْنَدُ؛ لَاحْتَاجَا إِلَى حَدٍّ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، فَيُقَالُ لِهَذَا: مَا حَدُّ المُبْتَدَأِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ؟ ويُقَالُ لِلْآخَرِ: مَا حَدُّ المُسْنَدِ عِنْدَهُمْ؟ وإِنَّمَا احْتَاجَ أَرِسْطُو إِلَى الحَدِّ لِلْوُقُوفِ أَمَامِ أَتْبَاعِ الشُّكَّاكِ السُّفْسُطَائِيِّينَ[2]، الَّذِينَ يَجْعَلُونَ الحَقَائِقَ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

(٢) بعد تغلب الديموقراطية على الارستقراطية في اليونان، وانهيار حكم الكنيسة؛ تحرر غالب الشعب من العادات والتقاليد، والأخلاقيات، فوجدت جماعات من الناس الحرية في أن يطوفوا بالناس ويعلموهم فن النجاح في الحياة، والجدل، والخطابة، وقد اختلف المؤلفون في توصيف غرضهم، فقيل: لم يكونوا صادقين، وإنما كانوا يقصدون تحصيل الأجور، وقيل: إنما قصدوا تأصيل الانحلال، وقيل: كانوا يهدفون إلى جعل الفلسفة مطية للتلاعب بالألفاظ تلاعبا يجعل للرجل القدرة على تأييد القول ونقيضه على السواء، والمنقول عن =أفلاطون وأرسطو

نِسْبِيَّـــةً، مِـنْ أَمْثَـالِ «بْرُوتَـاغُورَاسَ»[٤١٠ق.م]، و«جُورْجِيَـاسَ»[٣٩٠ ق . م]، وخَلَصُـوا إِلَـى عَـدَمِ إِثْبَاتِ الحَقَائِقِ(١)، وإِلَـى أَنَّ الإِنْسَـانَ هُـوَ مِعْيَارُ الأَشْيَاءِ(٢)، وإِلَى أَنَّ المَوْجُودَ غَيرُ مَعْرُوفٍ(٣)، فَالحَقَائِقُ الَّتِي يَحْتَكِمُ إِلَيْهَا النَّاسُ قَدْ تَدَمَّرَتْ بِفِعْلِ

أن انصرافهم إلى تعليم فن النجاح في الحياة أدى إلى التهاون في القيم العليا، ولم يكن لفظ سفسطائي مشتملا على ذم، بل يراد به الحكيم، أو الأستاذ، وإنما اكتسب الذم من جراء هجوم أفلاطون وأرسطو على فكر هؤلاء الأساتذة، فصار اللفظ فيما بعد يراد به المغالطة، وهذا انحراف في الدلالة اللغوية، قال وولتر ستيس: « إذا كانت المشكلة المطروحة في المرحلة الأولى من الفلسفة هي أصل العالم، وتفسير الوجود، وصيرورة الطبيعة؛ فإن المرحلة الثانية للفلسفة تبدأ بالسفسطائيين بطرح مشكلة وضع الإنسان في الكون، لقد كانت آراء الفلاسفة الأول في كليتها كونية، أما آراء السفسطائيين فهي إنسانية تماما، وفي أواخر هذه المرحلة الثانية يتجمع هذان الخطابان الفكريان، ويخصب كل منهما الآخر »، وعلى الرغم من هذا السوء في هذه الحركة الفلسفية فقد وصف هيغل عصرهم بأنه « عصر التنوير . ينظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة/٢٦٧، تاريخ الفلسفة اليونانية/٧٧، موسوعة الفلاسفة/٢٦.

(١) قال وولتر ستيس: « إن الحقيقة الموضوعية هي شيء له وجود خاص به، مستقل عني، ولا يهم ما أفكر فيه، أو ما تفكر فيه أنت، لا يهم ما أريده أو ما تريده أنت، فالحقيقة هي على نحو ما هي عليه، وعلينا أن نتطابق مع الحقيقة، والحقيقة لا تتطابق مع اهتماماتنا أو رغباتنا أو انطباعاتنا الشخصية، إن تعاليم بروتاغوراس ترقى من الناحية العملية إلى إنكار هذا، وماتقصده هذه التعاليم هو أنه لاتوجد حقيقة موضوعية، ولاتوجد حقيقة مستقلة عن الذات الفردية ». تاريخ الفلسفة اليونانية /٨٢.

(٢) قال بروتاغوراس: إن الإنسان هو معيار كل الأشياء، أي: أن الحقيقة نسبية، راجعة إلى إحساسات وانطباعات كل إنسان، فما يبدو حقا بالنسبة لي، فهو حق، وما يبدو حقا بالنسبة لك، فهو حق بالنسبة لك، فلا يوجد حقيقة موضوعية، وإنما الحقائق نسبية. تاريخ الفلسفة اليونانية/٨١، مدخل لقراءة الفكر الفلسفي/٧١.

(٣) قال جورجياس: إنه لا يوجد شيء، وإذا وجد شيء، فلا يمكن معرفته، وإذا أمكن معرفته فلا يمكن نقل معرفته إلى الآخرين. تاريخ الفلسفة اليونانية/٨٣ – ٨٤.

هَؤُلَاءِ[١]، وكَانُوا خَرَجُوا زَمَنَ سُقْرَاطَ[٣٩٩ ق . م]، فَلَمَّا وَجَدَ سُقْرَاطُ أَنَّ رَأْيَهُمْ يَهْدِمُ العِلْمَ والأَخْلاقَ[٢]؛ ويَجْعَلُ الفَضَائِلَ نِسْبِيَّةً، خَشِيَ اخْتِلاطَ القِيَمِ[٣]، فَأَقَامَ فَلْسَفَتَهُ عَلَى ثَلاثَةِ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ القِيَمَ لَهَا حَقَائِقُ لا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ الأَزْمَانِ أَوِ الأَحْوَالِ أَوِ الأَشْخَاصِ[٤].

---

(١) وولتر ستيس: « ومن الواضح الآن أن الاتجاه الكلي لهذه التعاليم السفسطائية هو اتجاه مدمر، ومعاد للجميع، إنه مدمر للدين، والأخلاقيات، وأسس الدولة، وكل المؤسسات القائمة .. ومثل هذه العصور لها خصائص معينة، فهي تأتي – كقاعدة عامة – عقب حقبة من الفكر البناء ... وهكذا يصبح الفكر الذي كان بناء في الأول مدمرا، وهو متغلغل وسط الناس ». تاريخ الفلسفة اليونانية/٨٥.

(٢) قال ويل ديورانت: « فالسفسطائيون قد دمروا الإيمان ... بآلهة الأولمب ... وبالشريعة الأخلاقية التي اعتَمَدَتْ ... في قبولها وتصديقها على الخوف ». قصة الفلسفة (ترجمة الشيباني)/٤٧.

(٣) وقد اقتفى أفلاطون شيخه سقراط في التشنيع عليهم، قال الدكتور مصطفى النشار: ولما كان الإنسان الفرد – أي لدى السفسطائيين – يقيم الخير والشر تبعا لما ينفعه أو يضره فقد وحدوا ... بين الفضيلة والمنفعة، فما يعود علي بالنفع هو خير بالنسبة لي، وما يعود علي بالضرر فهو شر بالنسبة لي، وهكذا لم يعد هناك معيار موضوعي لقياس الحقيقة أو لقياس الفضيلة عند السوفسطائيين، بل أصبحت كلها تعود إلى ما يراه الإنسان وما يعود عليه بالنفع أو بالضرر، وقد هاجم كل من سقراط وأفلاطون هذه الآراء السفسطائية، واتهموا السفسطائيين بأفظع أنواع التهم، حيث رفضا قولهم بنسبية المعرفة والفضيلة، وأكدا على أن الفضيلة مطلقة لا نسبية .. ». مدخل لقراءة الفكر الفلسفي/٧٢.

(٤) وولتر ستيس: « إذن هذه هي نظرية المعرفة التي عرضها سقراط، يقول إن المعرفة ليست هي إحساسات الفرد التي تعني أن كل فرد يستطيع أن يعين الحقيقة كما يريد، المعرفة تعني المعرفة بالأشياء كما هي على نحو موضوعي في استقلال عن الفرد، ومثل هذه المعرفة هي معرفة بمفاهيم الأشياء »، قال: « وهكذا تتأسس الحقيقة لا على أنها مجرد مظهر ذاتي، بل

الثَّانِي: أَنَّ القِيَمَ أَوِ المَفَاهِيمَ لا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِهَا بِـ «حُدُودٍ»، وهِيَ «المُعَرِّفَاتُ»، فَكُلُّ شَيْءٍ لا بُدَّ أَنْ يُحَدَّ بِحَدٍّ جَامِعٍ مَانِعٍ(١).

الثَّالِثُ: أَنَّ حَاجَتَنَا إِلَى الأَخْلاقِ أَقْوَى مِنْ حَاجَتِنَا إِلَى عُلُومِ الطَّبِيعَةِ.

وبِهَذَا وَقَفَ أَمَامَ أُولَئِكَ السُّفْسُطَائِيِّينَ(٢)، ثُمَّ جَاءَ أَرِسْطُو، وكَانَ يَنْوِي أَنْ يُؤَلِّفَ فِي «العُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ »، و«العُلُومِ الإِلَهِيَّةِ»، و«التَّعَالِيمِ»، فَاحْتَاجَ إِلى أَنْ يُؤَسِّسَ لِهَذِهِ العُلُومِ، لَكِنْ لَا قِوَامَ لِعِلْمٍ إِلَّا بِمُسَلَّمَاتٍ، والشُّكَّاكُ يَنْفُونَ كُلَّ المُسَلَّمَاتِ، فَتَلَقَّفَ مَنْهَجَ سُقْرَاطَ، وقَالَ: «نَحْنُ نَدِينُ لِسُقْرَاطَ بِأَمْرَينِ»، وذَكَرَ مِنْهُمَا «وَضْعَ الحُدُودِ»(٣).

فَلَيْسَ الأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفَهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنَ التَّهْوِيلِ، فَالحُدُودُ –وهِيَ المُعَرِّفَاتُ، أَوِ الحَدُّ الشَّارِحِ– تَقْطَعُ قَوْلَ المُغَالِطِ؛ لِأَنَّهُمُ اشْتَرَطُوا فِي الحَدِّ أَنْ يَكُونَ مُطَّرِدًا مُنْعَكِسًا، أَيْ: جَامِعًا مَانِعًا، كَقَوْلِكَ : النَّحْوُ: «عِلْمٌ، لُغَوِيٌّ، يَتَنَاوَلُ التَّرْكِيبَ»، فَلَفْظُ «عِلْمٍ» جَامِعٌ لِكُلِّ أَفْرَادِ المُعَرَّفِ، فَإِنَّ كُلَّ مَسَائِلِ النَّحْوِ تُسَمَّى عِلْمًا، لَكِنَّهُ أَدْخَلَ – أَيْضًا– كُلَّ عُلُومِ الدُّنْيَا، ولَفْظُ «لُغَوِيٍّ»، أَخْرَجَ كُلَّ العُلُومِ مَا عَدَا اللُّغَوِيَّةِ، فَدَخَلَتْ عُلُومُ النَّحْوِ، والتَّصْرِيفِ، واللِّسَانِيَاتِ، وقَيْدُ «يَتَنَاوَلُ التَّرْكِيبَ» مُخْرِجٌ كُلَّ مَا عَدَا المُعَرَّفِ، فَالِاطِّرَادُ: أَنْ يَصْدُقَ التَّعْرِيفُ عَلَى كُلِّ أَفْرَادِ المُعَرَّفِ، والِانْعِكَاسُ: أَلَّا يَدْخُلَ

كحقيقة موضوعية مستقلة عن الإحساسات، والأهواء، وإرادة الفرد ». تاريخ الفلسفة اليونانية/١٠١، ١٠٥.

(١) وولتر: « وكان عمل سقراط هو تأسيس المعرفة على العقل، ومن ثم يستعيد للحقيقة موضوعيتها، وبإيجاز: فإن نظرية سقراط يمكن تلخيصها بالقول: إنه عَلِمَ أن كل معرفة هي معرفة من خلال المفاهيم ... ونحن نُكَوِّنُ هذه الأفكار العامة بأن ندرج فيها جميع الصفات التي تشترك فيها فئة الأشياء، ونستبعد منها جميع الصفات التي توجد في بعض الأشياء، ولا توجد في البعض الآخر ». ينظر تاريخ الفلسفة اليونانية/٩٩.

(٢) وولتر، تاريخ الفلسفة اليونانية/٩٠، ٩٨–٩٩.

(٣) بدوي، عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة١/٥٧٧.

مَعَهُ غَيْرُهُ، وسُمِّيَ انْعِكَاسًا لِأَنَّ لَكَ أَنْ تَعْكِسَ التَّعْرِيفَ، فَتَقُولُ : «كُلُّ عِلْمٍ، لُغَوِيٌّ، يَتَنَاوَلُ التَّرْكِيبَ: نَحْوٌ».

ثُمَّ إِنَّهُمْ سَمَّوْا مَا كَانَ مِنَ الحَدِّ مُطَّرِدًا مُنْعَكِسًا «الحَدَّ التَّامَّ»، وفَرَقُوهُ عَمَّا يُسَمَّى «حَدًّا نَاقِصًا»، أَوْ مَا لَا يُسَمَّى حَدًّا، بِأُمُورٍ تَقُومُ عَلَى تِلْكَ الكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ، فَإِذَا عَرَّفْتَ الإِنْسَانَ: بِأَنَّهُ «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»؛ فَلَفْظُ «حَيَوَانٍ» يُقَالُ لَهُ: «جِنْسٌ»؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الإِنْسَانَ والفَرَسَ وغَيْرَهُمَا، ولَفْظُ «نَاطِقٍ» فَصْلٌ قَرِيبٌ، أَيْ : أَنَّهُ يَفْصِلُ الإِنْسَانَ عَنِ الفَرَسِ ونَحْوِهِ، وكِلَاهُمَا كُلِّيٌّ، أَيْ: أَنَّهُ يَشْمَلُ كُلَّ أَجْزَاءِ المُعَرَّفِ، وكِلَاهُمَا ذَاتِيٌّ؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ تَتَكَوَّنُ ذَاتُهُ مِنْ شَيْئَيْنِ: الحَيَوَانِيَّةِ والنَّاطِقِيَّةِ، وذَاتَ الفَرَسِ تَتَكَوَّنُ مِنَ الحَيَوَانِيَّةِ والصَّاهِلِيَّةِ، فَهُمَا إِذَنْ مُشْتَرَكَانِ فِي جُزْءِ المَاهِيَّةِ، وَهِيَ الحَيَوَانِيَّةِ، ويَفْتَرِقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الآخَرِ بِالجُزْءِ الآخَرِ مِنَ المَاهِيَّةِ، فَالجُزْءُ الَّذِي يَشْتَرِكَانِ فِيهِ يُسَمَّى جُزْءًا مُشْتَرَكًا، والجُزْءُ الَّذِي يَخْتَلِفَانِ فِيهِ يُسَمَّى مُمَيِّزًا، وإِنَّمَا سُمِّيَ فَصْلًا قَرِيبًا لِأَنَّهُ مُقَابِلٌ لِلْفَصْلِ البَعِيدِ، كَقَوْلِكَ –فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ–: إِنَّهُ حَيَوَانٌ نَامٍ، أَوْ: حَيَوَانٌ مَائِتٌ[1]، فَإِنَّ هَذَا بَعِيدٌ، رُبَّمَا يُدْخِلُ غَيْرَهُ فِي الحَدِّ.

فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي المُعَرَّفِ الجِنْسُ والفَصْلُ القَرِيبُ، كَانَ مَا يَجْتَمِعَانِ فِيهِ نَوْعًا، فَـ«إِنْسَانٌ» جَمَعَ الحَيَوَانِيَّةَ والنَّاطِقِيَّةَ، فَهُوَ إِذَنْ نَوْعٌ لِلْحَيَوَانِ، و«الفَرَسُ» جَمَعَ الحَيَوَانِيَّةَ والصَّاهِلِيَّةَ، فَهُوَ إِذَنْ نَوْعٌ لِلْحَيَوَانِ، والنَّوْعُ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ إِلَى مَا فَوْقَهُ –كَمَا فِي المِثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ– فَهُوَ نَوْعٌ إِضَافِيٌّ، وإِنْ نَظَرْتَ فِيهِ إِلَى مَا تَحْتَهُ؛ فَهُوَ نَوْعٌ

(١) أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَمْنَعُ لَفْظَ «مَائِتٍ»؛ لِأَنَّ لِلْمَادَّةِ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وهِيَ مَيِّتٌ، ومُسْتَنَدُهُمْ فِي هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أَرَادَ المُتَكَلِّمُ التَّعْبِيرَ عَنْ صِفَةٍ عَارِضَةٍ جَازَ لَهُ بِنَاءُ اسْمِ الفَاعِلِ، وإِنْ كَانَ ثَمَّةَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، ولِهَذَا جَاءَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾، مَعَ أَنَّهُمْ مَنَعُوا حَاذِرًا؛ لِوُجُودِ حَذِرٍ، فَخَالَفَهُمُ القُرْآنُ؛ لِأَنَّ فِرْعَوْنَ لَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالحَذَرِ؛ فَإِنَّ ا لحَذَرَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الخَائِفِ، ولَكِنْ لَمَّا بَلَغَ الأَمْرُ مَبْلَغَهُ جَوَّزَ أَنْ يَتَّصِفَ بِالحَذَرِ العَارِضِ، وأَدْخَلَ مَعَهُ كُلَّ النَّاسِ، فَقَالَ: ﴿لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾.

حَقِيقِيٌّ؛ فَإِنَّ لَفْظَ «إِنْسَانٍ» -وقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الحَيَوَانِيَّةِ والنَّاطِقِيَّةِ- نَوْعٌ حَقِيقِيٌّ لِزَيْدٍ وعَمْرٍو، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ زَيْدٍ وعَمْرٍو يُسَمَّى «شَخْصًا».

وإِذَا عَرَّفْتَ الإِنْسَانَ: بِأَنَّهُ «حَيَوَانٌ ضَاحِكٌ»؛ فَقَدْ عَرَّفْتَهُ بِالجِنْسِ والخَاصَّةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «ضَاحِكٍ» يُسَمَّى «خَاصَّةً»؛ لِكَوْنِهِ عَرَضًا خَاصًّا، فَإِنَّهُ يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ ولَا يَعْرِضُ لِغَيْرِهِ.

وإِذَا عَرَّفْتَهُ: بِأَنَّهُ «حَيَوَانٌ مَاشٍ»؛ فَقَدْ عَرَّفْتَهُ بِالجِنْسِ والعَرَضِ العَامِّ؛ لِأَنَّ «المَاشِيَ» يُوصَفُ بِهِ الإِنْسَانُ وغَيْرُهُ مِنَ الحَيَوَانِ.

فَظَهَرَ بِهَذَا مَعْنَى «الكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ» الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا عِنْدَ القِيَاسِ، وتُسَمَّى مَادَّةَ القِيَاسِ؛ لِكَوْنِهَا تَحُدُّ مَا يُرَادُ قِيَاسُهُ، لَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الكُلِّيَّاتِ الثَّلَاثَ الأُوَلَ ذَاتِيَّةً، ورُبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهَا بِأَنَّهَا مُقَوِّمَةٌ لِلذَّاتِ، وجَعَلُوا الأَخِيرَيْنِ -وَهُمَا الخَاصَّةُ والعَرَضُ العَامُّ- عَرَضِيَّيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا وَصْفَانِ يَعْرِضَانِ لِلذَّاتِ.

فَالتَّعْرِيفُ بِالجِنْسِ القَرِيبِ والفَصْلِ القَرِيبِ -كَقَوْلِكَ : فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ: هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ- يَجْعَلُ التَّعْرِيفَ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ «حَدًّا تَامًّا»، وَهُوَ الحَدُّ المُرَادُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ لَدَى المَنَاطِقَةِ، والتَّعْرِيفُ بِالجِنْسِ البَعِيدِ والفَصْلِ القَرِيبِ -كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ الجِسْمُ النَّاطِقُ- يَجْعَلُهُ «حَدًّا نَاقِصًا»؛ لِأَنَّ الكَمَالَ أَنْ تَأْتِيَ بِالجِنْسِ القَرِيبِ، والتَّعْرِيفُ بِالجِنْسِ القَرِيبِ والخَاصَّةِ -كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ- يَجْعَلُهُ «رَسْمًا تَامًّا»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَدًّا يُفْهِمُ المَحْدُودَ، وإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ المَحْدُودَاتِ، والتَّعْرِيفُ بِالجِنْسِ البَعِيدِ والخَاصَّةِ -كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ الجِسْمُ الضَّاحِكُ- يَجْعَلُهُ «رَسْمًا نَاقِصًا»؛ لِأَنَّ الجِسْمَ أَبْعَدُ مِنَ الحَيَوَانِ، والتَّعْرِيفُ بِالمُرَادِفِ -كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ الآدَمِيُّ- يَجْعَلُهُ «حَدًّا لَفْظِيًّا» أَيْ: لُغَوِيًّا، ولَيْسَ حَدًّا مَنْطِقِيًّا.

وأَهْلُ المَنْطِقِ يَرَوْنَ أَنَّ الحَدَّ الحَقِيقِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالذَّاتِيَّاتِ دُونَ العَرَضِيَّاتِ، أَيْ : أَنَّهُ يَكُونُ بِالجِنْسِ والفَصْلِ، أَوْ بِالنَّوْعِ الحَقِيقِيِّ والفَصْلِ، والفَرْقُ بَيْنَ الجِنْسِ والنَّوْعِ الحَقِيقِيِّ أَنَّ كِلَيْهِمَا جِنْسٌ، لَكِنَّ لَفْظَ الجِنْسِ يُرَادُ بِهِ أَشْيَاءُ تَتَّفِقُ فِي بَعْضِ المَاهِيَّةِ، وأَمَّا النَّوْعُ فَيُرَادُ بِهِ أَشْيَاءُ تَتَّفِقُ فِي كَمَالِ المَاهِيَّةِ، فَإِنَّ زَيْدًا وعَمْرًا مُتَّفِقَانِ فِي كَمَالِ المَاهِيَّةِ، وأَمَّا الحَدُّ القَائِمُ عَلَى ذَاتِيٍّ وعَرَضِيٍّ، كَالَّذِي يَقُومُ عَلَى الجِنْسِ والخَاصَّةِ؛ فَلَا يُعَدُّ لَدَيْهِمْ حَدًّا، وقَدْ نَازَعَهُمْ فِي ذَلِكَ الرُّوَاقِيُّونَ(١)، وجَمَاعَةٌ مِنَ الإِسْلَامِيِّينَ، فَقَدْ نَازَعَهُمْ -أَيْضًا- ابنُ تَيْمِيَّةَ، ونَقَلَ عَنِ المُتَكَلِّمِينَ نَوْعًا مِنَ النِّزَاعِ لَهُمْ(٢).

(١) قَالَتِ الدُّكْتُورَةُ عَفَافُ الغمريُّ، فِي كِتَابِهَا «المَنْطِق عِنْدَ ابنِ تَيْمِيَّةَ» (الناشر دار قباء بالقاهرة ٢٠٠١م)/٧١: «وقَدْ عَبَّرَ الرُّوَاقِيُّونَ قَدِيمًا -عَمَّا يَذْهَبُ إِلَيهِ ابنُ تَيْمِيَّةَ فِي هَذِهِ الحُجَّةِ- حِينَ اعْتَرَضُوا [لَعَلَّهَا: أَعْرَضُوا] عَنِ الحَدِّ التَّامِّ لِصُعُوبَتِهِ، وعَمِدُوا إِلَى التَّعْرِيفِ النَّاقِصِ أَوِ الرَّسْمِ المُؤَلَّفِ مِنْ خَوَاصِّ الشَّيْءِ، ومِنْ ثَمَّ أَصْبَحَ تَعْرِيفُ الأَشْيَاءِ عِنْدَهُمْ بِذِكْرِ الأُمُورِ الَّتِي تَخُصُّهَا، وإِحْصَاءِ الفُرُوقِ الَّتِي تُمَيِّزُهَا مِنْ غَيْرِهَا، فَيَرَى كْرُوسْبُوسُ -مَثَلًا- أَنَّ التَّعْرِيفَ عِنْدَهُمْ لُغَوِيًّا [كَذَا، وصَوَابُهُ: لُغَوِيٌّ] بَعْدَ أَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مِيتَافِيزِيقِيًّا».

(٢) قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ -فِي رَدِّهِ عَلَى الغَزَالِيِّ- فِي «الرَّدِّ عَلَى المَنْطِقِيِّينَ» ١/٢٢-٢٣: «مَا ذَكَرَهُ مِنْ صُعُوبَةِ الحَدِّ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرَهَا حَقٌّ لَوْ كَانَ المَقْصُودُ بِالحَدِّ تَصْوِيرَ المَحْدُودِ -كَمَا يَدَّعُونَهُ- وكَانَ ذَلِكَ مُمْكِنًا، لَكِنَّ مَا ذَكَرُوهُ فِي الحَدِّ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْصُلَ بِمُجَرَّدِ الحَدِّ تَصَوُّرُ المَحْدُودِ، ومَا ذَكَرُوهُ مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ المُقَوِّمَةِ -الدَّاخِلَةِ فِي المَاهِيَّةِ- والصِّفَاتِ الخَارِجَةِ اللَّازِمَةِ؛ أَمْرٌ بَاطِلٌ، لَا حَقِيقَةَ لَهُ، ومَا أَوْجَبُوهُ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَتَيْنِ فِي الحُدُودِ هُوَ مِمَّا يَحْظُرُهُ المُتَكَلِّمُونَ، فَيَمْتَنِعُونَ مِنْهُ فِي الحَدِّ، والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا وَاجِبٌ، ولَا مَحْظُورٌ -كَمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ- وكُلُّ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الحُدُودِ فَإِنَّمَا يُفِيدُ التَّمْيِيزَ، وإِذَا كَانَ لَا يَحْصُلُ بِالحَدِّ إِلَّا التَّمْيِيزُ؛ فَالتَّمْيِيزُ قَدْ يَحْصُلُ بِالفَصْلِ والخَاصَّةِ، فَعُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ المُتَكَلِّمِينَ أَسَدُّ فِي تَحْصِيلِ المَقْصُودِ الصَّحِيحِ بِالحُدُودِ».

وهَذِهِ الحُدُودُ يَسْتَغْنِي عَنْهَا مَنْ صَفَا ذِهْنُهُ، وكَمُلَتْ لَدَيْهِ المَلَكَةُ، وأَنْصَفَ؛ لِأَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى مَا تَتَّفِقُ عَلَيْهِ عُقُولُ المُنْصِفِينَ، ولَكِنَّ النَّاسَ لَيْسُوا عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، ولِهَذَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ المَنْطِقِ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي هَذَا الفَنِّ: لَا يُقْبَلُ القِيَاسُ إِلَّا مِمَّنْ عَرَفَ تِلْكَ الكُلِّيَّاتِ الخَمْسَ، وإِنَّمَا جَعَلُوهَا مُسْتَنَدًا لَهُمْ أَمَامَ مَنْ لَا يُقِرُّ بِالمُسَلَّمَاتِ، فَلَا مَذَمَّةَ عَلَى مَنْ أَخَذَ بِتِلْكَ التَّفَاصِيلِ لِلْحُدُودِ، ولَا نَقْصَ فِيمَنْ قَدِرَ ذِهْنُهُ عَلَى نَتَائِجِهَا دُونَ تَعْوِيلٍ عَلَيْهَا.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وتَقُولُوا[1]: الهَلِيَّةُ، والأَيْنِيَّةُ، والمَاهِيَّةُ، والكَيْفِيَّةُ، والكَمِّيَّةُ، والذَّاتِيَّةُ، والعَرَضِيَّةُ، والجَوْهَرِيَّةُ، والهُيُولِيَّةُ، والصُّورِيَّةُ، والأَيْسِيَّةُ، واللَّيْسِيَّةُ، والنَّفْسِيَّةُ»[2].

فَأَمَّا الذَّاتِيَّةُ، والعَرَضِيَّةُ؛ فَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُمَا، وأَمَّا الهَلِيَّةُ -بِتَخْفِيفِ اللَّامِ وتَثْقِيلِهَا- فَهِيَ النِسْبَةُ إِلَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ «هَلْ»، «قَالَ الخَلِيلُ لِأَبِي الدُّقَيْشِ: هَلْ لَكَ فِي الرُّطَبِ؟ قَالَ: أَشَدُّ «هلْ» وأَوْحَاهُ، فَخَفَّفَ»، قَالَ: «وبَعْضٌ يَقُولُ: أَشَدُّ الهَلِّ، وأَوْحَاهُ، وكُلُّ حَرْفِ أَدَاةٍ إِذَا جَعَلْتَ فِيهِ أَلِفًا ولَامًا صَارَ اسْمًا، فَقُوِّيَ وثُقِّلَ، وإِذَا جَاءَتِ الحُرُوفُ اللَّيِّنَةُ فِي كَلِمَةٍ، نَحْوُ «لَوْ» وأَشْبَاهِهَا؛ ثُقِّلَتْ»[3]، قَالَ ابنُ سِيدَهْ: «فَجَعَلَهُ اسْمًا -كَمَا تَرَى- وعَرَّفَهُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَزَادَ فِي الِاحْتِيَاطِ بِأَنْ شَدَّدَهُ غَيْرَ مُضْطَرٍّ، لِتَكْتَمِلَ لَهُ عِدَّةُ حُرُوفِ الْأُصُولِ، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ»[4].

---

(١) هَذَا الفِعْلُ مَعْطُوفٌ عَلَى الفِعْلِ «تُهَوِّلُوا» فِي قَوْلِهِ: «وغَايَتُكُمْ أَنْ تُهَوِّلُوا».

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

(٣) الخليل، العين (هل) ٣/ ٣٥٢، ورِوَايَةُ الفَارَابِيِّ[٣٥٠] فِي «مُعْجَمِ دِيوَانِ الأَدَبِ» ٣/١٠، والجوهري[٣٩٣] فِي «الصِّحَاحِ» (هلل)٥/١٨٥٣ «هَلْ لَكَ فِي ثَرِيدَةٍ كَأَنَّ وَدَكَهَا عُيُونُ الضَيَّاوِنِ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ الهَلِّ»، ورِوَايَةُ ابنِ سِيدَهْ[٤٥٨] فِي «المُحْكَمِ» (هل) ٤/١٠٤: «هَلْ لَكَ فِي زُبْدٍ وتَمْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو الدُّقَيْشِ: أَشَدُّ الهَلِّ، وَأَوْحَاهُ».

(٤) ابن سيده، المحكم (هل) ٤/١٠٤.

ولَيْسَ «الهَلِيَّةُ» مِنَ اصْطِلَاحِ أَهْلِ المَنْطِقِ المُتَقَدِّمِينَ، وإِنَّمَا يَذْكُرُهُ المُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَهْلِ القَرْنِ الرَّابِعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ النِّسْبَةِ بَيْنَ المَوْضُوعِ والمَحْمُولِ(=المُبْتَدَأِ والخَبَرِ)، قَالَ فِي «دُسْتُورِ العُلَمَاءِ»: «مَطْلَبُ «هَلْ»: التَّصْدِيقُ بِثُبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوضُوعِ، والمَقُولَاتُ التِّسْعُ، تَقَعُ مَحْمُولَاتٍ عَلَى الْمَوْضُوعِ بِحَمْلِ «ذُو»، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِكَلِمَةِ «هَلْ»؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ مَكَانَ «كَيْفَ زَيْدٌ؟»: «هَلْ زَيْدٌ ذُو سَوَادٍ أَوْ ذُو بَيَاضٍ؟»، وَمَكَانَ «مَتَى زَيْدٌ؟»[1]: «هَلْ زَيْدٌ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَو فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ؟»، وعَلى هَذَا الْقِيَاسِ، فَرَجَعَ جَمِيعُ المَطَالِبِ إِلَى مَطْلَبِ «هَلْ»..»(٢)، ثُمَّ اسْتَثْنَى «مَا»، و«لِمَ»؛ فَقَالَ: «وَكَلِمَةُ «مَا» سُؤَالٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ، أَيْ: تَحْصِيلُ تَصَوُّرِ الْمَاهِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ، فَكَلِمَةُ «هَلْ» لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُؤَدِّيَةً لِمَطْلَبِ «مَا»، وَكَلِمَةُ «لِمَ» سُؤَالٌ عَنِ الْعِلَّةِ، وَالْعِلَّةُ لَا تَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى الْمَعْلُولِ بِحَمْلٍ، فَيَكُونُ مَطْلَبُ «مَا» ومَطْلَبُ «لِمَ» أَصْلَيْنِ، غَيْرَ مُنْدَرِجَيْنِ فِي مَطْلَبِ «هَلْ»، فَيَكُونَانِ – أَيْضًا – مِنْ أُمَّهَاتِ المَطَالِبِ، كَمَطْلَبِ «هَلْ»..»[3].

والمَاهِيَّةُ والجَوْهَرِيَّةُ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وخُصُوصٌ؛ فَكُلُّ جَوْهَرٍ مَاهِيَّةٌ، ولَيْسَ كُلُّ مَاهِيَّةٍ جَوْهَرًا؛ إِذِ «المَاهِيَّةُ –عِنْدَ المَنْطِقِيِّينَ– بِمَعْنَى: مَا بِهِ يُجَابُ عَنِ السُّؤَالِ بِـ «مَا هُوَ؟»، و –عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ والحُكَمَاءِ– بِمَعْنَى: مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ»[4]، أَيْ: أَنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى الأَمْرِ المُتَعَقَّلِ، قَالَ الجُرْجَانِيُّ: «والأَمْرُ المُتَعَقَّلُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقُولٌ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» يُسَمَّى «مَاهِيَّةً»، ومِنْ حَيْثُ ثُبُوتُهُ فِي الخَارِجِ، يُسَمَّى «حَقِيقَةً»،

(١) لَا يُبَالِي أَهْلُ المَنْطِقِ أَنْ يُخْبِرُوا عَنِ الجُثَّةِ بِزَمَانٍ.
(٢) نكري، عبد النبي، دستور العلماء ١/١٢٦-١٢٧.
(٣) نكري، عبد النبي، دستور العلماء ١/١٢٦-١٢٧.
(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٤٢٣-١٤٢٤

ومِنْ حَيْثُ امْتِيَازُهُ عَنِ الأَغْيَارِ «هُوِيَّةً»، ومِنْ حَيْثُ حَمْلُ اللَّوَازِمِ لَهُ «ذَاتًا»، ومِنْ حَيْثُ يُسْتَنْبَطُ مِنَ اللَّفْظِ «مَدْلُولًا»، ومِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَحَلُّ الحَوَادِثِ «جَوْهَرًا»..»[1].

وإِنَّمَا قِيلَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى «مَا هُوَ؟» «مَاهِيَّةٌ»: لِأَنَّهُمْ أَلْحَقُوا يَاءَ النِسْبَةِ بِـ«مَا هُوَ»، فَقَالُوا: «مَاهُوِيٌّ»، ثُمَّ حَذَفُوا إِحْدَى اليَاءَيْنِ لِلتَّخْفِيفِ، وأَدْغَمُوا الوَاوَ فِي الأُخْرَى، كَمَا فَعَلُوا فِي «مَرْمِيٍّ»، وكَسَرُوا الهَاءَ لِمُنَاسَبَةِ اليَاءِ، وأَلْحَقُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ، وتُسَمَّى هُنَا تَاءَ النَّقْلِ مِنَ الوَصْفِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ[2]، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَلْحَقُوا يَاءَ النِسْبَةِ بِـ«مَا هُوَ» حَذَفُوا الوَاوَ، وكَسَرُوا الهَاءَ، وأَلْحَقُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ[3]، أَوْ لِأَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى «مَا» فَقَطْ، فَجَاؤُوا بِالهَمْزَةِ؛ إِذْ أَرَادُوا لَفْظَهُ، فَقَالُوا: مَائِيَّةٌ، ثُمَّ قُلِبَتْ هَمْزَتُهُ هَاءً؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ قُرْبِ المَخْرَجِ، لِئَلَّا يَشْتَبِهَ بِالمَصْدَرِ المَأْخُوذِ مِنْ لَفْظِ «مَا»، كَمَا يُقَالُ فِي إِيَّاكَ: هِيَّاكَ»[4].

والأَيْنِيَّةُ: نِسْبَةٌ إِلَى «أَيْنَ» فِي السُّؤَالِ عَنِ المَكَانِ[5]، والكَيْفِيَّةُ: نِسْبَةٌ إِلَى «كَيْفَ» فِي السُّؤَالِ عَنِ الهَيْئَاتِ(=الصِّفَاتِ والأَحْوَالِ)[6]، والكَمِّيَّةُ: نِسْبَةٌ إِلَى «كَمْ» فِي السُّؤَالِ عَنِ العَدَدِ[1].

---

(١) الجرجاني، التعريفات/١٩٥.

(٢) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٢٣/٢.

(٣) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٢٣/٢.

(٤) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٢٣/٢، التعريفات/١٩٥.

(٥) قَالَ الجُرْجَانِيُّ فِي «التَّعْرِيفَاتِ»/٤١-عَنِ الأَيْنِ-: « الأَيْنُ: هُوَ حَالَةٌ تَعْرِضُ لِلشَّيْءِ بِسَبَبِ حُصُولِهِ فِي المَكَانِ»، وقَالَ -عَنِ الأَيْنِيَّةِ-: «الحَرَكَةُ فِي الأَيْنِ: هِيَ حَرَكَةُ الجِسْمِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وتُسَمَّى نُقْلَةً»، وقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «مُعْجَمِ مَقَالِيدِ العُلُومِ»/٧١: «الأَيْنُ: هُوَ الْحُصُول فِي الْمَكَانِ».

(٦) قَالَ أَبُو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ فِي «مِعْيَارِ العِلْمِ»/٣١٩: «القَوْلُ فِي «الكَيْفِيَّةِ»، والمَعْنِيُّ بِهَا: الهَيْئَاتُ الهَيْئَاتُ الَّتِي بِهَا يُجَابُ عَنْ سُؤَالِ السَّائِلِ عَنْ آحَادِ الأَشْخَاصِ إِذَا قَالَ: «كَيْفَ هُوَ؟»..»،

وهَذِهِ المُصْطَلَحَاتُ الأَرْبَعَةُ: «الأَيْنِيَّةُ والكَيْفِيَّةُ، والكَمِّيَّةُ، والجَوْهَرِيَّةُ» تُسَمَّى «المَقُولَاتِ»، وهِيَ أَرْبَعٌ مِنْ عَشْرٍ، وذَلِكَ أَنَّ أَرِسْطُوَ انْطَلَقَ فِي المَنْطِقِ مِنْ ذَلِكَ الجَدَلِ بَيْنَ سُقْرَاطَ وأَفْلَاطُونَ؛ فَإِنَّ الجَدَلَ كَانَ أَوَّلَ مَا كَتَبَهُ فِي المَنْطِقِ، فَرَأَى أَنَّ الجَدَلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الإِثْبَاتِ والنَّفْيِ، فَوَضَعَ لَهُ كِتَابَ «العِبَارَةِ»، لِشَرْحِ ذَلِكَ وعَلَاقَتِهِ بِالزَّمَانِ والمَكَانِ والحَالِ، والعَدَدِ، وغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المَقُولَاتِ الَّتِي حَدَّهَا بِعَشْرٍ، وسَمَّاهَا «الأَجْنَاسَ العَالِيَةَ»، وعَبَّرَ عَنْهَا بِأَلْفَاظِ الجَوْهَرِ(=الذَّاتِ)، والكَمِّ(=العَدَدِ، والمِقْدَارِ، والمِسَاحَةِ)، والكَيْفِ(=الطُّعُومِ، والأَلْوَانِ، والصِّفَاتِ الدَّائِمَةِ –أَيْ: المُشَبَّهَةِ– والعَارِضَةِ –أَيِ: الأَحْوَالِ)، والإِضَافَةِ(=النَّسْبَةِ العَارِضَةِ كَالأُبُوَّةِ، والبُنُوَّةِ)، والأَيْنِ(=المَكَانِ)، والمَتَى(=الزَّمَانِ)، والوَضْعِ(=الفِعْلِ العَارِضِ، كَالقِيَامِ والقُعُودِ)، والمِلْكِ(=الِاتِّصَافِ بِشَيْءٍ خَارِجٍ، كَالتَّعَمُّمِ، والتَّسَلُّحِ)، والفِعْلِ(=التَّأْثِيرِ فِي الغَيْرِ، كَالتَّسْخِينِ)، والِانْفِعَالِ(=التَّأَثُّرِ بِالغَيْرِ، كَالتَّسَخُّنِ)[٢]، فَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ تِلْكَ القَضَايَا النَّحْوِيَّةِ لَا مِنْ جِهَةِ صَوْغِهَا، أَوْ شَرَائِطِهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُقَرِّرُهُ أَهْلُ النَّحْوِ، وإِنَّمَا مِنْ جِهَةِ حَمْلِ المَقُولَاتِ عَلَيْهَا.

وقَالَ المَنَاوِيُّ فِي «التَّوْقِيفِ عَلَى مُهِمَّاتِ التَّعَارِيفِ»/٢٨٦: «الكَيْفِيَّةُ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى «كَيْفَ»، وهِيَ مَعْرِفَةُ الحَالِ؛ لِأَنَّ «كَيْفَ» سُؤَالٌ عَنِ الحَالِ»، وقَالَ الكَفَوِيُّ فِي «الكُلِّيَّاتِ/٧٥٢: «وَفِي »التَّبْصِرَةِ»: الْكَيْفِيَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ الهَيْئَاتِ، والصُّوَرِ، وَالْأَحْوَالِ».

(١) قَالَ التَّهَانَوِيُّ فِي «كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الفُنُونِ» ١٤٢٣/٢: «والكَمِّيَّةُ: اسْمُ لِمَا يُجَابُ بِهِ عَنِ السُّؤَالِ بِـ«كَمْ»، حَصَلَ بِإِلْحَاقِ يَاءِ النِّسْبَةِ والتَّاءِ بِلَفْظِ «كَمْ»، وتَشْدِيدِ «كَمِّ» حِينَ إِرَادَةِ لَفْظِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ قَانُونُ إِرَادَةِ نَفْسِ اللَّفْظِ بِالثُّنَائِيِّ الصَّحِيحِ».

(٢) ينظر: أرسطو، المنطق(بدوي)/٣٥-٦٢، د. أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها/ ٢٥٢-٢٥٣، عبد الكريم الأثري، تسهيل المنطق/٢٨-٣١.

والهُيُولِيَّةُ، والصُّورِيَّةُ: مُتَقَابِلَتَانِ نِسْبِيًّا، فَالأُولَى مَنْسُوبَةٌ إِلَى الهُيُولَى، ويُرَادُ بِهَا المَادَّةُ القَابِلَةُ لِلصُّورَةِ المُعَيَّنَةِ(١)، والأُخْرَى مَنْسُوبَةٌ إِلَى الصُّورَةِ، ويُرَادُ بِهَا الشَّكْلُ الَّذِي تَكُونُ عَلَيْهِ الهُيُولَى، ومَتَى تَشَكَّلَتِ الهُيُولَى زَالَ عَنْهَا اسْمُ الهُيُولَى، قَالَ أَبُو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ -عَنْ بُخَارِ المَاءِ-: «فَالمَادَّةُ -وَهِيَ الهُيُولَى- بَاقِيَةٌ فِي الهَوَاءِ، وهِيَ المَادَّةُ الَّتِي كَانَتْ لِصُورَةِ المَاءِ، وإِنَّمَا خَلَعَتِ الهُيُولَى صُورَةَ المَائِيَّةِ، ولَبِسَتْ صُورَةَ الهَوَائِيَّةِ»(٢)، وقَالَ -عَنْ جُرْمِ السَّمَاءِ-: «إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ صُورَةٍ وهُيُولَى، وهَكَذَا كُلُّ جِسْمٍ عِنْدَهُمْ فَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَبْدَأٍ؛ إِذِ الصُّورَةُ تُخَالِفُ الهُيُولَى»(٣)، وقَالَ: «فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الهُيُولَى والصُّورَةِ، وإِنْ كَانَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ دُونَ الآخَرِ، فَهُمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ بِالحَدِّ والحَقِيقَةِ، يَحْصُلُ بِمَجْمُوعِهِمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، هُوَ الجِسْمُ»(٤).

وأَمَّا الأَيْسِيَّةُ واللَّيْسِيَّةُ؛ فَالنِّسْبَةُ إِلَى «أَيْسَ»(٥)، و «لَا أَيْسَ»، فَالمَعْنَى اللُّغَوِيُّ لِلْأَوَّلِ: «الكَوْنُ»، والمَعْنَى اللُّغَوِيُّ لِلثَّانِي «عَدَمُ الْكَوْنِ»، ويُعَبِّرُ عَنْهُ الفَلَاسِفَةُ بِـ«اللَّاكَوْنَ»، وكِلَاهُمَا مِنْ «لَيْسَ»، «ذَكَرَ الْخَلِيلُ أَنْ أَصْلَهَا «لَا أَيْسَ»؛ لِأَنَ

(١) قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «مُعْجَمِ مَقَالِيدِ العُلُومِ»/١٣١: «الهُيُولَى: الْقَابِلُ لِلصُّورَةِ الْمُعَيَّنَةِ».
(٢) الغزالي، تهافت الفلاسفة/ ١٣١.
(٣) الغزالي، تهافت الفلاسفة/ ١٥٠.
(٤) الغزالي، تهافت الفلاسفة/ ١٦٣.
(٥) بِفَتْحَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ سَاكِنٌ الوَسَطِ، لَكِنَّهُ أُمِيتَ، قَالَ الْخَلِيلُ -فِي «العَيْنِ» (أيس) ٣٣٠/٧: «أَيْسَ كَلِمَةٌ قَدْ أُمِيتَتْ»، قَالَ: «إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: ائْتِنِي بِهِ مِنْ حَيْثُ أَيْسَ وَلَيْسَ، لَمْ يُسْتَعْمَلْ «أَيْسَ» إِلَّا فِي هَذَا فَقَطْ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا كَمَعْنَى «مِنْ حَيْثُ هُوَ» فِي حَالِ الْكَيْنُونَةِ وَالْوُجْدِ وَالْجِدَةِ»، وفِي «تَاجِ العَرُوسِ» (ليس) ٤٩٢/١٦: «أَو مَعْنَاهُ: مِنْ حَيْثُ لَا وُجْدَ، أَوْ أَيْسَ، أَيْ" مَوْجُودٌ، وَلَا أَيْسَ، أَيْ: لَا مَوْجُودٌ، فَخَفَّفُوا».

«أَيْسَ»: مَوْجُودٌ، وَ «لَا أَيْسَ»: مَعْدُومٌ، فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: لَيْسَ»[1]، بِأَنْ «طُرِحَتِ الْهمزَةُ، وأُلْزِقَتْ اللَّامُ بِالْيَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ائْتِنِي مِنْ حَيْثُ أَيْسَ ولَيْسَ، وَمَعْنَاهُ: مِنْ حَيْثُ هُوَ وَلَا هُوَ»[2]، وقَدْ اتَّخَذَ الفَلَاسِفَةُ العَرَبُ هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا هُوَ مِنَ الدَّرْسِ الكَوْنِيِّ، ومَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَالأَيْسِيَّةُ –عِنْدَهُمْ فِي تَعْبِيرِ «لَالَانَدْ»– «عِلْمُ الأَيْسِ(=الكَوْنِ ككَوْنٍ)، بَابٌ مِنَ أَبوَابِ الفَلْسَفَةِ، يَنْظُرُ –عَقْلًا– فِي الكَوْنِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَوْنٌ، حَسْبَ تَعْبِيرِ أَرِسْطُوَ»، قَالَ: «بِمَا أَنَّ لِلْكَائِنَاتِ الرُّوحِيَّةِ والمَادِّيَّةِ بَعْضَ الخَوَاصِّ العَامَّةِ، مِثْلَ الوُجُودِ، الإِمْكَانِ، الدَّيْمُومَةِ؛ فَإِنَّ فَحْصَ هَذِهِ الخَوَاصِّ يُشَكِّلُ أَوَّلًا هَذَا الفَرْعَ الفَلْسَفِيَّ الَّذِي تَسْتَعِيرُ مِنْهُ الفُرُوعُ الأُخْرَى كُلُّهَا بَعْضًا مِنْ مَبَادِئِهَا، إِنَّهَا الأَيْسِيَّةُ، (أَوْ عِلْمُ الكَوْنِ=الكَائِنِ)، أَوْ ميتَافِيزِيقَا عَامَّةٌ»[3]، وكَانَ الكِنْدِيُّ قَدْ «فَرَّقَ بَيْنَ الأَيْسِ (=الكَوْنِ)، واللَّيْسِ (=اللَّاكَوْنِ)» [4]، وقَدْ قَالُوا: «الإِبْدَاعُ: إِيجَادُ الأَيْسِ عَنِ اللَّيْسِ»[5]، ورُبَّمَا قَالُوا: «الْجَعْلُ الْبَسِيطُ والإِبْدَاعِيُّ.. إِخْرَاجُ نَفْسِ الْمَاهِيَّةِ الْمَاهِيَّةِ مِنَ اللَّيْسِ إِلَى الأَيْسِ»[6]، و«جَعْلُ الشَّيْءِ وإِخْرَاجُهُ مِنَ اللَّيْسِ إِلَى الأَيْسِ هُوَ جَعْلُهُ مَوْجُودًا»[7].

وأَمَّا النَّفْسِيَّةُ؛ فَهِيَ مَذْهَبٌ لِلفَلَاسِفَةِ يُقَرِّرُونَ بِهِ لِلأَفْلَاكِ نُفُوسًا، فَإِنَّهُمْ حِينَ يَتَنَاوَلُونَ خَلْقَ السَّمَوَاتِ يَمْتَطُونَ نَظَرِيَّةَ الفَيْضِ، ويَجْعَلُونَ أَوَّلَ الفُيُوضِ الفَلَكَ

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة (سلي) ٨٦١/٢.
(٢) الأزهري، تهذيب اللغة (ليس) ٥١/١٣.
(٣) لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية (تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ط الثانية ٢٠٠١م) ٩١١/٢.
(٤) خليل أحمد خليل، موسوعة لالاند الفلسفية (الحاشية) ٩١١/٢.
(٥) الكفوي، الكليات/٢٩.
(٦) نكري، عبد النبي، دستور العلماء ٢٧٨/١.
(٧) نكري، عبد النبي، دستور العلماء ٢٧٧/١.

الأَعْلَى، وعَنْهُ يَفِيضُ العَقْلُ الأَوَّلُ، ويَفِيضُ عَنِ الأَوَّلِ عَقْلٌ ثَانٍ، وعَنِ الثَّانِي ثَالِثٌ، ويَتَسَلْسَلُ الأَمْرُ إِلَى تِسْعَةِ عُقُولٍ، وكُلُّ عَقْلٍ مِنْهَا يَفِيضُ عَنْهُ جُرْمُ سَمَاءٍ، ونَفْسٌ لِتِلْكَ السَّمَاءِ[1]، وهَذِهِ النُّفُوسُ –فِي اعْتِقَادِهِمْ– لَيْسَتْ كَالنُّفُوسِ البَهِيمِيَّةِ، بَلِ النَّفْسُ مِنْ هَذِهِ النُّفُوسِ جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ عَنِ المَادَّةِ، مُقَارِنَةٌ لِلْأَفْلَاكِ فِي أَفْعَالِهَا[2]، وأَمَّا الإِنْسَانُ فَلَدَيْهِ نَفْسٌ كَهَذِهِ، لَكِنَّهَا تُسَمَّى النَّفْسَ النَّاطِقَةَ[3]، ونَفْسٌ حَيَوَانِيَّةٌ غَيْرُ مُتَجَرِّدَةٍ مِنَ المَادَّةِ، وهِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالشَّهَوَاتِ، وأَمَّا البَهَائِمُ فَلَيْسَ لَدَيْهَا إِلَّا النَّفْسُ الحَيَوَانِيَّةُ[4]،وبَقِيَ مِنَ النُّفُوسِ النَّفْسُ النَّبَاتِيَّةُ، وهِيَ كَالحَيَوَانِيَّةِ فِي كَوْنِهَا مَادِّيَّةً،

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون/١٧١٥-١٧١٦.

(٢) قَالَ التَّهَانَوِيُّ فِي «كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الفُنُونِ»/١٧١٥: «اعْلَمْ أَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ النَّفْسَ الفَلَكِيَّةَ مُجَرَّدَةٌ عَنِ المَادَّةِ وتَوَابِعِهَا، مُدْرِكَةٌ لِلْكُلِّيَّاتِ والجُزْئِيَّاتِ المُجَرَّدَةِ، وقَالُوا: حَرَكَاتُ الأَفْلَاكِ إِرَادِيَّةٌ، وكُلُّ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ الحَرَكَةُ الجُزْئِيَّةُ الإِرَادِيَّةُ؛ فَيَرْتَسِمُ فِيهِ الصَّغِيرُ والكَبِيرُ».

(٣) قَالَ الجُرْجَانِيُّ فِي «التَّعْرِيفَاتِ»/٢٤٤: «النَّفْسُ النَّاطِقَةُ: هِيَ الجَوْهَرُ المُجَرَّدُ عَنِ المَادَّةِ فِي ذَوَاتِهَا، مُقَارِنَةٌ لَهَا فِي أَفْعَالِهَا، وكَذَا النُّفُوسُ الفَلَكِيَّةُ»، وفِي «دُسْتُورِ العُلَمَاءِ»/١٨٦: الْجَوْهَرُ: الأَصْلُ: وَفِي عُرْفِ الْحُكَمَاءِ: هُوَ الْمَوْجُودُ لَا فِي مَوْضُوعٍ .. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَالًّا وَلَا مَحَلًّا فَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا؛ فَهُوَ الْجِسْم الطبيعيُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَعَلقًا بِالأَجْسَامِ تَعَلُّقَ التَّدْبِيرِ وَالتَّصَرُّفِ؛ فَهُوَ النَّفْسُ الإِنْسَانِيَّةُ أَو الفَلَكِيَّةُ»، وقال/٢٨٩: « وَلَكِنْ نَقْرَعُ سَمْعَكَ بِمَا قَالَ الْحَكِيمُ صَدْرَا فِي «شَرْحِ هِدَايَةِ الْحِكْمَةِ» –فِي تَمْهِيدٍ–: فَصْلٌ أَنَّ الْقُوَّةَ المُحَرِّكَةَ لِلْفَلَكِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُجَرَّدَةً عَنِ الْمَادَّةِ الخ.. كَمَا أَثْبَتَ كَوْنَ الْفَلَكِ حَيَوَانًا مُتَحَرِّكًا =بِالإِرَادَةِ؛ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْفَلَكَ إِنْسَانٌ كَبِيرٌ، بِمَعْنَى أَنَّ مَبْدَأَ حَرَكَتِهِ لَيْسَ قُوَّةً حَيَوَانِيَّةً مُنْطَبِعَةً، بَلْ نَفْسًا مُجَرَّدَةً عَنِ الْمَادَّةِ، ذَاتَ إِرَادَةٍ كُلِيَّةٍ، لَا يَكُونُ تَعَلُّقُهَا بِجُرْمِ الْفَلَكِ تَعَلُّقَ الِانْطِبَاعِ، بَلْ تَعَلُّقَ التَّدْبِيرِ وَالتَّصَرُّفِ، كتَعَلُّقِ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ بِبَدَنِ الْإِنْسَانِ».

(٤) قَالَ الكَفَوِيُّ فِي «الكُلِّيَاتِ»/٨٩٩: «وَعِنْدَ الفَلَاسِفَةِ: لَيْسَ لِلْحَيَوَانِ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ، أَيِ: المُدْرِكَةُ».

وإِنَّمَا يُطْلَقُ اسْمُ «النَّفْسِ» عَلَى المُتَجَرِّدَةِ مِنَ المَادَّةِ وغَيْرِ المُتَجَرِّدَةِ مِنْهَا بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ[1].

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ثُمَ تَتَطَاوَلُونَ، فَتَقُولُونُ: جِئْنَا بِالسِّحْرِ فِي قَوْلِنَا: لَا (أ) فِي شَيْءٍ مِنْ (ب)، و (ج) فِي بَعْضِ (ب)؛ فَلَا (أ) فِي بَعْضِ (ج)، و (أ) لَا فِي كُلِّ (ب)، و (ج) فِي كُلِّ (ب)؛ فَإِذَنْ: لَا (أ) فِي كُلِّ (ج)» [2].

هَذَانِ قِيَاسَانِ مَنْطِقِيَّانِ، مُخْتَلِفَانِ، وقَبْلَ بَيَانِ مَا يَفْتَرِقَانِ بِهِ أَذْكُرُ مِثَالًا لَهُمَا تَمْهِيدًا، وذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ إِبْطَالَ دَعْوَى مَنْ قَالَ: «إِنَّ الحَالَ يَصِحُّ رَفْعُهَا»: فَإِنَّكَ تَقُولُ بِالقِيَاسِ الأَوَّلِ: لَا يَكُونُ الاسْمُ المَرْفُوعُ(=أ) فِي شَيْءٍ مِنْ الفَضْلَةِ(=ب)، والحَالُ(=ج) بَعْضُ الفَضْلَةِ(=ب)، فَإِذَنْ لَا يَكُونُ الاسْمُ المَرْفُوعُ(=أ) حَالًا(=ج)، وتَقُولُ بِالقِيَاسِ الثَّانِي: الاسْمُ المَرْفُوعُ(أ) لَا يَكُونُ فَضْلَةً(ب)، والحَالُ(ج) فَضْلَةٌ(أ)، فَإِذَنْ لَا يَكُونُ الاسْمُ المَرْفُوعُ(أ) حَالًا(ج).

والفَرْقُ بَيْنَ القِيَاسَيْنِ: أَنَّ الأَوَّلَ بَدَأَ بِجُمْلَةٍ مَنْفِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ، ويُسَمُّونَهَا «قَضِيَّةً سَالِبَةً كُلِّيَّةً»، وأَمَّا الثَّانِي فَبَدَأَ بِجُمْلَةٍ مَنْفِيَّةٍ غَيْرِ مَصْحُوبَةٍ بِسُورٍ –أَيْ: بِـ«كُلٍّ» أَوْ «بَعْضٍ»– ويُسَمُّونَهَا «قَضِيَّةً سَالِبَةً مُهْمَلَةً».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«هَذَا بِطَرِيقِ الخَلْفِ، وهَذَا بِطَرِيقِ الِاخْتِصَاصِ»[3].

ولَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الأَقْيِسَةِ أَوْ طُرُقِ القِيَاسِ يُسَمَّى بِالِاخْتِصَاصِ، فَلَعَلَّ اللَّفْظَ تَحَرَّفَ عَنْ «الِافْتِرَاضِ»، فَإِنَّهُ طَرِيقٌ مَعْرُوفٌ لَدَيْهِمْ يَبِينُ بِهِ إِنْتَاجُ بَعْضِ أَشْكَالِ

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٧١٣/٢.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

القِيَاسِ لَدَيْهِمْ[١]، قَالَ ابنُ رُشْدٍ[٥٩٥]: «وتَبَيَّنَ -أَيْضًا- أَنَّ القِيَاسَاتِ فِي هَذَا الشَّكْلِ غَيْرُ كَامِلَةٍ، وأَنَّ مِنْهَا مَا يَبِينُ بِالِانْعِكَاسِ والِافْتِرَاضِ والخُلْفِ، ومِنْهَا مَا يَبِينُ بِالِافْتِرَاضِ والخُلْفِ»[٢].

ولَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا أَبُو سَعِيدٍ يَعُودُ إِلَى طَرِيقِ الخُلْفِ -بِفَتْحِ الخَاءِ وضَمِّهَا[٣]- وذَلِكَ أَنَّ طَرِيقَ الخُلْفِ يَصِلُ إِلَى إِلْزَامِ الخَصْمِ بِعَكْسِ النَّتِيجَةِ، فَلَوِ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّ الحَالَ يَصِحُّ رَفْعُهَا، فَإِنَّا نَحْجُبُهُ بِطَرِيقِ الخُلْفِ، بِأَنْ نُوصِلَهُ إِلَى نَتِيجَةٍ نُجْمِعُ عَلَى كَذِبِهَا[٤]، كَأَنْ نَقُولَ: كُلُّ اسْمٍ مَرْفُوعٌ فَلَا يَكُونُ فَضْلَةً، والحَالُ مَرْفُوعَةٌ، فَإِذَنْ لَا تَكُونُ فَضْلَةً، وقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الحَالَ فَضْلَةٌ، فَلَزِمَهُ إِذَنْ

---

(١) قَالَ ابنُ رُشْدٍ[٥٩٥] -فِي «القِيَاسِ» (بِتَرْتِيبِ المَوْسُوعَةِ الشَّامِلَةِ)/ ٧٩-: «مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ نَفْرِضَ أَنَّ(أ) مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ(ب) بِقِيَاسٍ مُسْتَقِيمٍ: بِأَنْ تَكُونَ(أ) مَوْجُودَةً فِي كُلِّ(ج)، و (ج) مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ(ب)، فَيَنْتُجُ لَنَا أَنَّ (أ) مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ(ب)، مُرَادُهُ: أَنَّنَا نَفْرِضُ أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ(ب) إِنْسَانٌ(أ)، ثُمَّ نَنْطَلِقُ لِإِثْبَاتِهِ، فَنَقُولُ:كُلُّ نَاطِقٍ (ج) إِنْسَانٌ(أ) ، وكُلُّ عَاقِلٌ(ب) نَاطِقٍ(ج) ، فَكُلُّ عَاقِلٍ(ب) إِنْسَانٌ(أ)، وإِنَّمَا جَمَعْنَا الكَلِمَةَ والرَّمْزَ لِلْإِفْهَامِ، وهُمْ لَا يَجْمَعُونَهُمَا، بَلْ يُصَرِّحُونَ بِالأَلْفَاظِ، أَوْ يَكْتَفُونَ بِالرُّمُوزِ، فَيَسُوقُونَ القَضِيَّةَ هَكَذَا: كُلُّ(ج)(أ) ، وكُلُّ(ب)(ج) ، فَكُلُّ (ب)(أ).

(٢) ابن رشد، القياس (بترتيب الموسوعة الشاملة)/١٤.

(٣) قَالَ الغَزَالِيُّ فِي «مِعْيَارِ العِلْمِ»/١٦٠: «ويَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى هَذَا «قِيَاسَ الخَلْفِ»؛ لِأَنَّكَ تَرْجِعُ مِنَ النَّتِيجَةِ إِلَى الخَلْفِ، فَتَأْخُذُ مَطْلُوبَكَ مِنَ المُقَدِّمَةِ الَّتِي خَلَّفْتَهَا، كَأَنَّهَا مُسَلَّمَةٌ ويَجُوزُ أَنْ =يُسَمَّى «قِيَاسَ الخُلْفِ»؛ لِأَنَّ الخُلْفَ هُوَ الكَذِبُ، المُنَاقِضُ لِلصِّدْقِ، وقَدْ أَدْرَجْتَ فِي المُقَدِّمَاتِ كَاذِبَةً فِي مَعْرِضِ الصِّدْقِ، ولَا مُشَاحَّةَ فِي التَّسْمِيَةِ بَعْدَ فَهْمِ المَعْنَى».

(٤) قَالَ ابنُ رُشْدٍ[٥٩٥] -فِي «القِيَاسِ» (بِتَرْتِيبِ المَوْسُوعَةِ الشَّامِلَةِ)/ ٧٩-: «وفِي قِيَاسِ الخُلْفِ إِنَّمَا يَتَبَيَّنُ النَّتِيجَةُ بِوَضْعِ المُحَالِ نَفْسِهِ، وكُلُّ مَا تَبَيَّنَ بِقِيَاسٍ حَمْلِيٍّ- وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى المُسْتَقِيمَ- يُمْكِنُ أَنْ يَبِينَ بِتِلْكَ المُقَدِّمَاتِ بِعَيْنِهَا بِقِيَاسِ الخُلْفِ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ قِيَاسُ الخُلْفِ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالقِيَاسِ المُنْعَكِسِ».

نَقِيضُ النَّتِيجَةِ، وَهُوَ أَنَّ الحَالَ لَا يَصِحُّ رَفْعُهَا، وَهُوَ المَطْلُوبُ، فَتَبَيَّنَ إِذَنْ أَنَّ قَوْلَهُ: «الحَالُ يَصِحُّ رَفْعُهَا» بَاطِلٌ بِمُجَرَّدِ أَنَّهُ سَلَّمَ بِالمُقَدِّمَةِ الأُولَى[1]، ولِتَنْزِيلِ هَذَا القِيَاسِ عَلَى الرُّمُوزِ المَذْكُورَةِ نَقُولُ: الاسْمُ المَرْفُوعُ(أ) لَا يَكُونُ فَضْلَةً(ب)، والحَالُ(ج) مَرْفُوعَةٌ(أ)، فَإِذَنْ لَا تَكُونُ(ج) فَضْلَةً(ب)، وقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الحَالَ فَضْلَةٌ، فَلَزِمَهُ إِذَنْ نَقِيضُ النَّتِيجَةِ، وَهُوَ أَنَّ الحَالَ لَا يَصِحُّ رَفْعُهَا، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

ويُقَالَ –أَيْضًا– فِي الأَوَّلِ عَلَى طَرِيقِ الِافْتِرَاضِ: نَفْرِضُ أَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ النُّحَاةِ(أ) بَعْضُ الأُصُولِيِّينَ(ج)، ثُمَّ نَسْتَدِلُّ، فَنَقُولُ: لَمْ يَتَّصِفْ أَحَدٌ مِنَ النُّحَاةِ(أ) بِشَيْءٍ مِنَ الفَلْسَفَةِ(ب)، واتَّصَفَ الأُصُولِيُّونَ(ج) بِبَعْضِ الفَلْسَفَةِ(ب)، فَلَا أَحَدَ مِنَ النُّحَاةِ(أ) بَعْضُ الأُصُولِيِّينَ(ج).

وقَدْ تَصُوغُ القِيَاسَ بِذِكْرِ المَادَّةِ نَفْسِهَا، فَتَقُولُ: لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ النَّحْوِ(أ) بَعْضًا مِنَ الفَلْسَفَةِ(ب)، وكَانَ أُصُولُ الفِقْهِ(ج) بَعْضَ الفَلْسَفَةِ(ب)، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ النَّحْوِ(أ) بَعْضَ أُصُولِ الفِقْهِ(ج).

وهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، والحَجَرُ بَعْضُ الجَبَلِ، فَلَا أَحَدَ مِنَ الإِنْسَانِ بَعْضُ الجَبَلِ».

ويَصِحُّ عَكْسُ المُقَدِّمَةِ الأُولَى، وَهُوَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، و«لَا شَيْءَ مِنَ الفَلْسَفَةِ نَحْوٌ»، وإِلَّا لَصَدَقَ نَقِيضُهُ، فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: «بَعْضُ الحَجَرِ إِنْسَانٌ»، و«بَعْضُ الفَلْسَفَةِ نَحْوٌ».

---

(١) قَالَ الغَزَالِيُّ[٥٠٥] فِي «مِعْيَارِ العِلْمِ»/١٥٩: «ونَظِيرُهُ مِنَ العَقْلِيَّاتِ قَوْلُنَا: كُلُّ مَا هُوَ أَزَلِيٌّ فَلَا يَكُونُ مُؤَلَّفًا، والعَالَمُ أَزَلِيٌّ، فَإِذَنْ لَا يَكُونُ مُؤَلَّفًا، لَكِنَّ النَّتِيجَةَ ظَاهِرَةُ الكَذِبِ، فَفِي المُقَدِّمَاتِ كَاذِبَةٌ، وقَوْلُنَا: الأَزَلِيُّ لَيْسَ بِمُؤَلَّفٍ ظَاهِرُ الصِّدْقِ، فَيَنْحَصِرُ الكَذِبُ فِي قَوْلِنَا: العَالَمُ أَزَلِيٌّ، فَإِذَنْ نَقِيضُهُ –وَهُوَ أَنَّ العَالَمَ لَيْسَ بِأَزَلِيٍّ– صِدْقٌ، وَهُوَ المَطْلُوبُ؛ فَطَرِيقُ هَذَا القِيَاسِ: أَنْ تَأْخُذَ مَذْهَبَ الخَصْمِ وتَجْعَلَهُ مُقَدِّمَةً، وتُضِيفَ إِلَيْهَا مُقَدِّمَةً أُخْرَى ظَاهِرَةَ الصِّدْقِ، فَيَنْتُجُ مِنَ القِيَاسِ نَتِيجَةٌ ظَاهِرَةُ الكَذِبِ، فَتُبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ لِوُجُودِ كَاذِبَةٍ فِي المُقَدِّمَاتِ».

وتَقُولُ فِي الثَّانِي: لَمْ يَتَّصِفِ النُّحَاةُ(أ) بِكُلِّ الفَلْسَفَةِ(ب)، واتَّصَفَ الأُصُولِيُّونَ(ج) بِكُلِّ الفَلْسَفَةِ(ب)، فَلَيْسَ النُّحَاةُ(أ) هُمُ الأُصُولِيِّينَ(ج).

فَإِنْ صُغْتَ القِيَاسَ بِذِكْرِ المَادَّةِ؛ قُلْتَ: لَمْ يَكُنِ النَّحْوُ(أ) كُلَّ الفَلْسَفَةِ(ب)، وكَانَ أُصُولُ الفِقْهِ(ج) كُلَّ الفَلْسَفَةِ(ب)، فَلَيْسَ النَّحْوُ(أ) هُوَ أُصُولَ الفِقْهِ(ج).

وقَدْ يَصِحُّ القِيَاسُ الأَوَّلُ بِطَرِيقِ الخَلْفِ، فَيُقَالُ: لَوْ كَانَ أَحَدُ النُّحَاةِ(أ) بَعْضَ الأُصُولِيِّينَ(ج) ؛ واتَّصَفَ الأُصُولِيُّونَ(ج) بِبَعْضِ الفَلْسَفَةِ(ب)؛ لَكَانَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ(أ) مُتَّصِفًا بِشَيْءٍ مِنَ الفَلْسَفَةِ(ب)، لَكِنْ لَا أَحَدَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ(أ) بَعْضُ الأُصُولِيِّينَ(ج).

ويَصِحُّ القِيَاسُ الثَّانِي –أَيْضًا– بِطَرِيقِ الخَلْفِ، فَيُقَالُ: لَوْ كَانَ النُّحَاةُ(أ) هُمُ الأُصُولِيِّينَ(ج)، واتَّصَفَ الأُصُولِيُّونَ(ج) بِكُلِّ الفَلْسَفَةِ(ب)، لاتَّصَفَ النُّحَاةُ(أ) بِكُلِّ الفَلْسَفَةِ(ب)، لَكِنْ لَيْسَ النُّحَاةُ(أ) هُمُ الأُصُولِيِّينَ(ج).

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وهَذِهِ كُلُّهَا خُرَافَاتُ وتُرَّهَاتٌ، ومَغَالِقُ، وشَبَكَاتٌ، ومَنْ جَادَ عَقْلُهُ، وحَسُنَ تَمْيِيزُهُ، ولَطُفَ نَظَرُهُ، وثَقُبَ رَأْيُهُ، وأَنَارَتْ نَفْسُهُ؛ اسْتَغْنَى عَنْ هَذَا كُلِّهِ- بِعَوْنِ اللهِ وفَضْلِهِ- وَجَوْدَةُ العَقْلِ، وحُسْنُ التَّمْيِيزِ، ولُطْفُ النَّظَرِ، وثُقُوبُ الرَّأْيِ، وإِنَارَةُ النَّفْسِ؛ مِنْ مَنَائِحِ اللهِ الهَنِيَّةِ، ومَوَاهِبِهِ السَّنِيَّةِ، يَخْتَصُّ بِهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ»[1].

نَعَمْ، هَذِهِ الصِّفَاتُ -مِنْ جَوْدَةِ العَقْلِ وحُسْنِ التَّمْيِيزِ وغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ أَبُو سَعِيدٍ- مَوَاهِبُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، ومَنِ اتَّصَفَ بِهَا فَلَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى المَنْطِقِ؛ فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ فِكْرَ الخَلْقِ مُنْذُ خَلَقَهُمْ إِلَى أَنْ يَرِثَ الأَرْضَ ومَنْ عَلَيْهَا مُفْتَقِرًا إِلَى تَفْصِيلَاتِ فَيْلَسُوفِ اليُونَانِ، لَكِنَّ تِلْكَ المَنَائِحَ الإِلَهِيَّةَ لَيْسَتْ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ بِمُسْتَوًى وَاحِدٍ؛ فَالنَّاسُ يَتَفَاوَتُونَ فِي الأَذْهَانِ، وكَذَلِكَ يَتَفَاوَتُونَ فِي المَعَارِفِ كَتَفَاوُتِهِمْ فِي الأَذْهَانِ؛ إِذِ المَعَارِفُ فِيهِمْ نِسْبِيَّةٌ، فَمَا يَكُونُ عِنْدَ زَيْدٍ بَدَهِيًّا، لَا يَكُونُ عِنْدَ عَمْرٍو إِلَّا نَظَرِيًّا، فَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالِاسْتِدْلَالِ، وهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ مَعْرُوفٌ، مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الفُنُونِ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وُضِعَتْ عُلُومُ الآلَةِ، والحِسَابِ، والأَزْيَاجِ، ونُحْوُهَا، فَمَا يَذْكُرُهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنْ أَنَّ أَشْكَالَ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ «خُرَافَاتُ وتُرَّهَاتٌ، ومَغَالِقُ، وشَبَكَاتٌ» كَلَامٌ لَا يَقِرُّ فِي المِيزَانِ العِلْمِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْحَبْهُ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُجَرَّدَ دَعْوَى، وإِنَّمَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ لَوْ أَنَّهُ ذَكَرَ مَا يَنْقُضُ بِهِ صُورَتَيْ القِيَاسِ اللَّتَيْنِ ذَكَرَهُمَا.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ومَا أَعْرِفُ لِاسْتِطَالَتِكُمْ بِالمَنْطِقِ وَجْهًا، وهَذَا النَّاشِئُ أَبُو العَبَّاسِ قَدْ نَقَضَ عَلَيْكُمْ، وتَتَبَّعَ طَرِيقَتَكُمْ، وبَيَّنَ خَطَأَكُمْ، وأَبْرَزَ ضَعْفَكُمْ، ولَمْ تَقْدِرُوا إِلَى اليَوْمِ أَنْ تَرُدُّوا

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

عَلَيْهِ كَلِمَةً وَاحِدَةً مِمَّا قَالَ، ومَا زِدْتُمْ عَلَى قَوْلِكُمْ: لَمْ يَعْرِفْ غَرَضَنَا، ولَا وَقَفَ عَلَى مُرَادِنَا، وإِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى وَهْمٍ، وهَذَا مِنْكُمْ تَحَاجُزٌ ونُكُولٌ، ورِضًى بِالعَجْزِ وكُلُولٌ»(١).

هَذِهِ إِحَالَةٌ عَلَى جَوَابٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ، ولَيْتَهُ عَرَضَ شَيْئًا مِمَّا قَالَهُ النَّاشِئُ أَبُو العَبَّاسِ(٢)؛ إِذْ لَا يَصِحُّ فِي التَّحْلِيلِ المَعْرِفِيِّ الِاكْتِفَاءُ بِفَهْمِ أَحَدِ العُلَمَاءِ دُونَ نَظَرٍ فِي أَصْلِ العَمَلِ، ولَا سِيَّمَا أَنَّ عَالِمًا عِمْلَاقًا آخَرَ أَفَادَنَا بِرَأْيٍ مُخَالِفٍ، فَإِنَّ ابنَ حَزْمٍ أَلَّفَ فِي المَنْطِقِ تَأْلِيفًا وَاسِعًا، اسْمُهُ: «التَّقْرِيبُ لِحَدِّ المَنْطِقِ والمَدْخَلُ إِلَيْهِ بِالأَلْفَاظِ العَامِّيَّةِ والأَمْثِلَةِ الفِقْهِيَّةِ»، واعْتَرَضَ فِيهِ بَعْضَ مَا قَالَهُ المَنَاطِقَةُ، ووَقَفَ عَلَى تَأْلِيفِ النَّاشِئِ، ووَصَفَهُ بِالمُغَالَطَةِ، ونَقَلَ لَنَا شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِي رَدِّهِ عَلَى أَهْلِ المَنْطِقِ، قَالَ: «وهَذَا مَكَانٌ يَنْبَغِي أَنْ تَتَحَفَّظَ بِهِ؛ فَرُبَّمَا غَالَطَ فِيهِ بَعْضُ النَّوْكَى كَمَا فَعَلَ النَّاشِئُ المُكَنَّى بِأَبِي العَبَّاسِ؛ إِذْ قَالَ: إِذَا كَانَتْ عَشَرَةٌ فِي عَشَرَةٍ مِائَةً؛ فَالخَمْسَةُ فِي الخَمْسَةِ خَمْسُونَ؛ وذَلِكَ لِأَنَّ الخَمْسِينَ نِصْفُ المِائَةِ، والخَمْسَةُ نِصْفُ العَشَرَةِ، ونِسْبَةُ العَشَرَةِ مِنَ المِائَةِ كَنِسْبَةِ الخَمْسَةِ مِنَ الخَمْسِينَ، ونِسْبَةُ الخَمْسَةِ مِنَ العَشَرَةِ كَنِسْبَةِ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

(٢) هُوَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو العَبَّاسِ النَّاشِئُ، الأَنْبَارِيُّ، البَغْدَادِيُّ، المِصْرِيُّ، المَعْرُوفُ بِابنِ شِرْشِير، كَانَ مُتَكَلِّمًا، مُعْتَزِلِيًّا، مَنْطِقِيًّا، عَرُوضِيًّا، شَاعِرًا مُجِيدًا، مِنْ طَبَقَةِ ابنِ الرُّومِيِّ، والبُحْتُرِيِّ، لَهُ قَصِيدَةٌ فِي نَسَبِ النَّبِيِّ بَلَغَ بِهَا آدَمَ، وقَصِيدَةٌ أُخْرَى عَلَى قَافِيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافِ بَيْتٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٢٩٣هـ.
ينظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ) ٤٥/١٣، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (بشار) ٩٦٦/٦، ابن كثير، البداية والنهاية (تحقيق علي شيري، الناشر دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٠٨هـ) ٢٥٠/٢، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق محمود الأرناؤوط، الناشر دار ابن كثير بمشق وبيروت، ط الأولى ١٤٠٦هـ) ٣٩٣/٣.

الخَمْسِينَ مِنَ المِائَةِ، وإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا الإِيهَامُ السَّاقِطُ لِأَنَّ المُتَكَلِّمَ أَتَى بِلَفْظٍ غَيْرِ وَاضِحٍ فِي المُقَدِّمَةِ، وكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَتْ عَشَرَةٌ مُكَرَّرَةً عَشْرَ مَرَّاتٍ مِائَةً؛ فَخَمْسَةٌ مُكَرَّرَةً خَمْسَ مَرَّاتٍ خَمْسَةً وعِشْرِين، لَكِنَّ أَهْلَ صِنَاعَةِ الحِسَابِ اخْتَصَرُوا التَّطْوِيلَ بِلَفْظٍ اتَّفَقُوا عَلَى وَضْعِهِ لِلتَّفَاهُمِ بَيْنَهُمْ، ولَيْسَ عَلَيْهِمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ البَيَانِ لِلْجَاهِلِ فَقَطْ»[1].

فَابنُ حَزْمٍ يَصِفُهُ بِالنُّوْكِ –بِضَمِّ النُّونِ وفَتْحِهَا، وسُكُونِ الوَاوِ، أَيْ: الحُمْقِ– والمُغَالَطَةِ، والجَهْلِ، وتَرْجَمَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ، فَقَالَ: «وَكَانَ يَقْصِدُ الرَّدَّ عَلَى الشُّعَرَاءِ والمَنْطِقِيِّينَ والعَرُوضِيِّينَ، فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ؛ لِشِدَّةِ هَوَسِهِ»[2]، وحَاوَلَ ابنُ كَثِيرٍ أَنْ يَجِدَ مَخْرَجًا لِوَصْفِهِ بِالهَوَسِ، فَقَالَ: «كَانَ يُعَاكِسُ الشُّعَرَاءَ فِي الْمَعَانِي، فَيَنْظِمُ فِي مُخَالَفَتِهِمْ، وَيَبْتَكِرُ مَا لَا يُطِيقُونَهُ مِنَ الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ، وَالْأَلْفَاظِ الْبَلِيغَةِ؛ حَتَّى نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّهَوُّسِ وَالِاخْتِلَاطِ»[3].

وعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لَا يَصِحُّ الِاسْتِنَادُ فِي الحُكْمِ إِلَى كِتَابٍ مَفْقُودٍ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُمْ فِي المَوْجُودَاتِ فَعَلَيْكُمْ فِيهِ اعْتِرَاضٌ، هَذَا قَوْلُكُمْ فِي «يَفْعَلُ ويَنْفَعِلُ» لَمْ تَسْتَوْضِحُوا فِيهِمَا مَرَاتِبَهُمَا ومَوَاقِعَهُمَا، ولَمْ تَقِفُوا عَلَى مَقَاسِمِهِمَا، لِأَنَّكُمْ قَنِعْتُمْ فِيهِمَا بِوُقُوعِ الفِعْلِ مِنْ «يَفْعَلُ» وقَبُولِ الفِعْلِ مِنْ «يَنْفَعِلُ»، ومِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ غَايَاتٌ خَفِيَتْ عَلَيْكُمْ، ومَعَارِفُ ذَهَبَتْ عَنْكُمْ، وهَذَا حَالُكُمْ فِي الإِضَافَةِ، فَأَمَّا البَدَلُ

(١) ابن حزم، التقريب لحد المنطق/١٣٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ) ٤٥/١٣.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية (تحقيق علي شيري، الناشر دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٠٨هـ) ٢٥٠/٢.

وَوُجُوهُهُ، والمَعْرِفَةُ وأَقْسَامُهَا، والنَّكِرَةُ ومَرَاتِبُهَا، وغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ؛ فَلَيْسَ لَكُمْ فِيهِ مَقَالٌ ولَا مَجَالٌ»(١).

الِانْفِعَالُ: مُطَاوَعَةٌ لِلْفِعْلِ المُتَعَدِّي، فَالِانْكِسَارُ: انْفِعَالٌ لِكَسَرَ، وتَقُولُ: دَفَعْتُهُ فَانْدَفَعَ، ومَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ، وأَهْلُ الفَلْسَفَةِ يُطْلِقُونَهُ عَلَى المَفْعُولِ الَّذِي يَقْبَلُ فِعْلَ الفَاعِلِ، وقَدْ مَرَّ أَنَّ الِانْفِعَالَ هُوَ أَحَدُ المَقُولَاتِ العَشْرِ لِأَرِسْطُوَ، وأَنَّ المُرَادَ بِهِ التَّأَثُّرُ بِالغَيْرِ، كَالتَّسَخُّنِ بِفِعْلِ المُسَخِّنِ، قَالَ ابنُ بَاجَهْ: «والبُرْهَانُ فِي ذَلِكَ بَيِّنٌ فِي «السَّمَاعِ» أَنَّ الفَاعِلَ الأَوَّلَ هُوَ الفَاعِلُ عَلَى الحَقِيقَةِ، وأَنَّ الفَاعِلَ القَرِيبَ لَا فِعْلَ لَهُ، فَالأَوَّلُ هُوَ الَّذِي(٢) جَعَلَ القَرِيبَ «أَنْ يَفْعَلَ»، والمُنْفَعِلَ «أَنْ يَنْفَعِلَ»، عَنِ الفَاعِلِ»(٣)، وقَالَ «لَالَانْد»: «إِنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ أَوْ مَا يَحْدُثُ مُجَدَّدًا يُسَمِّيهِ الفَلَاسِفَةُ –عُمُومًا– انْفِعَالًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّخْصِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ، وفِعْلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّخْصِ الَّذِي يَجْعَلُهُ يَقَعُ(٤)، فَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ: «هَذَا قَوْلُكُمْ فِي «يَفْعَلُ ويَنْفَعِلُ» لَمْ تَسْتَوْضِحُوا فِيهِمَا مَرَاتِبَهُمَا ومَوَاقِعَهُمَا، ولَمْ تَقِفُوا عَلَى مَقَاسِمِهِمَا، لِأَنَّكُمْ قَنِعْتُمْ فِيهِمَا بِوُقُوعِ الفِعْلِ مِنْ «يَفْعَلُ» وقَبُولِ الفِعْلِ مِنْ «يَنْفَعِلُ»، ومِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ غَايَاتٌ خَفِيَتْ عَلَيْكُمْ، ومَعَارِفُ ذَهَبَتْ عَنْكُمْ» يُرِيدُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ عَنْ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ إِلَّا أَنَّ الأَوَّلَ وَصْفٌ لِمَنْ وَقَعَ مِنْهُ الفِعْلُ، وأَنَّ الثَّانِيَ وَصْفٌ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الفِعْلُ، لَكِنَّهُمْ لَا يُدْرِكُونَ مَا قَرَّرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ مِنْ أَنَّ الأَوَّلَ يَأْتِي مُتَعَدِّيًا، ولَازِمًا، وأَنَّ الثَّانِيَ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، فَلَوْ كَانَ مَتَّى مُفَضِّلًا لِلْمَنْطِقِ عَلَى عُلُومِ اللُّغَةِ لَكَانَ مَحْجُوجًا بِمَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ هُنَا، ولَكِنَّكَ لَنْ تَجِدَ فِي هَذِهِ المُنَاظَرَةِ لَهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ حِينَ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَظِيفَةَ العِلْمَيْنِ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

(٢) في أصل النص: «هو أن الذي»، ولا يستقيم.

(٣) ابن باجه، رسائل فلسفية (بترتيب الموسوعة الشاملة)/٣٣.

(٤) لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية ٢/٩٤٧.

ذَكَرَ أَنَّ هَذَا لِتَقْوِيمِ اللِّسَانِ، وهَذَا لِتَقْوِيمِ حُجَجِ الفِكْرِ، فَمَا طَالَبَهُ بِهِ أَبُو سَعِيدٍ هُنَا – مِنَ العِلْمِ بِدَقَائِقِ النَّحْوِ– مُطَالَبَةٌ لِلْخَصْمِ بِمَا لَا يَلْزَمُهُ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ المُنَاظَرَةِ، وقَدْ اسْتَمَرَّ فِي هَذَا النَّسَقِ، فَأَوْرَدَ عَلَيْهِ جَهْلَ المَنَاطِقَةِ بِالإِضَافَةِ النَّحْوِيَّةِ، والبَدَلِ، والمَعْرِفَةِ، والنَّكِرَةِ، وتَفْصِيلَاتِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرُوهُ فِي المَوْجُودَاتِ فَعَلَيْهِمْ فِيهِ اعْتِرَاضٌ؛ فَبَابُهُ العِلْمُ الطَّبِيعِيُّ، والعِلْمُ الإِلَهِيُّ، ولَيْسَ المَنْطِقَ، وحَدِيثُنَا عَنِ المَنْطِقِ خَاصَّةً، وسَيَجِدُ النَّاظِرُ أَنَّ عِبَارَةَ أَبِي سَعِيدٍ أَوْسَعُ مِنْ مُرَادِهِ؛ فَإِنَّ فِي عُلُومِهِمْ –فِي شَأْنِ المَوْجُودَاتِ– مِنَ المُسَلَّمَاتِ ومِنَ المُحَالَاتِ مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ النُّظَّارُ، ولَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهَا.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وأَنْتَ إِذَا قُلْتَ لِإِنْسَانٍ: «كُنْ مَنْطِقِيًّا»، فَإِنَّمَا تُرِيدُ: كُنْ عَقْلِيًّا أَوْ عَاقِلًا أَوِ «اعْقِلْ مَا تَقُولُ»؛ لِأَنَّ أَصْحَابَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ النُّطْقَ هُوَ العَقْلُ، وهَذَا قَوْلٌ مَدْخُولٌ؛ لِأَنَّ النُّطْقَ عَلَى وُجُوهٍ أَنْتُمْ عَنْهَا فِي سَهْوٍ، وإِذَا قَالَ لَكَ آخَرُ: «كُنْ نَحْوِيًّا لُغَوِيًّا فَصِيحًا» فَإِنَّمَا يُرِيدُ: افْهَمْ عَنْ نَفْسِكَ مَا تَقُولُ، ثُمْ رُمْ أَنْ يَفْهَمَ عَنْكَ غَيْرُكَ»[1].

لَمْ يَكُنْ أَهْلُ المَنْطِقِ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّطْقَ هُوَ العَقْلُ، بَلْ لَمْ يَكُنْ المَنْطِقُ فِي لُغَةِ يُونَانَ بِهَذَا المَعْنَى، وإِنَّمَا كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ المَنْطِقَ مُجَرَّدُ أَدَاةٍ عَقْلِيَّةٍ، تَعْصِمُ الذِّهْنَ مِنَ الخَطَأِ فِي المَعْقُولَاتِ، فَأَرِسْطُو المَشَّاءُ[2] حِينَ قَسَّمَ عُلُومَ الفَلسَفَةِ النَّظَرِيَّةَ جَعَلَهَا ثَلَاثَةً: الطَّبِيعِيَّ، والإِلَهِيَّ(=مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ)، والرِّيَاضِيَّ (=التَّعَالِيمَ)، ولَمْ يَعُدَّ المَنْطِقَ

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٨.

(٢) قَالَ الدُّكْتُورُ جَمِيلٌ صليبا فِي «المُعْجَمِ الفَلْسَفِيِّ» (دار الكتاب اللبناني ببيروت، ١٩٨٢م) ٣٧٣/٢«المَشَّاءُ: الكَثِيرُ المَشْيِ، والمَشَّائِيُّ: هُوَ الأَرِسْطِيُّ؛ سُمِّيَ مَشَّائِيًّا لِأَنَّ أَرِسْطُوَ كَانَ يُعَلِّمُ تَلَامِيذَهُ مَاشِيًا».

جُزْءًا مِنَ الفَلْسَفَةِ(١)، بَلْ جَعَلَهُ مُقَدِّمَةً(٢)، أَوْ آلَةً لَهَا(٣)، أَيْ: عِلْمًا إِضَافِيًّا لَازِمًا لِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا(٤)، وتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُهُ المَشَّاؤُونَ(٥)، وقَدِ اجْتَهَدَ الإِسْكَنْدَرُ الإِفْرُودِيسِيُّ تِلْمِيذُ أَرِسْطُوَ فِي مُقَارَعَةِ الرُّوَاقِيِّينَ -الَّذِينَ جَعَلُوا المَنْطِقَ جُزْءًا مِنَ الفَلْسَفَةِ(٦)- فَأَثْبَتَ أَنَّهُ مُجَرَّدُ آلَةٍ لَهَا، ونَفَى أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا(٧)، لِأَنَّهُ قَوَانِينُ مَصُوغَةٌ فِي هَيْئَةِ رُمُوزٍ مُتَغَيِّرَةٍ خَالِيَةٍ مِنَ المَضْمُونِ(٨)، أَيْ: أَنَّهُ صُورِيٌّ بَحْتٌ(٩).

ولَمَّا جَاءَتِ الأَفْلَاطُونِيَّةُ الجَدِيدَةُ وَفَّقَتْ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ، فَجَعَلَتِ المَنْطِقَ عِلْمًا فِي ذَاتِهِ، وآلَةً لِغَيْرِهِ(١٠)، لَأَنَّهُمْ أَدْخَلُوا فِيهِ تَطْبِيقَاتِ تِلْكَ القَوَانِينَ المُسَمَّاةَ بِالمَادَّةِ المَنْطِقِيَّةِ، فَلَمْ يَجْعَلُوهُ صُورِيًّا، بَلْ جَعَلُوا لَهُ مَادَّةً يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى لِأَجْلِهَا عِلْمًا فَلْسَفِيًّا، واخْتَلَفَ العَرَبُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَالفَارَابِيُّ لَمْ يَكُنْ رُوَاقِيَّ الفَلْسَفَةِ، بَلْ كَانَ تَابِعًا

(١) الموسوعة الفلسفية المختصرة/٤٤.

(٢) أبو دية، أيوب، العلم والفلسفة الأوروبية الحديثة/٣٥.

(٣)الأندلسي، صاعد، طبقات الأمم/٨٠.

(٤) الموسوعة الفلسفية المختصرة/٤٤.

(٥) روبير بلانشي، المنطق وتاريخه/١٤٣، أيوب أبو دية، العلم والفلسفة الأوروبية الحديثة/٣٥.

(٦) أبو دية، أيوب، العلم والفلسفة الأوروبية الحديثة/٣٥.

(٧) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/١٨-١٩.

(٨) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٢٤، ٢٦.

(٩) يقرر نيقولا ريشر في كتابه «تطور المنطق العربي»/٢٤-٢٥ أن المنطق الأرسطي كان صوريا بلا ريب، وأن الصورية عند أرسطو غير ما يذكره المحدثون، والمتأخرون من العرب؛ لأن مراده أن المنطق لا ينطلق كسائر العلوم من الأشياء لبناء علاقات عامة، وإنما ينطلق من الصور المجردة -المفاهيم- التي هي انعكاس لصور الأشياء.

(١٠) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي/٢٢.

لِلْمَشَّائِينَ، ولِهَذَا كَانَ يُسَمِّي المَنْطِقَ «رَئِيسَ العُلُومِ»(١)، وأَمَّا ابنُ سِينَا فَكَانَ مَشَّائِيًّا مَشَّائِيًّا –أَيْضًا– لَكِنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ فِي هَذَا الأَمْرِ، فَهُوَ يُسَمِّي المَنْطِقَ «خَادِمَ العُلُومِ»(٢)، العُلُومِ»(٢)، ويَرَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الفَلْسَفَةِ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ الفَلْسَفَةَ مُتَنَاوِلَةً الأَشْيَاءَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَوْجُودَةُ الوُجُودِ الذِّهْنِيِّ والوُجُودِ الخَارِجِيِّ، لَكِنَّهُ يَكُونُ آلَةً لِلْفَلْسَفَةِ وجُزْءًا مِنْهَا عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الفَلْسَفَةَ مُتَنَاوِلَةً كُلَّ بَحْثٍ نَظَرِيٍّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، ولِهَذَا قَالَ عَنْهُ فِي «الإِشَارَاتِ والتَّنْبِيهَاتِ»: «ومُبْتَدِئٌ مِنْ عِلْمِ المَنْطِقِ»(٣)، وأَمَّا الطُّوسِيُّ شَارِحُ «إِشَارَاتِهِ»؛ فَتَابَعَ الأَفْلَاطُونِيِّينَ الجُدَدَ، حَيْثُ قَالَ: «والمَنْطِقُ عِلْمٌ فِي نَفْسِهِ، وآلَةٌ بِالقِيَاسِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ العُلُومِ»(٤).

وأَمَّا أَنَّ النُّطْقَ عَلَى وُجُوهٍ سَهَا عَنْهَا المَنَاطِقَةُ؛ فَهَذَا أَمْرٌ لَا يَدْخُلُ فِي أَصْلِ المُنَاظَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ أَهْلَ المَنْطِقِ أَخْطَأُوا فِي تَسْمِيَةِ عِلْمِهِمْ بِهَذَا الِاسْمِ؛ فَإِنَّ الِاسْمَ الِاصْطِلَاحِيَّ يُقْبَلُ عَلَى عِلَّاتِهِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَيْهِمْ لَوْمٌ لِجَهْلِهِمُ اشْتِقَاقَ اسْمٍ يَتَطَابَقُ مَعَ عِلْمِهِمْ مُنْطَلِقًا مِنْ أَصْلٍ لُغَوِيٍّ قَرِيبٍ، لَكِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ سُبَّةً لِأَصْلِ عِلْمِهِمْ.

وأَمَّا قَوْلُهُ: «وإِذَا قَالَ لَكَ آخَرُ: «كُنْ نَحْوِيًّا لُغَوِيًّا فَصِيحًا» فَإِنَّمَا يُرِيدُ: افْهَمْ عَنْ نَفْسِكَ مَا تَقُولُ، ثُمْ رُمْ أَنْ يَفْهَمَ عَنْكَ غَيْرُكَ»؛ فَلَا يَصِحُّ بِالنَّظَرِ القَوِيمِ؛ لِأَنَّ الأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ تَنْتَمِي إِلَى أَكْثَرَ مِنْ فَنٍّ، وأَبُو سَعِيدٍ إِنَّمَا يُنَافِحُ عَنِ النَّحْوِ، فَلَوْ اكْتَفَى بِالنَّحْوِ؛ لَوَجَدَ مَتَّى عَلَيْهِ مَدْخَلًا؛ لِأَنَّ النَّحْوَ لَا يَجْعَلُ الرَّجُلَ فَصِيحًا، فَقَدْ يَكُونُ

(١)التهانوني، كشاف اصطلاحات الفنون ١/٤٤.

(٢)التهانوني، كشاف اصطلاحات الفنون ١/٤٤.

(٣) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات مع شرح الطوسي (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف، ط الثالثة)/١١٥.

(٤)الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف، ط الثالثة)/١١٧.

الرَّجُلُ نَحْوِيًّا مُبَرِّزًا غَيْرَ فَصِيحٍ، كَأَبِي عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينِ، فَقَدْ نَقَلَ السُّيُوطِيُّ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ قَوْلَهُ فِيهِ: «كَانَ إِمَامَ عَصْرِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَا مُدَافِعٍ، آخِرَ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ بِالمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»(١)، ومَعَ ذَلِكَ قَالَ القِفْطِيُّ: «سَأَلْتُ عَنْهُ مَنْ رَآهُ مِنْ أَهْلِ النَّحْوِ؟ فَقَالَ لِي: لَمْ تَكُنْ عِبَارَتُهُ بَلِيغَةً»(٢)، وقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ مَائِلًا إِلَى القِيَاسِ، فَيَصِيرُ نَحْوِيًّا، ولَا يَكُونُ لُغُوِيًّا، وهَذَا لَا يَعِيبُهُ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: «أُخْطِئُ فِي خَمْسِينَ مَسْأَلَةٍ فِي اللُّغَةِ، ولَا أُخْطِئُ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ القِيَاسِ»(٣)، ورُبَّمَا كَانَ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ لُغَوِيًّا لَا نَحْوِيًّا؛ كَابنِ السِّكِّيتِ، قَالَ التَّنُوخِيُّ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفَاذٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ»(٤)، وقَدْ يَعْلَمُ الرَّجُلُ مِنْ هَذَا وهَذَا ويَكُونُ فِي أَحَدِهِمَا أَمْكَنَ مِنَ الآخَرِ، قَالَ المُبَرِّدُ: «كَانَ أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ صَاحِبَ لُغَةٍ وغَرِيبٍ ونَحْوٍ، وكَانَ أَكْثَرَ مِنَ الأَصْمَعِيِّ فِي النَّحْوِ، وكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَعْلَمَ مِنْ أَبِي زَيْدٍ والأَصْمَعِيِّ بِالأَنْسَابِ والأَيَّامِ والأَخْبَارِ، وكَانَ الأَصْمَعِيُّ بَحْرًا فِي اللُّغَةِ لَا يُعْرَفُ مِثْلُهُ فِيهَا، وفِي كَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، وكَانَ دُونَ أَبِي زَيْدٍ فِي النَّحْوِ»(٥)، فَلَوْلَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَمْ يَجْمَعْ الفُنُونَ الثَّلَاثَةَ فِي عِبَارَتِهِ الفَائِتَةِ؛ لَكَانَ يَقَعُ فِيمَا وَصَمَ بِهِ مَتَّى مِنْ قُصُورِ فَنِّهِ.

(١) السيوطي، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤.

(٢) القفطي، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٣.

(٣)ابن جني، الخصائص (الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة) ٢/ ٩٠.

(٤) التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر هجر للطباعة، القاهرة، ط الثانية ١٤١٢هـ)/ ٢٠١.

(٥) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط الأولى، ١٤٠٦هـ) ٢/ ٢٠١.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وقَدِّرِ اللَّفْظَ عَلَى المَعْنَى فَلَا يَفْضُلَ عَنْهُ، وقَدِّرِ المَعْنَى عَلَى اللَّفْظِ فَلَا يَنْقُصَ مِنْهُ، هَذَا إِذَا كُنْتَ فِي تَحْقِيقِ شَيْءٍ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا حَاوَلْتَ فَرْشَ المَعْنَى، وبَسْطَ المُرَادِ، فَأَجِلِ اللَّفْظَ بِالرَّوَادِفِ المُوَضِّحَةِ، والأَشْبَاهِ المُقَرِّبَةِ، والِاسْتِعَارَاتِ المُمْتِعَةِ، وبَيِّنِ المَعَانِيَ بِالبَلَاغَةِ، أَعْنِي لَوِّحْ مِنْهَا لِشَيْءٍ؛ حَتَّى لَا تُصَابَ إِلَّا بِالبَحْثِ عَنْهَا، والشَّوْقِ إِلَيْهَا، لِأَنَّ المَطْلُوبَ إِذَا ظُفِرَ بِهِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ عَزَّ وجَلَا[1]، وكَرُمَ وعَلَا، واشْرَحْ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى لَا يُمْكِنَ أَنْ يُمْتَرَى فِيهِ، أَوْ يُتْعَبَ فِي فَهْمِهِ، أَوْ يُعَرَّجَ عَنْهُ لِاغْتِمَاضِهِ، فَهَذَا المَذْهَبُ يَكُونُ جَامِعًا لِحَقَائِقِ الأَشْبَاهِ، ولِأَشْبَاهِ الحَقَائِقِ، وهَذَا بَابٌ إِنِ اسْتَقْصَيْتُهُ خَرَجَ عَنْ نَمَطِ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ فِي هَذَا المَجْلِسِ، عَلَى أَنِّي لَا أَدْرِي أَيُوَتِّرُ فِيكَ مَا أَقُولُ أَوْ لَا؟»[2].

أَخَذَ أَبُو سَعِيدٍ يَحُثُّ مَتَّى –حَثَّ المُعَلِّمِ لِتِلْمِيذِهِ– عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ طَرِيقَيْنِ لِلتَّعْبِيرِ، أَحَدُهُمَا: القَوْلُ فِي بَيَانِ مَسَائِلِ العِلْمِ، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي فِيهِ التَّوَسُّعُ فِي طَرَائِقِ البَيَانِ، وإِنَّمَا يُكْتَفَى لَهُ مِنَ الكَلَامِ بِمَا يُؤَدِّي المَعْنَى المُرَادِ دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، والثَّانِي: التَّعْبِيرُ عَمَّا يَنْفَعِلُ فِي النَّفْسِ مِنْ مَشَاعِرَ بِقَوْلٍ فَضْفَاضٍ، يُكْسَى بِأَلْوَانٍ مِنَ البَيَانِ والبَلَاغَةِ، كَالتَّرَادُفِ، والتَّشْبِيهَاتِ، والِاسْتِعَارَاتِ، والمُزَاوَجَةِ بَيْنَ التَّصْرِيحِ والتَّلْوِيحِ، ثُمَّ لَا يَنْسَى أَبُو سَعِيدٍ أَنْ يَخْتِمَ هَذَا التَّوْجِيهَ بِالتَّقْلِيلِ مِنْ شَأْنِ مَتَّى، فَيَقُولُ: « لَا أَدْرِي أَيُوَتِّرُ فِيكَ مَا أَقُولُ أَوْ لَا؟».

---

(١) «جَلَا» يَكُونُ مُتَعَدِّيًا، ولَازِمًا، قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ فِي جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ (ج ل و) ١/ ٤٩٣: «وجَلَا الْقَوْمُ، يَجْلُونَ، جَلَاءً، إِذَا خَرَجُوا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ»، ونَقَلَ الأَزْهَرِيُّ فِي «التَّهْذِيبِ» (جلا) ١٢٧/١١ عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ حَكَى عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: جَلَاهُ عَنْ وَطَنِهِ، فَجَلَا، أَيْ: طَرَدَهُ، فَهَرَبَ».

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٩.

«ثُمَّ قَالَ –أَيْ: أَبُو سَعِيدٍ–: حَدِّثْنَا هَلْ فَصَلْتُمْ قَطُّ بِالمَنْطِقِ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ، أَوْ رَفَعْتُمُ الخِلَافَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَتُرَاكَ بِقُوَّةِ المَنْطِقِ وبُرْهَانِهِ اعْتَقَدْتَ أَنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وأَنَّ الوَاحِدَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وأَنَّ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ هُوَ وَاحِدٌ، وأَنَّ الشَّرْعَ مَا تَذْهَبُ إِلَيْهِ، والحَقَّ مَا تَقُولُهُ؟ هَيْهَاتَ، هَا هُنَا أُمُورٌ تَرْتَفِعُ عَنْ دَعْوَى أَصْحَابِكَ وهَذَيَانِهِمْ، وتَدِقُّ عَنْ عُقُولِهِمْ وأَذْهَانِهِمْ»[(١)].

الفَصْلُ بِالمَنْطِقِ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ، ورَفْعُ الخِلَافِ بِالمَنْطِقِ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَمْرٌ لَا يُمْكِنُ افْتِرَاضُ كَذِبِهِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ بِغَيْرِ المَنْطِقِ؛ كَانَ فَصْلُهُ بِالمَنْطِقِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ المَنْطِقَ مَا هُوَ إِلَّا تَرْتِيبُ الحِجَاجِ، والفَرْقُ أَنَّ المَنْطِقَ لَا يَدَعُ لِلْمُغَالِطِ مَجَالًا لِلْحَيْدَةِ، وأَمَّا أَنَّ المَنْطِقَ عَجَزَ عَنْ تَفْسِيرِ مَعْنَى التَّثْلِيثِ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ فِكْرَةَ التَّثْلِيثِ مِمَّا عَجَزَتْ عُقُولُ النَّصَارَى وغَيْرِهِمْ عَنْ تَوْصِيفِهَا، لِكَوْنِهَا مُخَالِفَةً لِصَرِيحِ العَقْلِ، والمَنْطِقُ لَمْ يُبْنَ لِمِثْلِهِ؛ فَإِنَّ أَرِسْطُوَ كَانَ يُثْبِتُ إِلَهًا وَاحِدًا –أَوْ عِلَّةً وَاحِدَةً– وإِنَّمَا أَدْخَلَهُ النَّصَارَى فِي عَقِيدَتِهِمْ اقْتِبَاسًا مِنَ الهُنُودِ والفُرْسِ، ثُمَّ حَاوَلُوا أَنْ يَحْتَجُّوا لَهُ بِالمَنْطِقِ، فَلَمْ يَقْدِرُوا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى المَنْطِقِ، فَالبَابِلِيُّونَ[٤٠٠٠ق.م] جَعَلُوا الآلِهَةَ ثَلَاثَةً: «أُنُوَ» (=إِلَهَ السَّمَاءِ)، و«أُنْكِي» (=إِلَهَ الأَرْضِ)، و«أُنْلِيلَ» (=إِلَهَ البَحْرِ–أَوِ الهَوَاءِ–)[(٢)]، والآرَامِيُّونَ قَالُوا بِثَالُوثٍ آخَرَ، وَهُوَ «هَدَدٌ» (=الإِلَهُ)، و«سِيمِيُوسُ» (=الِابنُ)، و«أُتْرِجَاتِيسُ» (=الإِلَهَةُ)[(٣)]، وكَانَ لِلْهُنُودِ الهِنْدُوسِ ثَالُوثٌ مُشَابِهٌ يَجْمَعُ «بَرْهَمَا» (=المُوجِدَ)،

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٩.

(٢) النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤)/١٩٩–٢٠٠، د. منقذ بن محمود السقار، كتاب «الله جَلَّ جلالَهُ واحد أم ثلاثة؟» (الناشر دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨)/٢١٣.

(٣) النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤)/١٩٩–٢٠٠.

و«فِشْنُوَ» (=الحَافِظَ)، و«سِيفَا» (=المُهْلِكَ)[1]، ويَجْعَلُونَ الثَّلَاثَةَ إِلَهًا وَاحِدًا[2]، وكَانُوا -فِي مَرْحَلَةٍ زَمَنِيَّةٍ- يُؤْمِنُونَ بِـ«سَافَسْتَرِي»-الشَّمْسِ- إِلَهًا خَالِقًا لِلسَّمَوَاتِ والأَرْضِ، وبِابْنِهِ الوَحِيدِ «آنِي»-النَّارِ- مَوْلُودًا غَيْرَ مَخْلُوقٍ، مُسَاوِيًا لِلْأَبِ فِي الجَوْهَرِ، وبِـ«فَايُو»-الرُّوحِ المُنْبَثِقِ مِنَ الأَبِ والِابنِ- [3]، ونَجِدُ لِلْوَثَنِيَّةِ المِصْرِيَّةِ القَدِيمَةِ ثَالُوثًا يَتَمَثَّلُ فِي «أُوزِيرِيسَ»، و«إِيزِيسَ»، و«حُورِسَ»، أَوْ: «أُتُومَ»، و«شُوَ»، و«تَفْنُوتَ»[4] بِنَاءً عَلَى قِصَّةٍ خَيَالِيَّةٍ[5]، وهُنَاكَ ثَالُوثٌ لِلْفُرْسِ يَدْعُونَهُ:

(١) الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (إشراف د. مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، ط الرابعة ١٤٢٠)٢/٥٧٨، سعود بن عبد العزيز الخلف، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (الناشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط الرابعة ١٤٢٥)/٣٦١.

(٢) السقار، د. منقذ بن محمود، كتاب «الله جَلَّ جلالَهُ واحد أم ثلاثة؟» (الناشر دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨)/٢١٣.

(٣) السقار، د. منقذ بن محمود، كتاب «الله جَلَّ جلالَهُ واحد أم ثلاثة؟» (الناشر دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨)/٢١٤.

(٤) الخلف، سعود بن عبد العزيز، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (الناشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط الرابعة ١٤٢٥)/٣٦١.

(٥) قَالَ مُنْقِذُ بنُ مَحْمُودٍ السَّقَّارُ فِي كِتَابِهِ «هَلِ افْتَدَانَا المَسِيحُ عَلَى الصَّلِيبِ؟» (من منشورات دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨)/٢٣٠: «تَحَدَّثَ المُؤَرِّخُونَ عَنْ قَوْلِ المِصْرِيِّينَ بِقِيَامَةِ مُخَلِّصِهِمْ بَعْدَ المَوْتِ، وأَنَّهُ سَيَكُونُ دَيَّانَ الأَمْوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَإِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي أَسَاطِيرِهِمْ أَنَّ أُوزِيرِيسَ حَكَمَ بِالعَدْلِ، فَاحْتَالَ عَلَيْهِ أَخُوهُ وقَتَلَهُ، ووَزَّعَ أَجْزَاءَ جِسْمِهِ عَلَى مُحَافَظَاتِ مِصْرَ، فَذَهَبَتْ أَرْمَلَتُهُ إِيزِيسَ، فَجَمَعَتْ أَوْصَالَهُ مِنْ هُنَا وهُنَاكَ، وهِيَ تَمْلَأُ الدُّنْيَا نَحِيبًا وبُكَاءً، فَانْبَعَثَ نُورٌ إِلَى السَّمَاءِ، والْتَحَمَتْ أَوْصَالُ الجَسَدِ المَيِّتِ، وقَامَ إِلَى السَّمَاءِ يُمْسِكُ بِمِيزَانِ العَدْلِ والرَّحْمَةِ».

«أُورِمْزَدَ»، و«مِتْرَاسَ»، و«أُهَرْمَانَ»[1]، ولَمَّا جَاءَ أَوَائِلُ فَلَاسِفَةِ اليُونَانِ–طَالِيسُ فَمَنْ بَعْدَهُ– جَعَلُوا غَايَتَهُمْ بَيَانَ وَحْدَانِيَّةِ المَبْدَأِ الأَوَّلِ –أَيِ: المَادَّةِ الأُولَى– لِلْكَوْنِ، لِيَصِلُوا إِلَى وَحْدَانِيَّةِ الخَالِقِ، حَتَّى جَاءَ أَرِسْطُو، وجَعَلَ الأَوَّلَ عِلَّةً غَائِيَّةً، لَا عِلَّةً فَاعِلِيَّةً، لَكِنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا عِلَّةٌ بِمِثْلِ مَا هِيَ عَلَيْهِ، وبَقِيَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا إِلَى أَنْ جَاءَ أَفْلُوطِينُ الإِسْكَنْدَرِيُّ[٢٠٧م]، فَقَالَ بِالثَّالُوثِ: «اللهِ» (= الأَوَّلِ= المُطْلَقِ= الخَيْرِ)، و«العَقْلِ الكُلِّيِّ» (=اللُّجُوسِ)، و«الرُّوحِ» (=النَّفْسِ الكُلِّيَّةِ)[2]، فَهُوَ إِذَنْ مُبْتَكِرُ فِكْرَةِ ثَالُوثٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقَانِيمَ، يَنْبَثِقُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ بِالفَيْضِ الإِلَهِيِّ[3]، قَالَ الدُّكْتُورُ بَهَاءُ النَّحَالُ: «اسْتَعَارَتِ المَسِيحِيَّةُ الِاصْطِلَاحَ الأُقْنُومِيَّ، ونَظَرِيَّةَ الفَيْضِ الإِلَهِيِّ؛ لِتُعَبِّرَ عَنِ انْبِثَاقِ وَوِلَادَةِ الأَقَانِيمِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ .. فَالقِدِّيسُ أُورِيجِينُ[٢٥٤] –الَّذِي تَتَلْمَذَ عَلَى يَدِ الفَيْلَسُوفِ[4] آمُونَ سَاكَاسَ[٢٤٢] –إِمَامِ الأَفْلَاطُونِيَّةِ الحَدِيثَةِ– والقِدِّيسِ بَانْطَايْنُوسَ[٢١٦]– قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الكِتَابِ المُقَدَّسِ، والفِكْرِ اليُونَانِيِّ، والخُلُقِ الرُّوَاقِيِّ، والِاهْتِمَامِ بِاللُّوجُوسِ»[5]، أُسْوَةً بِأُسْتَاذِهِ آمُونَ

(١) السقار، د. منقذ بن محمود، كتاب «الله جَلَّ جلالُهُ واحد أم ثلاثة؟» (الناشر دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨)/٢١٣.

(٢) النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤)/١٩٩–٢٠٠.

(٣) النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤)/١٩٩–٢٠٠.

(٤) ويُقَالُ فِي اسْمِهِ –أَيْضًا– أُمُونْيُوسُ، كَمَا يُلْفَظُ بِاليُونَانِيَّةِ (Ammenius Saccas)، مَسِيحِيٌّ، ارْتَدَّ إِلَى الوَثَنِيَّةِ، وكَانَ يُحَاوِلُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ المَسِيحِيَّةِ والأَفْلَاطُونِيَّةِ، قَبْلَ تِلْمِيذِهِ أُورِيجِينَ، فَأَدْخَلَ فِي النَّصْرَانِيَّةِ أَفْكَارًا وَثَنِيَّةً، ينظر: ول ديورانت، قصة الحضارة، (ترجمة د. زكي نجيب محمُود وآخرين، الناشر دار الجيل ببيروت، ١٤٠٨) ١١/٢٩٩، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (إشراف د. مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، ط الرابعة ١٤٢٠)٢/٥٧٨.

(٥) النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤)/ ٢٠٠.

سَاكَاسَ الَّذِي حَاوَلَ التَّوْفِيقَ بَيْنَ المَسِيحِيَّةِ والأَفْلَاطُونِيَّةِ(١)، فَأَدْخَلَ فِي النَّصْرَانِيَّةِ أَفْكَارًا وَثَنِيَّةً، ثُمَّ أَقَرَّ فِكْرَةَ التَّثْلِيثِ مَجْمَعُ نِيقِيَّةَ[٣٢٥م](٢)، قَالَ الدُّكْتُورُ بَهَاءٌ: «ويَقُولُ نُورْمَانُ كَانْتُورُ: إِنَّ أُورِيجِينَ –عَالِمَ اللَّاهُوتِ المَسِيحِيَّ الَّذِي يُعَدُّ مُؤَسِّسَ مَدْرَسَةِ الإِسْكَنْدَرِيَّةِ المَسِيحِيَّةِ– قَدْ أَرْسَى تَقْلِيدًا لِتَفْسِيرِ العَقِيدَةِ المَسِيحِيَّةِ فِي اصْطِلَاحَاتٍ أَفْلَاطُونِيَّةٍ، ويُضِيفُ: أَنَّ أُوغَسْطِينَ[٤٣٠] قَدْ نَهَلَ كَثِيرًا مِنْ مَوْرِدِ الفَلْسَفَةِ الأَفْلَاطُونِيَّةِ فِي كِتَابَاتِهِ اللَّاهُوتِيَّةِ»(٣).

فَالفَلَاسِفَةُ اليُونَانُ المُتَقَدِّمُونَ عَاصَرُوا وَثَنِيَّةً يُونَانِيَّةً خَلَّفَتْهَا أَحْقَابٌ قَبْلَهُمْ، وعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَهُمْ وَثَنِيٌّ؛ لَمْ يَكُونُوا يُؤْمِنُونَ بِالتَّثْلِيثِ الَّذِي سَبَقَهُمْ وتَلَاهُمْ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ التَّثْلِيثَ بَابِلِيٌّ، هِنْدِيٌّ، فَارِسِيٌّ، مِصْرِيٌّ، انْتَقَلَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النَّصَارَى(٤)، قَالَ جَارِسْلَافُ كْرِينِيُّ: «إِنَّ التَّثْلِيثَ دَخِيلٌ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ الحَقَّةِ، وإِنَّهُ

(١) وِل ديورَانت، قصة الحضارة، (ترجمة د. زكي نجيب محمُود وآخرين، الناشر دار الجيل ببيروت، ١٤٠٨) ١١/٢٩٩.

(٢) الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (إشراف د. مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، ط الرابعة ١٤٢٠)٢/٥٧٨.

(٣) النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤)/ ٢٠١.

(٤) جَاءَ عِنْدَ د. مُحَمَّدٍ جَمِيلٍ غَازِي، وإِبْرَاهِيمَ خَلِيلٍ أَحْمَدَ، وأَحْمَدَ عَبْدِ الوَهَّابِ، فِي «مُنَاظَرَةٍ بَيْنَ الإِسْلَامِ والنَّصْرَانِيَّةِ» (الناشر الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء بالرياض، ط الثانية ١٤١٣)/٢٤٩: «ومِنْ هَذِهِ الفَلْسَفَةِ جَاءَتْ إِضَافَةٌ فِي إِنْجِيلِ (متى ٢٨: ١٩): «اذْهَبُوا وتَلْمِذُوا جَمِيعَ الأُمُمِ وعَمِّدُوهُمْ بِاسْمِ الأَبِ والِابْنِ والرُّوحِ القُدُسِ»، قَالُوا: «ونَجِدُ فِي هَامِشِ الكِتَابِ المُقَدَّسِ تَوْضِيحًا يَقُولُ: لَمْ تَكُنْ هَذِهِ العِبَارَةُ مَوْجُودَةً فِي النُّسْخَةِ الأَصْلِيَّةِ اليُونَانِيَّةِ».

مُسْتَوْرَدٌ مِنَ الوَثَنِيَّةِ الفِرْعُونِيَّةِ»[1]، فَلَا مَعْنَى لِأَنْ يَجْمَعَ أَبُو سَعِيدٍ بَيْنَ المَنْطِقِ والتَّثْلِيثِ.

«ثُمَّ قَالَ -أَيْ: أَبُو سَعِيدٍ-: ودَعْ هَذَا، هَا هُنَا مَسْأَلَةٌ قَدْ أَوْقَعَتْ خِلَافًا، فَارْفَعْ ذَلِكَ الخِلَافَ بِمَنْطِقِكَ: قَالَ قَائِلٌ: «لِفُلَانٍ مِنَ الحَائِطِ إِلَى الحَائِطِ» مَا الحُكْمُ فِيهِ؟ ومَا قَدْرُ المَشْهُودِ بِهِ لِفُلَانٍ؟ فَقَدْ قَالَ نَاسٌ: لَهُ الحَائِطَانِ مَعًا ومَا بَيْنَهُمَا، وقَالَ آخَرُونَ: لَهُ النِّصْفُ مِنْ كُلٍّ مِنْهُمَا، وقَالَ آخَرُونَ: لَهُ أَحَدُهُمَا، هَاتِ الآنَ آيَتَكَ البَاهِرَةَ، ومُعْجِزَتَكَ القَاهِرَةَ، وأَنَّى لَكَ بِهِمَا، وهَذَا قَدْ بَانَ بِغَيْرِ نَظَرِكَ ونَظَرِ أَصْحَابِكَ، ودَعْ هَذَا -أَيْضًا»[2].

لَمْ يُعْطِهِ فُرْصَةً لِلْجَوَابِ، وإِلَّا لَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ عِلْمِ المَنْطِقِ، ولَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ المَنْطِقِ أَنَّ فَنَّهُمْ تُحَلُّ بِهِ جَمِيعُ مَشَاكِلَ، ويُفْهَمُ بِهِ مَا فِي الكَوْنِ مِنْ مَسَائِلَ، وإِنَّمَا قَالُوا: المَنْطِقُ أَدَاةٌ لِلْفُنُونِ، تَقُومُ نَتَائِجُهَا عَلَى مَا يُوضَعُ فِيهَا مِنْ مُقَدِّمَاتٍ ومَوَادَّ، فَإِنِ اسْتَعْمَلَهُ الفَيْلَسُوفُ قَدَّمَ مُقَدِّمَاتٍ فَلْسَفِيَّةً، وإِنِ اسْتَعْمَلَهُ الأُصُولِيُّ نَالَ نَتَائِجَهُ مِمَّا وَضَعَ فِيهِ مِنْ عِلْمِهِ، فَكَانَ الأُصُولِيُّ أَعْلَمَ مِنَ الفَيْلَسُوفِ فِي فَنِّهِ وإِنْ بَنَاهُ عَلَى المَنْطِقِ، وكَانَ الفَيْلَسُوفُ أَعْلَمَ مِنَ الأُصُولِيِّ فِي فَنِّهِ إِذَا بَنَاهُ عَلَى المَنْطِقِ؛ إِذِ المَعَانِي الَّتِي أَرَادَهَا المَنَاطِقَةُ عَامَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ فِيهَا العُقُولُ.

وأَمَّا مَسْأَلَةُ أَبِي سَعِيدٍ؛ فَجَوَابُهَا: أَنَّ مَنْ قَالَ: لَهُ الحَائِطَانِ مَعًا ومَا بَيْنَهُمَا، فَقَدْ أَخَذَ بِرَأْيٍ فِي اللُّغَةِ مَتِينٍ؛ إِذْ أَدْخَلَ مَا قَبْلَ «مِنْ» ومَا بَعْدَ «إِلَى»، كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمْتُ أَوْلَادَكَ مِنْ أَصْغَرِهِمْ إِلَى أَكْبَرِهِمْ، فَأَدْخَلَ مَبْدَأَ الغَايَةِ، ونِهَايَةَ الغَايَةِ، وأَمَّا مَنْ قَالَ: لَهُ النِّصْفُ مِنْ كُلٍّ مِنْهُمَا؛ فَقَدْ أَتَى بِمُنْكَرٍ مِنَ القَوْلِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي اللُّغَةِ، لِأَنَّ

(١) السقار، د. منقذ بن محمود، كتاب «الله جَلَّ جلالَهُ واحد أم ثلاثة؟» (الناشر دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨)/٢١٦.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٩.

الغَايَةَ إِمَّا أَنْ تَدْخُلَ كُلُّهَا أَوْ تَخْرُجَ كُلُّهَا، وأَمَّا مَنْ قَالَ: لَهُ أَحَدُهُمَا؛ فَقَدْ قَالَ مَا لَا تَعْرِفُهُ العَرَبُ؛ فَإِنَّ حَرْفَيْ الغَايَةِ لَا يَدُلَّانِ عَلَى التَّخْيِيرِ، أَوِ التَّنْصِيفِ، وإِنَّمَا بَقِيَ قَوْلَانِ لَمْ يُذْكَرَا فِي القِسْمَةِ، أَحَدُهُمَا قَوْلٌ مَشْهُورٌ، ومُسْتَنَدُهُ اسْتِعْمَالٌ غَيْرُ مَنْكُورٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَهُ مَا بَيْنَ الحَائِطَيْنِ فَقَطْ، فَلَا تَدْخُلُ الغَايَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، كَمَا فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى﴾؛ إِذِ الإِسْرَاءُ وَقَعَ بِالنَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ فِيمَا بَيْنَ المَسْجِدَيْنِ، دُونَ أَنْ يَشْمَلَهُمَا فِي أَظْهَرِ القَوْلَيْنِ، والآخَرُ: أَنَّ لَهُ حَائِطًا ومَا بَيْنَهُ وبَيْنَ الحَائِطِ الآخَرِ، قَالَ ثَعْلَبٌ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: عَلَيَّ لِزَيْدٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشَرَةٍ؛ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةٌ إِذَا أَخْرَجْتَ الحَدَّيْنِ، وأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَشَرَةٌ إِذَا أَدْخَلْتَ الحَدَّيْنِ، وأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ إِذَا أَدْخَلْتَ حَدًّا وأَخْرَجْتَ حَدًّا»(١).

«قَالَ –أَيْ: أَبُو سَعِيدٍ–: قَالَ قَائِلٌ: «مِنَ الكَلَامِ مَا هُوَ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَقِيمٌ مُحَالٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ خَطَأٌ»، فَسِّرْ هَذِهِ الجُمْلَةَ، واعْتَرِضْ عَلَيْهِ عَالِمٌ آخَرُ، فَاحْكُمْ أَنْتَ بَيْنَ هَذَا القَائِلِ والمُعْتَرِضِ، وأَرِنَا قُوَّةَ صِنَاعَتِكَ الَّتِي تُمَيِّزُ بِهَا بَيْنَ الخَطَأِ والصَّوَابِ، وبَيْنَ الحَقِّ والبَاطِلِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَحْكُمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا قَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَهُ، والآخَرُ لَمْ أُحَصِّلِ اعْتِرَاضَهُ؟ قِيلَ لَكَ: اسْتَخْرِجْ بِنَظَرِكَ الِاعْتِرَاضَ إِنْ كَانَ مَا قَالَهُ مُحْتَمِلًا لَهُ، ثُمَّ أَوْضِحِ الحَقَّ مِنْهُمَا، لِأَنَّ الأَصْلَ مَسْمُوعٌ لَكَ، حَاصِلٌ عِنْدَكَ، ومَا يَصِحُّ بِهِ أَوْ يُرَدُّ

(١) الصحاري، مسلم بن إبراهيم، الإبانة في اللغة العربية (تحقيق د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، الناشر وزارة التراث القومي والثقافة بمسقط، ط الأولى ١٤٢٠هـ) ٢٤٩/٤.

عَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ مِنْكَ، فَلَا تَتَعَاسَرْ عَلَيْنَا، فَإِنَّ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنَ الجَمَاعَةِ»(١).

هَذَا التَّقْسِيمُ الخُمَاسِيُّ لِلْكَلَامِ أَخَذَهُ مِنْ سِيبَوَيْهِ؛ وزَادَ شَيْئًا مِنْ قَوْلِ الأَخْفَشِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: «هَذَا بَابُ الِاسْتِقَامَةِ مِنَ الكَلَامِ والإِحَالَةِ، فَمِنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ، ومُحَالٌ، ومُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، ومُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، ومَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ»(٢).

فَأَمَّا الأَوَّلُ؛ فَشَرَحَهُ سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِهِ: «فَأَمَّا المُسْتَقِيمُ الحَسَنُ؛ فَقَوْلُكَ: أَتَيْتُكَ أَمْسِ، وسَآتِيكَ غَدًا»(٣)، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ: «لِأَنَّ ظَاهِرَهُ مُسْتَقِيمٌ، والإِعْرَابَ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى كَذِبِ قَائِلِهِ»(٤).

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَقَالَ عَنْهُ سِيبَوَيْهِ: «وأَمَّا الْمُحَالُ فَأَنْ تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ، فَتَقُولَ: أَتَيْتُكَ غَدًا، وسَآتِيكَ أَمْسِ»(٥)، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : «ومَعْنَى المُحَالِ: أَنَّهُ أُحِيلَ عَنْ وَجْهِهِ المُسْتَقِيمِ الَّذِي بِهِ يُفْهَمُ المَعْنَى إِذَا تُكُلِّمَ بِهِ»(٦).

ولَمْ يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هَذَا المُحَالَ يُسَمَّى كَذِبًا، مَعَ أَنَّ المُتَكَلِّمَ جَمَعَ بَيْنَ المُحَالِ والكَذِبِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ الغَدُ حَتَّى يَحْصُلَ مِنْهُ –فِي المِثَالِ الأَوَّلِ– إِتْيَانٌ، ولَا يَصِحُّ الوَعْدُ بِأَنْ يَأْتِيَ فِي زَمَنٍ سَابِقٍ كَمَا فِي المِثَالِ الثَّانِي، وإِنَّمَا لَمْ يُسَمِّهِ كَذِبًا لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ المُحَالُ غَيْرَ مَوْصُوفٍ بِصِدْقٍ ولَا كَذِبٍ، وذَلِكَ إِذَا وَقَعَ إِنْشَاءً، نَحْوُ: ائْتِ أَمْسِ، وكَانَ الأَفْضَلَ أَنْ يُمَثِّلَ بِهِ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَيَخُصُّ بِالذِّكْرِ المُحَالَ الكَذِبَ.

---

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٩.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨٦/١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٥/١.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨٦/١.

(٥) سيبويه، الكتاب ٢٥/١.

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨٦/١.

وَأَمَّا الثَّالِثُ؛ فَفَسَّرَهُ سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وأَمَّا المُسْتَقِيمُ الكَذِبُ؛ فَقَوْلُكَ: حَمَلْتُ الجَبَلَ، وشَرِبْتُ مَاءَ البَحْرِ، ونَحْوُهُ»(١)، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : «وإِنَّمَا خَصَّ «حَمَلْتُ الجَبَلَ» ، و«شَرِبْتُ مَاءَ البَحْرِ» بِالكَذِبِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُمَا يَدُلُّ عَلَى كَذِبٍ قَائِلِهِمَا قَبْلَ التَّصَفُّحِ والبَحْثِ، وإِلَّا فَكُلُّ كَلَامٍ تُكُلِّمَ بِهِ –وكَانَ مَخْبَرُهُ عَلَى خِلَافِ مَا يُوجِبُهُ الظَّاهِرُ– فَهُوَ كَذِبٌ، عُلِمَ أَوْ لَمْ يُعْلَمْ، كَقَوْلِ القَائِلِ: لَقِيتُ زَيْدًا اليَوْمَ، واشْتَرَيْتُ ثَوْبًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ الأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ، فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ»(٢)، وهَذَا القِسْمُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي المُنَاظَرَةِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ عَيْنُ الأَوَّلِ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ: «أَتَيْتُكَ أَمْسِ»، مُسْتَقِيمٌ –أَيْ: مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ والإِعْرَابِ– حَسَنٌ –أَيْ: جَائِزٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ– وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ والكَذِبِ، هَكَذَا فَهِمَهُ السِّيرَافِيُّ(٣)؛ وفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الِاسْتِقَامَةَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا المَقَامِ يَقْصِدُ بِهَا تَارَةً صِحَّةَ التَّرْكِيبِ، وتَارَةً صِدْقَ الكَلَامِ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ؛ فَبَيَّنَهُ سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وأَمَّا المُسْتَقِيمُ القَبِيحُ؛ فَأَنْ تَضَعَ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ، وكَيْ زَيْدًا يَأْتِيَكَ، وأَشْبَاهِ هَذَا»(٤)، وشَرَحَهُ أَبُو سَعِيدٍ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ «قَدْ» و«كَيْ» تَدْخُلَانِ عَلَى الفِعْلِ، ولَا تَدْخُلَانِ عَلَى الِاسْمِ، فَفَصْلُهُمَا عَنِ الفِعْلِ بِالِاسْمِ وَضْعٌ لِلْكَلَامِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ(٥)، أَيْ: وهَذَا مَعْنَى مَعْنَى القُبْحِ، وأَمَّا الِاسْتِقَامَةُ فَلِأَنَّهُ رَأَى زَيْدًا حَقًّا.

وَأَمَّا الخَامِسُ؛ فَمَثَّلَهُ سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وأَمَّا المُحَالُ الكَذِبُ؛ فَأَنْ تَقُولُ: سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ البَحْرِ أَمْسِ»(٦)، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «فَأَمَّا اسْتِحَالَتُهُ؛ فَلِاجْتِمَاعِ «سَوْفَ»

(١) سيبويه، الكتاب ٢٦/١.
(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨٦/١–١٨٧.
(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨٦/١.
(٤) سيبويه، الكتاب ٢٦/١.
(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٨٧/١.
(٦) سيبويه، الكتاب ٢٦/١.

و«أَمْسِ» فِيهِ، وَهُمَا يَتَنَاقَضَانِ ويَتَعَاقَبَانِ، وأَمَّا الكَذِبُ فِيهِ؛ فَإِنَّا لَوْ أَزَلْنَا عَنْهُ «أَمْسِ» -الَّذِي يُوجِبُ المُنَاقَضَةَ والإِحَالَةَ؛ لَبَقِيَ كَذِبًا»[1]، أَيْ: لِأَنَّ مَاءَ البَحْرِ لَا يَسْتَطِيعُ شُرْبَهُ أَحَدٌ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وقَدَ ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ المُحَالَ فِي مَوْضِعَيْنِ، فَقَالَ فِي أَحَدِهِمَا: «وأَمَّا المُحَالُ فَأَنْ تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ، فَتَقُولَ: أَتَيْتُكَ غَدًا، وسَآتِيكَ أَمْسِ»، وقَالَ فِي المَوْضِعِ الآخَرِ: «وأَمَّا المُحَالُ الكَذِبُ؛ فَأَنْ تَقُولَ: سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ البَحْرِ أَمْسِ»، فَقَالَ فِي المَوْضِعِ الأَوَّلِ «وأَمَّا المُحَالُ»؛ ولَمْ يَقُلْ: «المُحَالُ الكَذِبُ»؛ وقَالَ فِي الثَّانِي: «المُحَالُ الكَذِبُ»؛ غَيْرَ أَنَّهُ مَثَّلَ الأَوَّلَ بِشَيْءٍ هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ -أَيْضًا- وإِنَّمَا أَبْهَمَ الأَوَّلَ لِأَنَّ المُحَالَ قَدْ يَكُونُ كَذِبًا وغَيْرَ كَذِبٍ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ تَنَاقُضُ اللَّفْظِ فِيهِ، فَأَمَّا المُحَالُ الَّذِي لَيْسَ بِكَذِبٍ فَاللَّفْظُ الَّذِي يَسْتَحِيلُ فِي الأَمْرِ وفِي الِاسْتِفْهَامِ، وفِي مَوْضِعٍ لَا يَقَعُ فِيهِ الكَذِبُ، كَقَوْلِكَ -لِمَنْ تَأْمُرُهُ-: قُمْ أَمْسِ، و-لِمَنْ تَسْتَفْهِمُهُ-: أَسَتَقُومُ أَمْسِ؟ وهَلْ قُمْتَ غَدًا؟ والمُحَالُ الكَذِبُ قَدْ مَرَّ، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ المُحَالَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: كَذِبٍ، وغَيْرِ كَذِبٍ، والكَذِبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُحَالٍ، وغَيْرِ مُحَالٍ»[2].

وأَضَافَ أَبُو سَعِيدٍ قِسْمًا سَادِسًا، لَكِنَّهُ فِي تَقْسِيمِهِ صَارَ خَامِسًا؛ لِكَوْنِهِ أَغْفَلَ الثَّالِثَ، قَالَ: «وقَالَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ: ومِنْهُ الخَطَأُ، وَهُوَ مَا لَا تَعَمَّدَ فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي زَيْدٌ، وأَنْتَ تُرِيدُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وهَذَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ مُسْتَقِيمٌ، فَيُقَالُ فِيهِ -عَلَى قِيَاسِ مَا مَضَى-: مُسْتَقِيمٌ خَطَأٌ، كَمَا قِيلَ: مُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، ومُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ»[3].

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٧.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٨.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٨.

وأَمَّا قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ: «واعْتَرَضَ عَلَيْهِ عَالِمٌ آخَرُ، فَاحْكُمْ أَنْتَ بَيْنَ هَذَا القَائِلِ والمُعْتَرِضِ»؛ فَأَشَارَ بِهِ إِلَى اعْتِرَاضَاتٍ أُورِدَتْ عَلَى سِيبَوَيْهِ فِي الثَّانِي والرَّابِعِ، والخَامِسِ، فَأَمَّا الِاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ الثَّانِي؛ فَأَنْ يُقَالَ: إِنَّ المُحَالَ هُوَ مُتَعَذِّرُ الوُجُودِ، وأَمَّا هَذَا الكَلَامُ المَذْكُورُ فَقَدْ وُجِدَ فِي الوَاقِعِ؛ فَلَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِالمُحَالِ، ونَقَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ عَنْ قَوْمٍ(١).

وأَجَابَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِالمُحَالِ هُنَا مَا أُحِيلَ مِنَ الكَلَامِ عَنْ وَجْهِهِ(٢).

وأَمَّا الِاعْتِرَاضُ عَلَى الرَّابِعِ؛ فَأَرَادَ بِهِ أَبُو سَعِيدٍ مَا ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ»، مِنْ أَنَّ قَائِلًا قَدْ يَقُولُ: كَيْفَ سَمَّاهُ مُسْتَقِيمًا، مَعَ أَنَّ فِيهِ لَحْنًا(٣)؟

وأَجَابَ: بِأَنَّ قَوْلَكَ: «قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ» لَيْسَ فِيهِ لَحْنٌ، وإِنَّمَا فِيهِ وَضْعُ الكَلَامِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَصَحَّ أَنْ يُوصَفَ مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ بِالقُبْحِ، ومِنْ جِهَةِ عَدَمِ اللَّحْنِ بِالِاسْتِقَامَةِ(٤)، وفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ مُرَادَ سِيبَوَيْهِ بِالِاسْتِقَامَةِ هُنَا الصِّدْقُ، ومُرَادُهُ بِالقُبْحِ الخَطَأُ فِي التَّرْكِيبِ، وقَدِ وَافَقَ أَبَا سَعِيدٍ عَلَى ذَلِكَ أَبُو هِلَالٍ العَسْكَرِيُّ[٣٩٥]، فَقَالَ: «الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْتَقِيمِ وَالصَّوَابِ: أَنَّ الصَّوَابَ إِطْلَاقُ الِاسْتِقَامَةِ عَلَى الْحُسْنِ والصِّدْقِ، والمُسْتَقِيمَ هُوَ الجَارِي عَلَى سَنَنٍ، فَتَقُولُ لِلْكَلَامِ إِذَا كَانَ جَارِيًا عَلَى سَنَنٍ لَا تفَاوُتَ فِيهِ: إِنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا، وَلَا يُقَالُ لَهُ: صَوَابٌ إِلَّا إِذَا كَانَ حَسَنًا، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: «مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ، ومُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، ومُسْتَقِيمٌ صِدْقٌ، ومُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، قُلْنَا: وَلَا يُقَالُ صَوَابٌ قَبِيحٌ»(٥).

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٦.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٦.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٧.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٧.

(٥) العسكري، الفروق اللغوية (تحقيق محمد إبراهيم سليم، الناشر دار العلم والثقافة بالقاهرة)/٥٤.

وأَمَّا الِاعْتِرَاضُ عَلَى الخَامِسِ؛ فَهُوَ مَا نَقَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ الأَخْفَشِ بِقَوْلِهِ: «وكَانَ الأَخْفَشُ يُنْكِرُ أَنْ يُقَالَ فِي المُحَالِ صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ، فَأَمَّا إِنْكَارُهُ الصِّدْقَ؛ فَبَيِّنٌ، وأَمَّا إِنْكَارُهُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا فَلِأَنَّ الكَذِبَ نَقِيضُ الصِّدْقِ، والمُحَالُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا بِحَالٍ، فَإِنْ اسْتَحَالَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: صِدْقٌ -بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ- اسْتَحَالَ أَنْ يُقَالَ: كَذِبٌ»[1].

وأَجَابَ: بِقَوْلِهِ: «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: والقَوْلُ عِنْدِي مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ، وذَلِكَ أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: زَيْدٌ جَمَعَ بَيْنَ القِيَامِ والقُعُودِ فِي حَالٍ؛ كَانَ قَدْ خَبَّرَ بِاجْتِمَاعِ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ وقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الِاجْتِمَاعَ الَّذِي خَبَّرَ بِهِ عَلَى غَيْرِ مَا خَبَّرَ، والكَذِبُ إِنَّمَا هُوَ الإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِيهِ الصِّدْقُ أَلْبَتَّةَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُشْرِكِ -الَّذِي يَدَّعِي أَنَّ للهِ شَرِيكًا فِي مُلْكِهِ وسُلْطَانِهِ جَلَّ اللهُ وعَزَّ-: إِنَّهُ كَاذِبٌ، وإِنْ كَانَ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلْبَتَّةَ، وكَذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ للهِ وَلَدًا؛ كَاذِبٌ، قَالَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿لَيَقُولُونَ، ولَدَ اللهُ وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾»[2].

وأَمَّا قَوْلُهُ: «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَحْكُمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ..» إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ؛ فَاحْتِرَازٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَنْ يَرُدَّ مَتَّى بِأَنَّ هَذَا مِنِ اخْتِصَاصِ أَهْلِ النَّحْوِ؛ فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُحِيطَ بِهِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«فَقَدْ بَانَ الآنَ أَنَّ مُرَكَّبَ اللَّفْظِ لَا يَحُوزُ مَبْسُوطَ العَقْلِ، والمَعَانِيَ مَعْقُولَةٌ، ولَهَا اتِّصَالٌ شَدِيدٌ، وبَسَاطَةٌ تَامَّةٌ، ولَيْسَ فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ -مِنْ أَيِّ لُغَةٍ كَانَ- أَنْ يَمْلِكَ ذَلِكَ المَبْسُوطَ، ويُحِيطَ بِهِ، ويَنْصِبَ عَلَيْهِ سُورًا، ولَا يَدَعَ شَيْئًا مِنْ دَاخِلِهِ أَنْ يَخْرُجَ، ولَا شَيْئًا مِنْ خَارِجِهِ أَنْ يَدْخُلَ، خَوْفًا مِنَ الِاخْتِلَاطِ الجَالِبِ لِلْفَسَادِ، أَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ يَخْلِطُ

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٧.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١/١٨٧-١٨٨.

الحَقَّ بِالبَاطِلِ، ويُشَبِّهُ البَاطِلَ بِالحَقِّ، وهَذَا الَّذِي وَقَعَ، الصَّحِيحُ مِنْهُ فِي الأَوَّلِ قَبْلَ وَضْعِ المَنْطِقِ، وقَدْ عَادَ ذَلِكَ الصَّحِيحُ فِي الثَّانِي بَعْدَ المَنْطِقِ»(١).

يَقُولُ: لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مِنَ الكَلَامِ مَا هُوَ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَقِيمٌ مُحَالٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ، ومِنْهُ مَا هُوَ خَطَأٌ؛ تَبَيَّنَ أَنَّ العَقْلَ ذُو انْبِسَاطٍ، فَلَهُ القُدْرَةُ عَلَى افْتِرَاضِ تَعْبِيرَاتٍ لَا تَجُوزُ فِي اللُّغَةِ، فَلَيْسَتِ اللُّغَةُ الصَّحِيحَةُ إِذَنْ حَاوِيَةً لِكُلِّ افْتِرَاضٍ عَقْلِيٍّ، ولَكِنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنَ المَعَانِي فَإِنَّ العَقْلَ يُدْرِكُهَا، فَالعَقْلُ وَاسِعٌ مُنْبَسِطٌ، ولَا تَقْدِرُ اللُّغَةُ عَلَى الإِحَاطَةِ بِهِ، ولِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ لِقُوَّةِ اللُّغَةِ وكَمَالِهَا أَنْ تَكُونَ مُحِيطَةً بِافْتِرَاضِ العَقْلِ مِنْ تَرْكِيبِ الكَلَامِ، ومَنْ جَعَلَ العَقْلَ مَحُوطًا بِمَنْطِقِ أَرِسْطُو فَقَدْ حَجَّرَ وَاسِعًا بِسُورٍ مُخْتَلَقٍ، زَاعِمًا أَنَّ تَحْوِيطَهُ بِمَنْطِقِهِ يَمْنَعُ اخْتِلَاطَ الحَقِّ بِالبَاطِلِ، وكَانَ خَلْطُ الحَقِّ بِالبَاطِلِ وَقَعَ مِنْ اليَهُودِ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ المَنْطِقُ، فَلَمَّا وَضَعُوا المَنْطِقَ، وزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ بِهِ خَلْطَ الحَقِّ بِالبَاطِلِ؛ صَارُوا بِمَنْطِقِهِمْ يُشَبِّهُونَ الحَقَّ بِالبَاطِلِ، وهَذَا أَعْظَمُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وأَنْتَ لَوْ عَرَفْتَ تَصَرُّفَ/ العُلَمَاءِ والفُقَهَاءِ فِي مَسَائِلِهِمْ، وَوَقَفْتَ عَلَى غَوْرِهِمْ فِي نَظَرِهِمْ وغَوْصِهِمْ فِي اسْتِنْبَاطِهِمْ، وحُسْنِ تَأْوِيلِهِمْ لِمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ، وسَعَةِ تَشْقِيقِهِمْ لِلْوُجُوهِ المُحْتَمَلَةِ، والكِنَايَاتِ المُفِيدَةِ، والجِهَاتِ القَرِيبَةِ والبَعِيدَةِ؛ لَحَقَرْتَ نَفْسَكَ، وازْدَرَيْتَ أَصْحَابَكَ، ولَكَانَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وتَابَعُوهُ عَلَيْهِ، أَقَلَّ فِي عَيْنِكَ مِنَ السُّهَا عِنْدَ القَمَرِ، ومِنَ الحَصَى عِنْدَ الجَبَلِ»(٢).

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٩.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /٩٩-١٠٠.

السُهَا: كَوْكَبٌ خَفِيٌّ فِي بَنَاتِ نَعْشٍ، ومُقَارَنَتُهُ بِالقَمَرِ، مُقَارَنَةٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ، ومِنْ أَمْثَالِهِمْ: «أُرِيهَا السُّهَا، وتُرِينِي القَمَرَ»[1]، يُرِيدُ أَبُو سَعِيدٍ: أَنَّ تَصَرُّفَ العُلَمَاءِ والفُقَهَاءِ فِي مَسَائِلِهِمْ، ومَا ذَكَرَهُ مِنَ الغَوْصِ، والاِسْتِنْبَاطِ، والتَّفْرِيعِ؛ حَصَلَ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي المَنْطِقِ، وقَدْ أَتَوْا بِمَا يَبْهَرُ العُقُولَ، ويَأْخُذُ بِالأَلْبَابِ، وأَنْتَ وحِزْبُكَ سَادِرُونَ فِي مَنْطِقِكُمْ، لَا تَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلَوْ وَقَفْتُمْ عَلَى نَتَاجِهِمْ؛ لَازْدَرَيْتُمْ مَنْطِقَكُمْ وأَصْحَابَكُمْ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«أَلَيْسَ الكِنْدِيُّ -وَهُوَ عَلِيمٌ فِي أَصْحَابِكَ- يَقُولُ فِي جَوَابِ مَسْأَلَةٍ: «هَذَا مِنْ بَابِ فَقْدِ عَدَمِ الوُجُودِ[2]، بِحَسْبِ الاِسْتِطَاعَةِ عَلَى طَرِيقِ الإِمْكَانِ مِنْ نَاحِيَةِ الوَهْمِ بِلَا تَرْتِيبٍ»[3].

---

(١) جَاءَ فِي «الصِّحَاحِ» ٦/ ٢٣٨٦ (سها): « السُهَا: كَوْكَبٌ خَفِيٌّ فِي بَنَاتِ نَعْشٍ الكُبْرَى، والنَّاسُ يَمْتَحِنُونَ بِهِ أَبْصَارَهُمْ، وفِي المَثَلِ: "أُرِيهَا السُهَا وتُرِينِي القَمَرَ"»، وقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «أَسَاسِ البَلَاغَةِ» ١/٣٨٠: « وفُلَانٌ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ السُهَا والفَرْقَدِ، وَهُوَ كَوْكَبٌ، خَفِيٌّ، صَغِيرٌ، مَعَ أَوْسَطِ بَنَاتِ نَعْشٍ، يُسَمَّى أَسْلَمَ»، قَالَ قُطْرُبٌ فِي «الأَزْمِنَةِ وتَلْبِيَةِ الجاهلية» (تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الناشر مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٥هـ)/٢٩: « ويُقَالُ: هُوَ الكَوْكَبُ الأَوْسَطُ مِنَ الثَّلَاثِ مِنْ بَنَاتِ نَعْشٍ».

(٢) في الإمتاع والمؤانسة/١٠٠: «هذا من باب عد فعد الوجوه»، وفي معجم الأدباء٢/٩٠٧: «هذا من جواب عدة» فعدّ الوجوه»، والتصحيح من ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (تحقيق د. محمد رشاد سالم الناشر جامعة الإمام بالرياض، ط الثانية، ١٤١١هـ) ٣/ ٧٤.

(٣) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

مُرَادُ السِّيرَافِيِّ: أَنَّ الفَلَاسِفَةَ يَتَحَذْلَقُونَ فِي العِبَارَاتِ إِلَى دَرَجَةٍ سَحِيقَةٍ مِنَ التَّكَلُّفِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ بَابِ فَقْدِ عَدَمِ الوُجُودِ» يُرِيدُ بِهِ: «مِنْ بَابِ الوُجُودِ»، لَكِنَّهُ نَفَى الوُجُودَ، ونَفَى النَّفْيَ؛ لِيَصِحَّ لَهُ الإِثْبَاتُ؛ فَإِنَّ فَقْدَ عَدَمِ الوُجُودِ هُوَ الوُجُودُ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«حَتَّى وَضَعُوا لَهُ مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ، وغَالَطُوهُ بِهَا، وأَرَوْهُ أَنَّهَا مِنَ الفَلْسَفَةِ الدَّاخِلَةِ، فَذَهَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الوَضْعُ، فَاعْتَقَدَ فِيهِ أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَرِيضُ العَقْلِ، فَاسِدُ المَزَاجِ، حَائِلُ الغَرِيزَةِ، مُشَوَّشُ اللُّبِّ»[1].

يُرِيدُ: أَنَّهُمُ اسْتَخَفُّوا بِهِ، فَأَوْرَدُوا عَلَيْهِ أَسْئِلَةً مِمَّا فِيهِ نَفْيُ النَّفْيِ، ووأَوْهَمُوهُ أَنَّهَا مِنْ فَلْسَفَةِ يُونَانَ الَّتِي سَمَّاهَا الكِنْدِيُّ نَفْسُهُ «الفَلْسَفَةَ الدَّاخِلَةَ»، ووَضَعَ كِتَابًا بِاسْمِ «الفَلْسَفَةِ الدَّاخِلَةِ»، وأَنَّهُ صَدَّقَهُمْ فِي ذَلِكَ لِكَوْنِهِ فَاسِدَ العَقْلِ، وفِي هَذَا مُغَالَطَةٌ ظَاهِرَةٌ يَأْتِي بَيَانُهَا -إِنْ شَاءَ اللهُ- عِنْدَ عِبَارَتِهِ التَّالِيَةِ الَّتِي عَرَضَ فِيهَا شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الأَسْئِلَةِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«قَالُوا لَهُ: أَخْبِرْنَا عَنِ اصْطِكَاكِ الأَجْرَامِ، وتَضَاعُفِ الأَرْكَانِ؟ هَلْ يَدْخُلُ فِي بَابِ وُجُوبِ الإِمْكَانِ؟ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الفُقْدَانِ إِلَى مَا يَخْفَى عَنِ الأَذْهَانِ؟»[2].

وهَذَا تَهَكُّمٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ بِأَبِي نَصْرٍ الكِنْدِيِّ، فَإِنَّ الإِمْكَانَ لَا يُوصَوفُ بِوُجُوبٍ، وقَدْ مَرَّ بِنَا أَنَّ الفَلَاسِفَةَ يَجْعَلُونَ الوَاجِبَ مُقَابِلًا لِلْمُمْكِنِ والمُحَالِ، فَمَا كَانَ وَاجِبًا؛ فَلَيْسَ مُمْكِنًا، ولَا مُحَالًا، وأَنَّ طَائِفَةً -كَابنِ سِينَا، وابنِ بَاجَهْ- شَذَّتْ، فَجَعَلَتْ شيئا

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

مِنَ المَوْجُودَاتِ مُمْكِنًا وَاجِبًا أَزَلًا؛ لِيُفَارِقُوا الفَلَاسِفَةَ الدَّهْرِيِّينَ، فَوَقَعُوا فِي التَّنَاقُضِ[1]، ثُمَّ رَامُوا أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنَ تَنَاقُضِهِمْ، فَجَعَلُوا اللهَ وَاجِبَ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، والفَلَكَ الأَعْلَى وَاجِبَ الوُجُودِ بِغَيْرِهِ، مُمْكِنَ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ، فَلَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا –عَلَى مَا مَرَّ كَشْفُهُ– وزَادَ فِي تَهَكُّمِهِ بِسُؤَالِهِ لَهُ: هَلْ «يَخْرُجُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الفُقْدَانِ إِلَى مَا يَخْفَى عَنِ الأَذْهَانِ؟» أَيْ: هَلْ يَخْرُجُ مِنْ عَدَمِ الوُجُودِ فِي الذِّهْنِ إِلَى عَدَمِ الوُجُودِ فِي الذِّهْنِ؟

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وقَالُوا لَهُ –أَيْضًا–: مَا نِسْبَةُ الحَرَكَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ إِلَى الصُّورِ الهُيُولَانِيَّةِ؟ وهَلْ هِيَ مُلَابِسَةٌ لِلْكِيَانِ فِي حُدُودِ النَّظَرِ والبَيَانِ، أَوْ مُزَايِلَةٌ لَهُ مُزَايَلَةً عَلَى غَايَةِ الإِحْكَامِ؟»[2].

قَدْ مَرَّ بِنَا أَنَّ الهُيُولِيَّةَ والصُّورِيَّةَ مُتَقَابِلَتَانِ نِسْبِيًّا، كَتَقَابُلِ المَادَّةِ والصُّورَةِ، فَتَقَابُلُهُمَا لَا يَعْنِي التَّضَادَّ، وإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ الصُّورَةَ تَشَكُّلٌ لِلْمَادَّةِ، فَإِذَا وُجِدَتِ الصُّورَةُ؛ زَالَ وَصْفُ الهُيُولَانِيَّةِ بِالفِعْلِ، مَعَ أَنَّهُ بَاقٍ بِالقُوَّةِ بِبَقَاءِ المَادَّةِ، فَوَصْفُ الصُّورَةِ الحَادِثَةِ بِالهُيُولَانِيَّةِ وَصْفٌ لِمَا هِيَ عَلَيْهِ بِالقُوَّةِ، لَا لِمَا هِيَ عَلَيْهِ بِالفِعْلِ، كَمَا تَقُولُ لِلْجِدَارِ: هَذَا تُرَابٌ؛ فَإِنَّهُ فِي الوَاقِعِ لَيْسَ تُرَابًا، بَلْ هُوَ جِدَارٌ، وإِنَّمَا هُوَ مُكَوَّنٌ مِنْ تُرَابٍ، وأَمَّا مَادَّةُ التُّرَابِ –وهِيَ إِحْدَى البَسَائِطِ– فَهُيُولَى، وصُورَةُ التُّرَابِ أُولَى صُوَرِ الهُيُولَى، وقَدِ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ البَسَائِطَ أَوَّلُ مَرَاتِبِ الصُّوَرِ الهُيُولَانِيَّةِ، قَالَ ابنُ

(١) قَالَ ابنُ رُشْدٍ: «وأَمَّا غَيْرُهُمْ –مِمَّنْ نَحَا نَحْوَ ابنِ سِينَا وغَيْرِهِ– فَإِنَّهُمْ يُنَاقِضُونَ أَنْفُسَهُمْ فِيمَا يَضَعُونَ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّهُمْ يُنَاقِضُونَ، وذَلِكَ أَنَّهُمْ يَضَعُونَ –مَعَ وَضْعِهِمْ أَنَّ هَذِهِ المَعْقُولَاتِ مَوْجُودَةٌ أَزَلِيَّةٌ– أَنَّهَا حَادِثَةٌ، وأَنَّهَا ذَاتُ هُيُولَى أَزَلِيَّةٍ أَيْضًا، ولَسْتُ أَدْرِي مَا أَقُولُ فِي هَذَا التَّنَاقُضِ! فَإِنَّ مَا كَانَ بِالقُوَّةِ ثُمَّ وُجِدَ بِالفِعْلِ فَهُوَ ضَرُورَةً حَادِثٌ فَاسِدٌ»، ابن رشد، رسالة النفس (ترتيب الموسوعة الشاملة)/٢٦.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

رُشْدٍ: «فَأَوَّلُ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الصُّوَرِ الهُيُولَانِيَّةِ هِيَ صُوَرُ البَسَائِطِ الَّتِي المَوْضُوعُ لَهَا المَادَّةُ الأُولَى»(١).

وأَمَّا قَولُهُ: «مَا نِسْبَةُ الحَرَكَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ إِلَى الصُّورِ الهُيُولَانِيَّةِ؟» فَيُرِيدُ بِهِ السُّؤَالَ عَنِ الصُّورِ الهُيُولَانِيَّةِ –أَيِ: العَنَاصِرِ المُسَمَّاةِ بِالبَسَائِطِ– هَلْ لَهَا حَرَكَةٌ مِنْ نَفْسِهَا أَوْ لَا تَتَحَرَّكُ إِلَّا بِمُحَرِّكٍ مِنْ خَارِجِهَا؟ قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «الحَرَكَاتُ المَوْجُودَةُ فِي العَالَمِ ثَلَاثٌ: قَسْرِيَّةٌ، وطَبِيعِيَّةٌ، وإِرَادِيَّةٌ .. فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ حَرَكَتُهُ إِلَّا بِسَبَبٍ خَارِجٍ عَنْهُ، كَصُعُودِ الحَجَرِ إِلَى فَوْقُ؛ فَهَذِهِ الحَرَكَةُ القَسْرِيَّةُ، وإِنْ كَانَتْ بِسَبَبٍ مِنْهُ .. فَإِنْ كَانَ لَهُ شُعُورٌ؛ فَهِيَ الحَرَكَةُ الإِرَادِيَّةُ، وإِلَّا؛ فَهِيَ الطَّبِيعِيَّةُ، والحَرَكَةُ الطَّبِيعِيَّةُ فِي العَنَاصِرِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِخُرُوجِ الجِسْمِ عَنْ مَرْكَزِهِ الطَّبِيعِيِّ، وإِ[مَّا] لَا، فَالتُّرَابُ إِذَا كَانَ فِي مَرْكَزِهِ؛ لَمْ يَكُنْ فِي طَبْعِهِ الحَرَكَةُ، فَالمُتَوَلِّدَاتُ مِنَ العَنَاصِرِ لَا تَتَحَرَّكُ إِلَّا بِقَاسِرٍ يَقْسِرُ العَنَاصِرَ عَلَى حَرَكَةِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ»(٢)، وغَرَضُ أَبِي سَعِيدٍ السُّخْرِيُّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «وهَلْ هِيَ مُلَابِسَةٌ لِلْكِيَانِ فِي حُدُودِ النَّظَرِ والبَيَانِ، أَوْ مُزَايِلَةٌ لَهُ مُزَايَلَةً عَلَى غَايَةِ الإِحْكَامِ؟»؛ فَإِنَّ حَرَكَةَ الشَّيْءِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُوصَفَ بِأَنَّهَا مُلَابِسَةٌ أَوْ مُزَايِلَةٌ لِذَاتِهِ.

(١) ابن رشد، رسالة النفس (ترتيب الموسوعة الشاملة)/٢٢.

(٢) ابن تيمية، الصفدية (تحقيق د. محمد رشاد سالم، الناشر مكتبة ابن تيمية بمصر، ط الثانية ١٤٠٦هـ) ١/١٧٤-١٧٥.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وقَالُوا لَهُ: مَا تَأْثِيرُ فُقْدَانِ الوُجْدَانِ فِي عَدَمِ الإِمْكَانِ، عِنْدَ امْتِنَاعِ الوَاجِبِ مِنْ وُجُوبِهِ، فِي ظَا هِرِ مَا لَا وُجُوبَ لَهُ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ فِي إِمْكَانِ أَصْلِهِ؟»[1].

وكُلُّ هَذِهِ مُحَالَاتٌ، وتَنَاقُضَاتٌ أَوْرَدَهَا أَبُو سَعِيدٍ سَاخِرًا؛ فَإِنَّ مَنْ فَقَدَ وُجْدَانَ ضَالَّتِهِ؛ لَمْ يَجِدْهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا لَمْ تَحْصُلْ عَلَى وُجُودِ شَيْءٍ مَا فَهَلْ لِهَذَا أَثَرٌ فِي عَدَمِ إِمْكَانِهِ؟ والجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ المُمْكِنَ قَابِلٌ لِلْوُجُودِ والعَدَمِ، وأَمَّا قَوْلُهُ: «عِنْدَ امْتِنَاعِ الوَاجِبِ مِنْ وُجُوبِهِ»؛ فَمِمَّا تُحِيلُهُ العُقُولَ؛ لِأَنَّ وَاجِبَ الوُجُودِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعًا، وأَمَّا قَوْلُهُ: «فِي ظَاهِرِ مَا لَا وُجُوبَ لَهُ» فَيَبْدُو أَنَّ فِيهِ تَصْحِيفًا؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِـ«الظَّاهِرِ» لَيْسَ مِنْ عَادَاتِهِمْ، فَلَعَلَّ العِبَارَةَ : «مَعَ سَائِرِ مَا لَا وُجُوبَ لَهُ»، أَيْ: أَنَّهُ زَالَ عَنْهُ الوُجُوبُ، فَصَارَ مِنْ سَائِرِ مَا لَمْ يَتَّصِفْ بِالوُجُوبِ، وهَذَا مُحَالٌ عِنْدَ الكُلِّ، ثُمَّ قَالَ: «لِاسْتِحَالَتِهِ فِي إِمْكَانِ أَصْلِهِ؟» أَيْ: لِتَحَوُّلِ أَصْلِه مِنَ الوُجُوبِ إِلَى الإِمْكَانِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«وعَلَى هَذَا فَقَدْ حُفِظَ جَوَابُهُ عَنْ جَمِيعِ هَذَا عَلَى غَايَةِ الرَّكَاكَةِ والضَّعْفِ والفَسَادِ والفَسَالَةِ والسُّخْفِ، ولَوْلَا التَّوَقِّي مِنَ التَّطْوِيلِ لَسَرَدْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ، ولَقَدْ مَرَّ بِي فِي خَطِّهِ: التَّفَاوُتُ فِي تَلَاشِي الأَشْيَاءِ غَيْرُ مُحَاطٍ بِهِ، لِأَنَّهُ يُلَاقِي الِاخْتِلَافَ فِي الأُصُولِ والِاتِّفَاقَ فِي الفُرُوعِ، وكُلُّ مَا يَكُونُ عَلَى هَذَا النَّهْجِ فَالنَّكِرَةُ تُزَاحِمُ عَلَيْهِ المَعْرِفَةَ، والمَعْرِفَةُ تُنَاقِضُ النَّكِرَةَ، عَلَى أَنَّ النَّكِرَةَ والمَعْرِفَةَ مِنْ بَابِ الأَلْبِسَةِ العَارِيَةِ مِنْ مَلَابِسِ الأَسْرَارِ الإِلَهِيَّةِ، لَا مِنْ بَابِ الإِلَهِيَّةِ العَارِضَةِ فِي أَحْوَالِ البَشَرِيَّةِ»[2].

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

(٢) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

مَعْنَى قَوْلِ الكِنْدِيِّ: أَنَّ تَحَوُّلَ الهُيُولَى مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ لَيْسَ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدَةٍ، فَبَعْضُهُ سَرِيعُ التَّحَوُّلِ، وبَعْضُهُ بَطِيئُهُ؛ وسَائِرُهُ بَيْنَ ذَلِكَ، وهَذَا الِاخْتِلَافُ – لِدِقَّةِ تَفَاوُتِهِ– لَا يُحِيطُ بِهِ بَشَرٌ؛ وإِنَّمَا يَقَعُ هَذَا التَّفَاوُتُ لِأَنَّ الأُصُولَ –وهِيَ البَسَائِطُ الأَرْبَعُ– مُخْتَلِفَةُ الكَيْفِ، وأَمَّا أَفْرَادُ الصُّوَرِ فَمُتَشَابِهَةٌ، ولَكِنَّ نِسْبَةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ –مِنَ الصُّوَرِ– مِنْ تِلْكَ البَسَائِطِ مُتَفَاوِتَةٌ، فَكَأَنَّ تِلْكَ الصُّوَرَ –الَّتِي سَمَّاهَا نَكِرَاتٍ– تَتَزَاحَمُ فِيمَا بَيْنَهَا عَلَى قِسْطِهَا مِنَ البَسَائِطِ –الَّتِي سَمَّاهَا مَعَارِفَ– ولَكِنْ لَيْسَتْ كُلُّ بَسِيطَةٍ بَاذِلَةً لِلصُّورَةِ مَا تُرِيدُهُ مِنْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى التَّوَافُقِ والمُنَاقَضَةِ، مَعَ أَنَّ البَسَائِطَ والصُّوَرَ عَارِيَةٌ مِنْ صِفَتَيْ الأَزَلِيَّةِ والدَّيْمُومَةِ اللَّتَيْنِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا للهِ، ولِلْفَلَكِ الأَعْلَى –فِي زَعْمِهِمْ– لَكِنَّهَا غَيْرُ عَارِيَةٍ مِنَ الفَيْضِ الإِلَهِيِّ الَّذِي يَنْتَقِلُ إِلَيْهَا عَبْرَ الفَلَكِ الأَعْلَى والعُقُولِ التِّسْعَةِ، وهَذَا مِنْ بَاطِلِهِمُ الَّذِي يَذْكُرُونَهُ فِي العِلْمِ الإِلَهِيِّ، لَا فِي المَنْطِقِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ:

«ولَقَدْ حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا الصَّابِئُونَ عَنْهُ بِمَا يُضْحِكُ الثَّكْلَى، ويُشْمِتُ العَدُوَّ، ويَغُرُّ الصَّدِيقَ، ومَا وَرِثَ هَذَا كُلَّهُ إِلَّا مِنْ بَرَكَاتِ يُونَانَ، وفَوَائِدِ الفَلْسَفَةِ والمَنْطِقِ، ونَسْأَلُ اللهَ عِصْمَةً وتَوْفِيقًا نَهْتَدِي بِهِمَا إِلَى القَوْلِ الرَّاجِعِ إِلَى التَّحْصِيلِ، والفِعْلِ الجَارِي عَلَى التَّعْدِيلِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ»[1].

وهَذَا كَلَامٌ عَامٌّ مُبْهَمٌ، فَإِنْ كَانَ عَنْ عُلُومِهِمُ الإِلَهِيَّةِ والطَّبِيعِيَّةِ؛ فَهُوَ كَمَا قَالَ، لَكِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي المُنَاظَرَةِ، وإِنْ كَانَ يَعْنِي كَلَامَهُمْ فِي المَنْطِقِ؛ فَلَوْ كَانَ لَدَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ مَقْدُوحٌ فِيهِ؛ لَذَكَرَهُ فِي هَذَا المَقَامِ.

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ: «هَذَا آخِرُ مَا كَتَبْتُ عَنْ عَلِيِّ بنِ عِيسَى الرُّمَّانِيِّ – الشَّيْخِ الصَّالِحِ– بِإِمْلَائِهِ، وكَانَ أَبُو سَعِيدٍ قَدْ رَوَى لُمَعًا مِنْ هَذِهِ القِصَّةِ، وكَانَ يَقُولُ: لَمْ أَحْفَظْ عَنْ نَفْسِي كُلَّ مَا قُلْتُ، ولَكِنْ كَتَبَ ذَلِكَ أَقْوَامٌ حَضَرُوا فِي أَلْوَاحٍ كَانَتْ مَعَهُمْ ومَحَابِرَ –أَيْضًا– وقَدْ اخْتَلَّ عَلَيَّ كَثِيرٌ مِنْهُ، قَالَ عَلِيُّ بنُ عِيسَى: وتَقَوَّضَ المَجْلِسُ وأَهْلُهُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ جَأْشِ أَبِي سَعِيدٍ الثَّابِتِ، ولِسَانِهِ المُتَصَرِّفِ، ووَجْهِهِ المُتَهَلِّلِ، وفَوَائِدِهِ المُتَتَابِعَةِ»[1].

(١) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة /١٠٠.

الخَاتِمَةُ

بَعْدَ هَذَا العَنَاءِ كُلِّهِ يَتَبَيَّنُ بِجَلَاءٍ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ المُنَاظَرَةَ لَمْ تُقَدِّمْ لِلنَّحْوِ مِنَ الفَائِدَةِ مِثْقَالَ خَرْدَلَةٍ.

الثَّانِي: أَنَّ فِيهَا مَوَاضِعَ ارْتِبَاكٍ وقَلَقٍ، تَدْفَعُ إِلَى التَّشَكُّكِ فِي دِقَّةِ نَقْلِهَا، ولَا سِيَّمَا أَنَّ نَاقِلَهَا أَنْصَارُ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُمْ يَرَوْنَ فِي مَتَّى خَصْمًا دِينِيًّا.

الثَّالِثُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ المُتَعَرِّضِينَ لِلْمَنَاظَرَةِ يَنْقُلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ انْتِصَارَ أَبِي سَعِيدٍ، دُونَ أَنْ يَغُوصُوا فِي حُجَجِ طَرَفَيْهَا، ومَنْ قَصَدَ الإِنْصَافَ، دُونَ غَوْصٍ فِي الخِلَافِ؛ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الإِجْحَافِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ اقْتَبَسَ مِنَ الفَصَاحَةِ مَا خَلَبَ بِهِ أَلْبَابَ الحَاضِرِينَ، ومِنَ التَّشْنِيعِ بِخَصْمِهِ مَا أَفْرَحَ الشَّامِتِينَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَهْتَدِ إِلَى طَرِيقٍ خَفِيٍّ فِي حَيْدَتِهِ، ولَا إِلَى التَّوْرِيَةِ عَنْ حِدَّتِهِ.

الخَامِسُ: أَنَّ المُنَاظَرَةَ لَمْ تَكُنْ تَحْتَ نَظَرِ مُحَايِدٍ، بَلْ كَانَ السِّيرَافِيُّ والوَزِيرُ وحَاضِرُو مَجْلِسِهِ كُلُّهُمْ يُشَكِّلُونَ فَرِيقًا، ومَتَّى وَحْدَهُ يُشَكِّلُ الفَرِيقَ الآخَرَ، ولِهَذَا لَمْ يُعْطَ مِنَ الوَقْتِ مِعْشَارَ مَا أُعْطِيَ السِّيرَافِيِّ، ولَا مِنَ الحِيَادِ مَا يُجَرِّئُهُ عَلَى التَّخْطِئَةِ، أَوْ رَدِّ الخَصْمِ إِذَا خَرَجَ عَنْ مَوْضُوعِ المُنَاظَرَةِ.

السَّادِسُ: أَنَّ حُجَجَ مَتَّى عَلَى قِلَّتِهَا واقْتِضَابِهَا أَبْلَغُ وأَمْكَنُ وأَخَصُّ مِنْ حُجَجِ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى كَثْرَتِهَا وإِسْهَابِهَا.

السَّابِعُ: أَنَّ المُنَاظَرَةَ لَمْ تُضِفْ لِلْمَوْقِفْ مِنَ التَّأَثُّرِ والتَّأْثِيرِ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ أَدْنَى إِضَافَةٍ، وإِنَّمَا أَوْحَى مَا وَرَاءَ سُطُورِهَا أَنَّ النَّحْوِيَّ قَدْ يَتَمَكَّنُ مِنَ النَّحْوِ ولَا يَفْقَهُ أَبْجَدِيَّاتِ المَنْطِقِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ تَمَامَ الِانْفِصَالِ فِيمَا بَيْنَ العِلْمَيْنِ.

الثَّامِنُ: أَنَّ المَنْطِقَ أَدَاةٌ خِلْوٌ مِنَ المَادَّةِ، كَالحِسَابِ الرِّيَاضِيِّ، وهَذَا مَعْنَى كَوْنِهِ صُورِيًّا، وأَمَّا النَّحْوُ فَمَجْمُوعُ أَدَاةٍ ومَادَّةٍ، فَلَا قِوَامَ لَهُ إِلَّا بِاللَّفْظِ والمَعْنَى.

التَّاسِعُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَاوَلَ مِرَارًا أَنْ يُثْبِتَ أَنَّ المَنْطِقَ هُوَ نَحْوُ اليُونَانِيِّينَ، فَلَمَّا عَارَضَهُ مَتَّى بنُ يُونُسَ؛ لَجَأَ إِلَى التَّشْكِيكِ فِي صِحَّةِ تَرْجُمَتِهِ مِنَ اليُونَانِيَّةِ إِلَى السِّرْيَانِيَّةِ إِلَى العَرَبِيَّةِ.

العَاشِرُ: أَنَّ المُفَاضَلَةَ بَيْنَ العِلْمَيْنِ لَا مَعْنَى لَهَا، فَإِنَّهَا كَالمُفَاضَلَةِ بَيْنَ الحِسَابِ وأُصُولِ الفِقْهِ، إِذْ لَا تَقَاطُعَ بَيْنَ النَّحْوِ والمَنْطِقِ، فَالنَّحْوُ عِلْمُ تَرْكِيبِ الكَلَامِ، والمَنْطِقُ أَدَاةُ تَرْتِيبِ الحُجَجِ، وهَذَا يَعْنِي أَنَّ إِثَارَةَ مَسْأَلَةِ التَّأَثُّرِ والتَّأْثِيرِ بَيْنَهُمَا لَعِبٌ عَلَى الهَامِشِ.

ثَبَتُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ).

ابن السكيت، إصلاح ا لمنطق (تحقيق محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٢٣هـ).

ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق محمود الأرناؤوط، الناشر دار ابن كثير بمشق وبيروت، ط الأولى ١٤٠٦هـ).

ابن العمراني الإنباء في تاريخ الخلفاء (تحقيق قاسم السامرائي، الناشر دار الآفاق العربية بالقاهرة، ط الأولى ١٤٢١هـ).

ابن القيسراني، المؤتلف والمختلف = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط (تحقيق كمال يوسف الحوت، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١١هـ).

ابن المثنى، أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن (تحقيق محمد فواد سزگين – الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة ١٣٨١هـ).

ابن النديم، الفهرست (تحقيق إبراهيم رمضان، الناشر دار المعرفة بيروت، ط الثانية ١٤١٧).

ابن الوراق، علل النحو (تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر مكتبة الرشد بالرياض، ط الأولى ١٤٢٠ هـ).

ابن باجه، رسائل فلسفية (بترتيب الموسوعة الشاملة).

ابن تيمية، الرد على المنطقيين (دار المعرفة، بيروت).

ابن تيمية، الصفدية (تحقيق د. محمد رشاد سالم، الناشر مكتبة ابن تيمية بمصر، ط الثانية ١٤٠٦هـ).

ابن تيمية، تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط الأولى ١٤٢٦هـ).

ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل» (تحقيق د. محمد رشاد سالم الناشر جامعة الإمام بالرياض، ط الثانية، ١٤١١هـ).

ابن تيمية، مجموع الفتاوى (تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام النشر ١٤١٦هـ).

ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (تحقيق محمد رشاد سالم، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الأولى ١٤٠٦ هـ).

ابن جني، الخصائص (الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة).

ابن حجر، لسان الميزان (تحقيق دائرة المعرف النظامية بالهند، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، ط الثانية ١٣٩٠هـ).

ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية (تحقيق إحسان عباس

ابن حوقل، صورة الأرض (الناشر دار صادر، أفست ليدن ببيروت، عام النشر ١٩٣٨م).

ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر = تاريخ ابن خلدون (تحقيق خليل شحادة، دار الفكر ببيروت، ط الثانية ١٤٠٨هـ).

ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (تحقيق إحسان عباس، الناشر دار صادر ببيروت، ط الأولى ١٩٩٤م).

ابن دريد، جمهرة اللغة (تحقيق رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت، ط الأولى ١٩٨٧م).

ابن رشد، القياس (ترتيب الموسوعة الشاملة).

ابن رشد، رسالة النفس (ترتيب الموسوعة الشاملة).

ابن سيده، المخصص (تحقيق خليل إبراهم جفال، الناشر دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط الأولى ١٤١٧هـ).

ابن سينا، الإشارات والتنبيهات مع شرح الطوسي (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف، ط الثالثة).

ابن سينا، القانون في الطب (تحقيق محمد أمين الضناوي) .

ابن عساكر، تاريخ دمشق (تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، الناشر دار الفكر، ١٤١٥هـ).

ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر دار الفكر، عام النشر ١٣٩٩هـ).

ابن قتيبة، الجراثيم (تحقيق محمد جاسم الحميدي، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق).

ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (تحقيق إبراهيم شمس الدين، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت).

ابن قتيبة، غريب الحديث (تحقيق د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني ببغداد، ط الأولى ١٣٩٧هـ).

ابن كثير، البداية والنهاية (تحقيق علي شيري، الناشر دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٠٨هـ).

ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١١هـ).

ابن مالك، شرح التسهيل (تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .

ابن مالك، شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – الطبعة الأولى).

ابن منظور، لسان العرب (دار صادر ببيروت، ط الثالثة ١٤١٤هـ).

ابن يعيش، شرح المفصل (دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ).

أبو الحجاج، التعريف بالأنساب والتنويه بذوي الأحساب (ترتيب الموسوعة الشاملة).

أبو دية، د. أيوب، العلم والفلسفة الأوروبية الحديثة (الناشر دار الفارابي ببيروت، ط الأولى ٢٠٠٩م).

الأثري، عبد الكريم، تسهيل المنطق (مطابع سجل العرب ١٩٨٤م).

الإحسايني، محمد، مناظرة أبي سعد السيرافي النحوي ومتّى بن يونس المنطقي ببغداد:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=30497

أرسطو، المنطق (تحقيق د. عبد الرحمن بدوي).

الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب، الناشر دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط الأولى ٢٠٠١م).

الأشموني، منهج السالك مع حاشية الصبان (الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١٩هـ).

الأصبهاني، الأغاني (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى/١٤١٥هـ).

الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (تحقيق عبد الحسين الفتلي – الناشر مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت).

آل زعتري، عبد الرحمن بن عمر ، مقال حول مناظرة أبي سعيد السيرافي لبشر بن متى حول علم المنطق:
http://www.feqhweb.com/vb/t1827.html

إميل برهييه، تاريخ الفلسفة (ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة ببيروت، ط الثانية، ١٩٨٧م).

الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق د. حسن هنداوي، الناشر دار القلم بدمشق من ١ إلى ٥، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا).

الأندلسي، صاعد، طبقات الأمم (تحقيق حياة بو علوان، دار الطليعة ببيروت، ط الأولى، ١٩٨٥م).

بدوي، عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط الأولى ١٩٨٤م).

البركتي، التعريفات الفقهية (دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ = إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ).

البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد (تحقيق بشار عواد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ).

البكري، معجم ما استعجممن أسماء البلاد والمواضع، الناشر عالم الكتب ببيروت، ط الثالثة ١٤٠٣ هـ).

التبريزي، شرح ديوان أبي تمام (تقديم راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت، ط الثانية ١٤١٤هـ).

التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم (تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر هجر للطباعة، القاهرة، ط الثانية ١٤١٢هـ).

التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (عام النشر ١٣٩١هـ).

التوحيدي، أبو حيان، أخلاق الوزيرين = أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد (تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، الناشر دار صادر ببيروت، عام النشر ١٤١٢هـ).

التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة (المكتبة العنصرية ببيروت، ط الأولى ١٤٢٤هـ).

التوحيدي، أبو حيان، الصائر والذخائر (تحقيق د. وداد القاضي، الناشر دار صادر ببيروت، ط الأولى ١٤٠٨هـ).

الجرجاني، التعريفات (تحقيق جماعة من العلماء، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤٠٣هـ).

الجوهري، الصحاح (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ببيروت، ط الرابعة ١٤٠٧هـ).

حادف، هشام، تحليل مناظرة السيرافي لمتى:
http://atmanhadif.blogspot.com/2012/03/monadara.html

الحربي، إبراهيم، غريب الحديث (تحقيق د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٥هـ).

الحسيني، حيدر الحلي، العقد المفصل في قبيلة المجد المؤثل (ترقيم الموسوعة الشاملة).

الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (تحقيق إحسان عباس، الناشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط الأولى ١٤١٤هـ).

الحموي، ياقوت، معجم البلدان (الناشر دار صادر، بيروت، ط الثانية ١٩٩٥م).

الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق (تحقيق د. محمد صادق الحامدي، الناشر دار القادري بدمشق، ط الأولى ١٤١٧هـ).

الخلف، سعود بن عبد العزيز، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (الناشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط الرابعة ١٤٢٥).

الخوارزمي، مفاتيح العلوم (تحقيق إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتاب العربي، ط الثانية).

ديورَانت، وِل، قصة الحضارة، (ترجمة د. زكي نجيب محمُود وآخرين، الناشر دار الجيل ببيروت، ١٤٠٨).

ديورانت، ويل، قصة الفلسفة (ترجمة الشيباني).

الذهبي، العبر في خبر من غبر (تحقيق زغلول، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت).

الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (تحقيق د. بشار عوّاد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٣م).

الرازي، أبو بكر، الحاوي في الطب (تحقيق هيثم خليفة طعيمي، الناشر دار احياء التراث العربي بلبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ).

رزق الله، مجاني الأدب في حدائق العرب (مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩١٣م).

رضا، محمد رشيد، مناظرة مَتَّى بن يونس وابن سعيد السيرافي (مجلة المنار) ١١٤/٨.

روبير بلانشي، المنطق وتاريخه حتى راسل (ترجمة د. خليل أحمد خليل، الناشر مجد المؤسسة الجامعية ببيروت، ط الثانية ١٤٢٣هـ).

الزَّبِيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق مجموعة من المحققين).

الزمخشري، أساس البلاغة (تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١٩هـ).

السقار، د. منقذ بن محمود ، كتاب «الله جَلَّ جلالَهُ واحد أم ثلاثة؟» (الناشر دار الإسلام للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٨).

السمعاني، التحبير في المعجم الكبير (تحقيق منيرة ناجي سالم، الناشر رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد، ط الأولى ١٣٩٥هـ).

سيبويه، الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤٠٨هـ).

السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة (تحقيق السيد حسن الأمين، ط دار التعارف ببيروت ١٤٠٦هـ).

السيرافي، أخبار النحويين البصريين ٠تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر مصطفى البابي الحلبي، ط ١٣٧٣هـ).

السيرافي، شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ).

السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق فؤاد علي منصور، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١٨هـ).

السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر المكتبة العصرية بلبنان).

السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار إحياء الكتب العربية بمصر، ط الأولى ١٣٨٧هـ).

السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، (تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة، الأولى، ١٤٢٤هـ).

الشابشتي، الديارات (ترتيب الموسوعة الشاملة).

شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، العصر العباسي الثاني (دار المعارف، ط الثانية عشرة).

الصحاري، مسلم بن إبراهيم، الإبانة في اللغة العربية (تحقيق د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، الناشر وزارة التراث القومي والثقافة بمسقط، ط الأولى ١٤٢٠هـ).

الصريفيني، تقي الدين ، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (تحقيق خالد حيدر، الناشر دار الفكر ١٤١٤هـ).

صلبيا، د. جميل، المعجم الفلسفي(دار الكتاب اللبناني ببيروت، ١٩٨٢م).

الصولي، الأوراق قسم أخبار الشعراء (الناشر شركة أمل بالقاهرة، عام النشر ١٤٢٥هـ).

الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف، ط الثالثة).

العدوي، أحمد بن يحيى، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط الأولى، ١٤٢٣هـ).

العسكري، الفروق اللغوية (تحقيق محمد إبراهيم سليم، الناشر دار العلم والثقافة بالقاهرة).

العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط الأولى، ١٤١٦هـ).

غازي، د. محمد جميل، وإبراهيم خليل أحمد، وأحمد عبد الوهاب، مناظرة بين الإسلام والنصرانية (الناشر الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء بالرياض، ط الثانية ١٤١٣).

الغزالي، أبو حامد، تهافت الفلاسفة (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف بالقاهرة، ط السادسة).

الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق (تحقيق د. سليمان دنيا، الناشر دار المعارف، مصر، عام النشر ١٩٦١م).

الغمري، د. عفاف، المنطق عند ابن تيمية (الناشر دار قباء بالقاهرة ٢٠٠١م).

الفارابي، معجم ديوان الأدب (تحقيق. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، ط مؤسسة دار الشعب بالقاهرة، عام النشر ١٤٢٤هـ).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين (تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر دار ومكتبة الهلال).

الفيروزآبادي، القاموس المحيط (تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، ط الثامنة ١٤٢٦هـ).

الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (الناشر المكتبة العلمية ببيروت).

القادري، د. أيمن أحمد رؤوف، النظم القرآني قبل عبد القاهر الجرجاني. http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16534

قطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية (تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الناشر مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٥هـ).

القطيعي، عبد المؤمن بن عبد الحق، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (دار الجيل ببيروت، ط ١ – ١٤١٢ هـ).

القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء (دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ٢٠٠٥ م).

القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط الأولى، ١٤٠٦هـ).

القلقشندي، صبح الأعشى (الناشر دار الكتب العلمية، بيروت).

الكتبي، فوات الوفيات (تحقيق إحسان عباس، الناشر دار صادر ببيروت، ط الأولى).

الكرخي، إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المسالك والممالك (دار صادر ببيروت – ٢٠٠٤م).

الكفوي، الكليات (تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، الناشر مؤسسة الرسالة ببيروت).

لاشين، د. عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر (دار المريخ بالرياض ١٩٨٠م).

لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية (تعريب خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ط الثانية ٢٠٠١م).

لولو، رشيد، مناظرة السيرافي لمتى بن يونس القنائي:

http://rachidloulou.blogspot.com/2013/02/blog-post_15.html

المبرد، الكامل في اللغة والأدب (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار الفكر العربي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤١٧هـ).

المبرد، المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر عالم الكتب ببيروت).

مجلة الجزيرة الثقافية، العدد : ١٢٧، الاثنين ١٤ ،رمضان، ١٤٢٦هـ.

مجهول، حدود العالم من المشرق إلى المغرب، ترجمة وتحقيق – عن الفارسية – السيد يوسف (الدار الثقافية للنشر بالقاهرة – ١٤٢٣هـ).

المرادي، توضيح المقاصدِ (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى ١٤٢٨هـ).

المرزباني، معجم الشعراء (تعليق أ.د. ف . كرنكو، الناشر مكتبة القدسي ببيروت، ط الثانية ١٤٠٢هـ).

مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم (تحقيق أبي القاسم إمامي، الناشر سروش بطهران، ط الثانية ٢٠٠٠ م).

المصنعي، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب (مكتبة صنعاء الأثرية، ط الأولى ١٤٢٦هـ).

مطر، د. أميرة حلمي، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها (دار قباء للطباعة بالقاهرة، طبعة جديدة ١٩٩٨م).

الموسوعة الفلسفية المختصرة (نقلها عن الإنجليزية فؤاد كامل، جلال العشري، عبد الرشيد الصادق، راجعها د. زكي نجيب محفوظ، الناشر دار القلم ببيروت).

الناشر دار مكتبة الحياة ببيروت، ط الأولى ١٩٠٠م).

ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (درسه وحققه أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة، ط الأولى ١٤٢٨هـ).

النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن (تحقيق محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٩).

النحال، د. بهاء، تأملات فى الأناجيل والعقيدة (ط الثانية ١٩٩٤).

الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (إشراف د. مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، ط الرابعة ١٤٢٠).

النشار، د. مصطفى، مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان (دار قباء للطباعة بالقاهرة، ط الأولى ١٩٩٨م).

نكري، عبد النبي، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (عربه من الفارسية حسن هاني فحص، الناشر دار الكتب العلمية ببيروت، الأولى ١٤٢١هـ).

النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب (الناشر دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط الأولى ١٤٢٣هـ).

نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي (ترجمة ودراسة د. محمد مهران، الناشر دار المعارف، ط الأولى ١٩٨٥م).

وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية (ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، الناشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ).

اليغموري، نور القبس (بترتيب الموسوعة الشاملة).